بنك البلاد
BANK ALBILAD
التقرير السنوي | 2011

رؤيتنا وقيمنا	6
أعضاء مجلس الإدارة	7
كلمة رئيس مجلس الإدارة	9
كلمة الرئيس التنفيذي	11
أنشطة بنك البلاد	14
تقرير مجلس الإدارة	22
تقرير مراجعي الحسابات	46
القوائم المالية	47
إفصاحات بازل II الكمية	100
إفصاحات بازل II النوعية	114

بنك البلاد
BANK ALBILAD

المملكة العربية السعودية
الرياض – الملز – 382 شارع صلاح الدين
ص.ب 140 رمز 11411

هاتف +966 1 479 8888
فاكس +966 1 291 5101

بسم الله الرحمن الرحيم

خادم الحرمين الشريفين

الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود

حفظه الله ورعاه

صاحب السمو الملكي

الأمير نايف بن عبدالعزيز آل سعود

ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء

وزير الداخلية

حفظه الله ورعاه

رؤيتنا..

أن نكون الأوسع شهرة بين مقدمي الحلول المالية المعتمدة على أسس الشريعة الإسلامية، بما يلبي تطلعات كافة عملاء وحملة أسهم وموظفي البنك.

قيمنا..

الأمانة والاستقامة:
التعامل المبني على أعلى المستويات الأخلاقية لتلبية التزاماتنا تجاه عملائنا، موظفينا،وحملة أسهمنا.

الالتزام المطلق بالمصداقية الشرعية:
التعامل بشفافية وبأعلى مقاييس العدالة مع عملائنا وموظفينا وحملة أسهمنا.

التميز في خدمة العملاء:
سوف نطمح لتحقيق أعلى قدر من رضى العملاء عبر تفهّمنا لاحتياجاتهم وتزويدهم بأفضل الحلول الممكنة.

العمل بروح الفريق:
إن مصدر قوتنا وتفوقنا -وسيظل دائما- موظفينا، والتزامنا الدائم تجاههم يتمثل في تطوير مستوى معرفتهم وأن نشاركهم الأفكار والخبرات. سوف ندعمهم ونرتقي بثقافة المسؤولية لديهم، مع التركيز على تنشئة وبناء روح العمل كالفريق الواحد على كافة الأصعدة.

المسؤولية الاجتماعية:
نحن نلتزم بتوفير بيئة عمل آمنة وصحية لكافة الزملاء، مع الالتزام بالمشاركة في دعم النواحي التعليمية وغيرها من المجالات النبيلة التي تصب في المصلحة الاجتماعية الوطنية.

معالي الأستاذ مساعد بن محمد السناني
الرئيس

الأستاذ إبراهيم بن عبدالله السبيعي
عضو

الأستاذ ناصر بن محمد السبيعي
عضو

الأستاذ خالد بن عبدالعزيز المقيرن
عضو

الدكتور عبدالرحمن بن إبراهيم الحميد
عضو ورئيس اللجنة التنفيذية

الأستاذ خالد بن عبدالرحمن الراجحي
عضو

الدكتور إبراهيم بن عبدالرحمن البراك
عضو

الأستاذ أديب بن عبدالله الزامل
عضو

المهندس علي بن عثمان الزيد
عضو

الأستاذ عبدالرحمن بن محمد رمزي عداس
عضو

الأستاذ محمد بن عبدالله القويز
عضو

معالي الأستاذ مساعد بن محمد السناني

كلمة معالي رئيس مجلس الإدارة
مساعد بن محمد السناني

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين . وبعد،

باسمي وباسم أعضاء مجلس الإدارة نرفع أسمى آيات الشكر والتقدير لمقام خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده الأمين حفظهم الله ورعاهم على الرعاية الكريمة التي حظي ويحظى بها الاقتصاد الوطني، وبفضل الله وتوفيقه ثم بفضل تلك الرعاية الكريمة يواصل بنك البلاد الانجاز والتقدم في تحقيق الأهداف المنشودة، كما أتوجه بالشكر للمساهمين الكرام، وللعملاء الأعزاء، ولمؤسسة النقد العربي السعودي ولهيئة السوق المالية ولوزارة المالية ولوزارة التجارة، والشكر موصول لجميع موظفي بنك البلاد لعطائهم المتواصل وإخلاصهم في أداء مهامهم.

بعون من الله وتوفيقه يواصل بنك البلاد مسيرته في طريق النجاح وتحقيق مكانة مرموقة رسخ من خلالها أعمال المصرفية الإسلامية التي التزم بها وانتهجها منذ تأسيسه، فكانت مبادئ الشريعة الإسلامية ومراعاة مقاصد وغايات الاقتصاد الإسلامي هي المبدأ في جميع تعاملاته ومختلف توجهاته.

على الرغم من التحديات المالية والمصرفية على وجه الخصوص فقد شهدت إيرادات بنك البلاد نمواً استثنائياً مقارنة بالعام السابق، حيث حقق بنك البلاد خلال عام 2011م معدلات إيجابية تجاوزت في مجملها الخطط المستهدفة وذلك بفضل الله ثم بفضل سياسات البنك المتزنة واستراتيجيات العمل التي تم تنفيذها خلال العام مع المحافظة على سمعة البنك وتوسعه خدماته ورفع قدراته التشغيلية مع خفض التكاليف.

كما أن بنك البلاد يواصل تطبيق سياساته الاستثمارية والمصرفية المتوازنة والتي تستند إلى الموائمة بين مصادر الدخل والمصروفات من جهة، والمحافظة على المؤشرات المالية الرئيسة للبنك ضمن المستويات المستهدفة والمعايير العالمية من جهة اخرى وبما يحقق عوائد مجزية ويعزز مكتسبات البنك وانجازاته ومركزه التنافسي والمالي من خلال مواصلة البنك لاستراتيجيته الهادفة، فقد عمل البنك خلال عام 2011م على تطبيق مجموعة من الخطط والبرامج التطويرية الداخلية التي تهدف إلى تعزيز المركز التنافسي والحصة السوقية للبنك والارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة للعملاء حيث استمر البنك في تطوير مجموعة من منتجاته وخدماته بما يلبي احتياجات العملاء ويواكب التطورات والتغيرات في السوق المصرفية والوضع الاقتصادي المحلي إضافة إلى تعزيز انتشاره المصرفي في كافة مناطق المملكة. كما واصل بنك البلاد تطوير البنية التحتية والتنظيمية بكافة القطاعات والادارات ووحدات الاعمال وفق أحدث الأسس والمفاهيم التنظيمية والأنظمة المعلوماتية التي تم تحديثها بآخر وسائل التقنية.

وبفضل الله عز وجل ثم بدعم وثقة مساهميه فقد أصبح بنك البلاد اليوم صرحاً اقتصادياً يحظى بسمعة طيبة على المستوى المحلي والاقليمي، ويسعى جاهداً لمواصلة مسيرة النجاح والتفوق. سائلاً المولى العلي القدير أن يبارك في الجهود ويمد الجميع بعونه وتوفيقه.

سعادة الأستاذ خالد بن سليمان الجاسر

كلمة سعادة الرئيس التنفيذي
خالد بن سليمان الجاسر

بسم الله والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله

في البداية يسرني أن أتوجه بالحمد والشـكر الجزيل للمولى عز وجل على ما تفضل وجاد به علينا، ثم بالشكر والتقدير للمساهمين الكرام على ثقتهم الغالية التي كانت دائماً محل تقديرنا واعتزازنا والدافع الرئيسي لبذل المزيد، والشـكر موصول لعملاء البنك الذين وضعوا ثقتهم في البنك ومجلس إدارته ومنسوبيه على ما قدموه من جهد ودعم متواصل ومسـاندتهم في تحقيق هذه النتائج. كما وأتقدم بالشكر لمؤسسة النقد العربي السعودي وهيئة السوق المالية ووزارة المالية ووزارة التجارة ولكافة مؤسساتنا الوطنية والهيئات الحكومية والقائمين عليها لدورهم وجهودهم في دعم مسـيرة الاقتصاد الوطني وتحسـين المناخ الاقتصادي لمؤسسـات الأعمال السعودية بشكل عام والقطاع المصرفي بشكل خاص في ظـل رعاية خادم الحرمين الشريفين الملك عبـد الله بن عبدالعزيز حفظه الله ورعاه، وولي عهده الأمين صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبد العزيز حفظه الله ورعاه. كما أتوجه بالشكر لجميع موظفي وموظفات بنك البلاد لعطائهم المتواصل وإخلاصهم في أداء مهامهم.

لقد منّ الله علينا بفضله إذ أكرمنا بنتائج استثنائية في عام 2011م مقارنة بتاريخ بنك البلاد وأداءه في الأعوام السـابقة، حيث بلغ صافي الدخل هذا العام 330 مليون ريال سعودي مقابل 92 مليون ريال سعودي للعام السابق وذلك بارتفاع قدرة 259 %. وقد تحققت هذه النتائج الطيبة بتظافر جهود جميع القائمين عـلى البنك، حيـث نجحنا في زيادة النمو في الودائع بنسـبة 36 % عن العام السـابق. كما نمت محفظة التمويل بشقيها (الشركات والأفراد) بنسبة 12 %. والجدير بالذكر أن محفظة التمويل العقاري نمت بمعدل 24 %. وذلك لاهتمام بنك البلاد في تعزيز التمويل العقاري.

لقد انعكسـت هذه النتائج -التي أسـأل الله أن يبارك فيها- على العائد على متوسـط الأصول حيث بلغت 1.3 % مقابـل 0.5 % في عام 2010م. كما بلغ العائد على متوسـط حقوق المسـاهمين 10 % في العام الحالي مقارنة بـ 3 % في عام 2010م.

لقـد نجحنا ولله الحمد برفع إجمالي دخل العمليـات إلى 1,347 مليون ريال سعودي، أي بزيادة قدرها 25 % مقارنة بالعام 2010م.

كـما وفقنا في خفض نسـبة التكاليف التشـغيلية الى الدخـل قبل المجنب للمخصصات الى 58 % مقارنة بـ 65 % في عام 2010م، وسنستمر بإذن الله في ذلك كتوجه رئيس في ترشيد المصاريف وخلق قيمة مضافة منها.

كما بلغت مخصصات العام 2011م 252 مليون ريال سـعودي لتدعيم المركز المالي للبنك، وذلك بانخفاض قدره 13 % عن 2010م.

وخـلال العام 2011 تم افتتاح 8 فـروع جديدة لبنك البلاد، ونعتزم بإذن الله خلال العام 2012 الاسـتمرار في التوسـع في بناء فروع للبلاد لنكون أقرب إلى عملائنا.

إن ما تعكسه هذه الأرقام من نمو ملحوظ جاوز التوقعات يعكس بشكل جلي ما يضمه بنك البلاد من كوادر سـعودية احترافية تساندني وتعينني بعد الله في إدارة بنك البلاد وتشـغيله سـواء الذين يعملون في الإدارة العامة أو الذين يتعاملـون مباشرة مع الجمهور ونعتبرهم واجهة البلاد، الأمر الذي جعل بنك البـلاد يحصل على جائزة (ثامن) أفضل بيئة عمـل بين أكبر مئة شركة عاملة بالمملكة والوحيد من بين المصارف السـعودية. كـما حصل البلاد على جائزة أفضل رئيس تنفيذي في قطاع المصرفية الإسـلامية مقدمة من مجموعة ITP للنشر المتخصص الناشر لمجلة CEO الشرق الأوسط بالإضافة إلى جائزة البنك الأسرع نمواً في المنطقة والمقدمة من مجموعة CPI الناشر لمجلة BANKER الشرق الأوسط.

إن هذا النجاح ولله الحمد لم يكن ليتحقق إلا بتوفيق الله سبحانه وتعالى ثم بالدعم المستمر من معالي رئيس مجلس الإدارة وأعضاء المجلس الكرام، الذين لم يألوا جُهداً في دعم ومؤازرة كل ما من شأنه نجاح هذا الكيان ليعود بالنفع بإذن الله على كافة المساهمين والأطراف ذوي العلاقة.

أنشطة
بنك البلاد

أنشطة بنك البلاد

شهد عام 2011 الكثير من الانجازات والنشاطات التي قامت بها قطاعات البنك وإداراته على مختلف الأصعدة، وكان من أبرز هذه النشاطات ما يلي:

قطاع مصرفية الافراد

تطبيقاً لإستراتيجية البنك المعتمدة فيما يخص مصرفية الأفراد فقد تم العمل على خطة انتشار الفروع بالإضافة إلى تحسين وتطوير الأنظمة والمنتجات، كما تم العمل على تطوير فريق العمل، وقد تحقق بفضل الله النتائج الآتية:

الودائع والتمويل

نمت ودائع العملاء لمصرفية الأفراد بنسبة مقدارها 20 % عن العام 2010 وذلك بالتركيز على بناء وتوسيع قاعدة عملائنا. كما بلغ النمو في محفظة التمويل نسبة 23 % عن العام 2010.

شبكة الفروع

تم افتتاح عدد 8 فروع جديدة ذات الطراز الحديث وقسمين للسيدات ضمن شبكة فروع البنك خلال عام 2011 وذلك في الرياض و جدة وحائل وبقيق. وبهذه الفروع الجديدة فإن حجم الشبكة قد وصل إلى 82 فرعاً لنكون أقرب لعملاء البلاد.

إنجاز

يختص إنجاز بعمليات الصرافة والتحويل، حيث حقق نمواً جيداً خلال العام 2011. كما تم طرح منتجات وخدمات جديدة وفتح قنوات مع البنوك المراسلة بالإضافة إلى الانتشار الجغرافي لمراكز إنجاز حيث بلغت 126 مركزاً بنهاية عام 2011.

قطاع مصرفية الشركات

تختص مصرفية الشركات بتقديم الخدمات والمنتجات والإستشارات المصرفية من خلال مدراء علاقة متخصصين ومؤهلين في توفير حلول مصرفية مبنية على أسس الشريعة بما يتوائم مع إحتياجات العملاء وتطلعاتهم الحالية والمستقبلية للجهات الآتية:

المؤسسات الحكومية وشبه الحكومية.

المؤسسات والجمعيات الخيرية.

المؤسسات المالية.

الشركات والمؤسسات التجارية.

يتوزع إهتمام قطاع مصرفية الشركات على جميع القطاعات الحيوية والاقتصادية ذات القيمة المضافة لإقتصاد المملكة العربية السعودية، ومنها قطاع الصناعة والتجارة وقطاع المقاولات والبنية التحتية وتجارة الجملة والتجزئة والمقاولات والخدمات وتمويل الأصول وتطويرها وقطاع الخدمات المالية. كما يولي البنك إهتماماً خاصاً بشريحة العملاء من المنشئات الصغيرة والمتوسطة من خلال تقديم العديد من المنتجات المتخصصة بإشراف فريق متخصص لإدارة العلاقة مع هذه الشريحة الهامة من العملاء وبما يحقق الفائدة للإقتصاد الوطني.

كما يقدم قطاع مصرفية الشركات منتجات شاملة تمويلية وغير تمويلية بما في ذلك إدارة النقد والخدمات التجارية وتمويل التجارة من خلال توفير الخدمات عبر القنوات الإلكترونية بما يتوافق مع إحتياجات وتطلعات العملاء لتسهيل أعمالهم المصرفية بكل مرونة وأمان.

وسيستمر بمشيئة الله قطاع مصرفية الشركات في تنفيذ خططه الإستراتيجية لتحقيق أهداف البنك.

قطاع الخزينة

يختص قطاع الخزينة بإدارة السيولة والاستثمارات في أسواق المال إضافة إلى توفير العملات الأجنبية، والتوسع على الصعيد الاقليمي والمشاركة في صناعة السوق في عمليات المرابحة بالريال السعودي وتبادل العملات، وتقديم أفضل الخدمات والاسعار للمنتجات الاستثمارية والصرف الاجنبي لعملاء البلاد، ومع أخذ خدمة العميل في عين الاعتبار قامت خزينة البلاد بالآتي:

نشر تقرير اقتصادي لمشاركة المعلومات والاحداث الاقتصادية.

بناء محفظة للصكوك استعداداً لطرح الصكوك كمنتج استثماري لعملاء البلاد.

قام قطاع الخزينة بإنشاء وحدة لتطوير المنتجات الحالية وتحسين كفائتها وتقديم منتجات جديدة لتواكب تطلعات عملاء البلاد. وبهذا ساهم قطاع الخزينة وسيساهم بشكل مستمر في نمو أرباح البنك.

قطاع إدارة المخاطر

قام قطاع إدارة المخاطر خلال العام 2011 بالعمل بما يساهم في تحقيق الفعالية لنظام إدارة المخاطر وتحقيق الممارسات السليمة والتأكد أن أنشطة الأعمال المصرفية للبنك تحقق توازناً ملائماً بين العائد والمخاطر المتوقعة.

يعتمد إطار عمل إدارة المخاطر على ثلاثة ركائز هي المبادئ السليمة لإدارة المخاطر، الهيكل التنظيمي وعمليات قياس ومراقبة المخاطر التي تتفق مع الأنشطة المصرفية لضمان الحفاظ على مستوى مقبول لتلك المخاطر. كما أن وظيفة مجموعة المخاطر مستقلة ومنفصلة عن مناطق العمل، وذلك بناءً على تعليمات وإرشادات مؤسسة النقد العربي السعودي (ساما) وإطارات عمل بنك التسوية الدولي، حيث طور البنك أُطر عمل لتحديد وقياس وإدارة المخاطر وحدد وظيفة إدارة مخاطر على أنها منطقة عمل مستقلة.

وتشمل عملية إدارة المخاطر المصرفية أنواع مختلفة من المخاطر المصرفية مثل مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة، مخاطر العمليات ومخاطر السوق. ويراجع البنك بشكل دوري سياسات ونظم إدارة المخاطر لكي تتوائم مع التغيرات في الأسواق والمنتجات والتوصل إلى أفضل الممارسات الدولية.

مخاطر الائتمان

تعد مخاطر الائتمان هي أكبر مخاطر يتحملها البنك، حيث أن البنك معرض لمخاطر الائتمان من خلال أنشطته الاستثمارية والتمويلية. وعمل مخاطر الائتمان ينقسم إلى وحدات متعددة تعمل تحت منظومة واحدة وفقاً للسياسات والإجراءات الائتمانية.

قياس درجة المخاطر الائتمانية

يعمل البنك على قياس درجة مخاطر الائتمان لغرض الوصول إلى أقصى درجة قياس كمية ونوعية لتحديد درجة المخاطر الائتمانية التي يتعرض لها البنك، ويستخدم بنك البلاد نظام تقييم شركة موديز للمساعدة في التقييم الداخلي لدرجة المخاطر الائتمانية لعملاء الشركات وذلك لقياس احتمالية التعثر، وحجم المبالغ المحتمل تعثرها، والخسائر الناتجة عن التعثر، وقد طور البنك خلال العام 2011 طرق التقييم الداخلي لدرجة المخاطر للعملاء باستحداث نموذج

متوافقاً لنظام موديز لعملاء الحسابات المتوسطة والصغيرة بخلاف النموذج الحالي لعملاء الشركات وذلك لإعطاء تقييم أكثر دقة وعدالة.

مخففات وضوابط مخاطر الائتمان

يقوم البنك بإتباع عدة طرق لتقليل درجة المخاطر الائتمانية، ومن أهم الطرق هو عمل دراسات تحليلية للبيانات المستقبلية لقياس إمكانية قيام العميل بسداد الالتزامات. وتتم الموافقة الائتمانية من خلال عدة لجان ائتمانية متكونة من أعضاء تنفيذيين في البنك وبما يتناسب مع درجة المخاطر الائتمانية وحجم التسهيلات الائتمانية لكل جهة صلاحية.

إضافة إلى ما تقدم يقوم البنك باستيفاء ضمانات لقاء التسهيلات متى ما دعت الحاجة لذلك ويكون توجه البنك عادة إلى الضمانات الأكثر سيولة والأكثر نظامية وقابلية للتنفيذ.

حيث تتنوع أشكال الضمانات القائمة في البنك لقاء التسهيلات الائتمانية على سبيل المثال: الغطاء النقدي، الرهن على بعض الاستثمارات والأصول لصالح البنك، وجود كفالة لقاء التسهيلات سواء كانت كفالة مالية أو شخصية أو كفالة طرف ثالث، التحفظ على بعض الأصول العقارية التجارية والسكنية علماً بأن منح التمويل الخاص بالأفراد يكون بناء على أساس تحويل الراتب للبنك.

كما يتم مراعاة عدم وجود تركز ائتماني والتأكد من توافق حجم التعرض الائتماني مع الضوابط المقررة بهذا الشأن سواء للتعرض مع جهة معينة أو قطاع (نشاط) معين.

الرقابة والتقارير

يتم عمل مراجعة ائتمانية شاملة الملاءة المالية لجميع عملاء الشركات الحاصلين على تمويل بشكل سنوي بالإضافة للقيام بأعمال مراجعة وتقارير زيارات متكررة للعملاء على مدار العام.

عملاء الشركات الذين يحملون معدلات مخاطر ائتمانية مرتفعة يتم اعتبارهم وتصنيفهم ضمن قائمة العملاء الذين يحتاجون مراقبة خاصة، يتم بعدها مراقبة ومتابعة هذا التعرض الائتماني بشكل دقيق وحذر لتخفيف وتقليل هذا التعرض الائتماني بشكل سليم، ويتم متابعة محفظة عملاء الأفراد الحاصلين على تسهيلات استهلاكية وبطاقات إئتمان على أساس شامل من خلال تقييم للمعايير المقررة لهذه المحفظة لكل شريحة على حده.

ويقوم البنك باحتساب مخصصات ائتمانية في سجلات وقوائم البنك المالية وذلك وفقاً للمعايير المالية IFRS الدولية المتعارف عليها للحسابات المحتمل تحقيق خسائر منها عند وجود مؤشرات تدل على وجوب القيام بعمل تلك المخصصات، والتي قد تؤثر على التدفقات النقدية المتوقعة من هذه الأصول أو الاستثمارات.

كما يقوم البنك بإعداد تقرير شهري شامل لوضع محفظة البنك محتوياً على تحليل للتركزات الائتمانية وذلك للمراجعة والإشراف من قبل الإدارة العليا بالبنك.

مخاطر السوق

تعرف مخاطر السوق بأنها المخاطر الناتجة عن تعرض البنك لخسارة مالية نتيجة للتغير العكسي لأسعار السوق والتي تؤثر على القيمة العادلة للتدفقات النقدية المستقبلية، حيث تشمل متغيرات السوق (معدلات المرابحة – أسعار صرف العملات الأجنبية – أسعار الأسهم) .

و تطبيقاً للمعايير العالمية وتوجيهات مؤسسة النقد العربي السعودي فقد تم تقسيم محافظ البنك إلى نوعين محفظة المتاجرة، ومحفظة الاستثمار.

محفظة المتاجرة

تهدف محفظة المتاجرة للاستفادة من تغيرات السوق وتحقيق عوائد على المدى القصير، ولا يوجد لدى البنك أي تعرضات في محفظة المتاجرة سوى التعرض لأسعار صرف العملات الأجنبية وذلك حسب تصنيف لجنة بازل ومؤسسة النقد العربي السعودي، علماً بأن التعرض لأسعار صرف العملات الأجنبية ناتج عن تغطية احتياجات البنك للعملات الأجنبية.

محفظة الاستثمار

تهدف المحفظة الاستثمارية لتحقيق العائد دون الاعتماد على تغيرات أسعار السوق على المدى القصير، حيث يقوم البنك بالاستثمار ضمن حدود من المخاطر المقبولة والتي قد تنشأ نتيجة تعرض البنك لتغيرات أسعار السوق حيث تحكم من خلال سياسات وإجراءات مطبقة ومعتمدة من قبل الإدارة العليا للبنك ومجلس الإدارة.

ويسند إلى إدارة مخاطر السوق القيام بالرقابة اليومية تعرض البنك لمخاطر السوق حيث تعرض نتائج الرقابة اليومية بشكل يومي للإدارة العليا وبشكل دوري للجنة الموجودات والمطلوبات ومجلس الإدارة، بالإضافة لذلك تقوم إدارة مخاطر السوق بإجراء عدد من اختبارات التحمل لتقييم تأثير الحالات الاستثنائية لتغيرات أسعار السوق وذلك وفقاً للتطبيقات الدولية وتوجيهات مؤسسة النقد العربي السعودي .

أما مخاطر السيولة فهي المخاطر الناتجة عن عدم قدرة البنك على مواجهة صافي المطلوبات المالية أو الوفاء بها بتكلفة مالية مقبولة، وقد تنشأ مخاطر السيولة نتيجة انخفاض جودة موجودات البنك أو التغيرات الاقتصادية البالغة. لذا فقد عمل البنك على تنويع مصادر التمويل وتخفيض درجة التركز والاحتفاظ بمستوى مقبول من الموجودات القابلة للتسييل وذلك لتقليل احتمالية تعرض البنك لمخاطر السيولة، وقد قام البنك بتطوير سياسات وأُطر مخاطر السيولة وخطة للطوارئ تتوافق مع أفضل التطبيقات للمبادئ السليمة للإدارة والإشراف على مخاطر السيولة الصادر من لجنة بازل، كما تم البدء في قياس وتطبيق معايير بازل 3 لقياس مقدرة البنك على إدارة السيولة على المدى القصير والبعيد.

وتعمل لجنة الموجودات والمطلوبات بدور استراتيجي ورقابي فيما يتعلق باستحقاقات التدفقات النقدية وتركزات الحسابات الجارية والاستثمارية ومعدل احتياطي السيولة للتأكد من فعالية إدارة مخاطر السيولة وكفايتها، كما تتم مراقبة السيولة بشكل يومي ورفع التجاوزات للجان المختصة ومجلس الإدارة، بينما يتم القيام بعمل اختبارات التحمل للسيولة تحت الظروف الطبيعية أو الاستثنائية سواء الخاصة بالبنك أو الناتجة عن عوامل خارجية بشكل دوري، فبالإضافة للحدود المفروضة من مؤسسة النقد العربي السعودي وضع البنك حدود داخلية للتحكم في مخاطر السيولة وذلك وفقاً لسياسات وإجراءات البنك المعتمدة.

كما تتم المراجعة الدورية لسياسات وإجراءات إدارة مخاطر السيولة والتي يتم اعتمادها من قبل لجنة الموجودات والمطلوبات ومجلس الإدارة.

مخاطر العمليات

تعرف مخاطر العمليات بأنها مخاطر الخسائر الناتجة عن عدم كفاءة أو إخفاق الإجراءات الداخلية ، الأفراد، الأنظمة ، أو نتيجة لأحداث خارجية. وهذا التعريف يتضمن المخاطر القانونية ولا يتضمن المخاطر الاستراتيجية ومخاطر السمعة.

وتعتبر مخاطر العمليات أحد أهم المخاطر التي تم التنويه عنها بشكل تفصيلي من قبل لجنة بازل. حيث قامت إدارة البنك بالإلتزام بتطبيق مفهوم إدارة مخاطر العمليات وذلك عن طريق تطبيق طرق متقدمة لإدارة وقياس مخاطر

العمليات في البنك لتكثيف الرقابة وتعزيزها، وتقنين المخاطر والحد من خسائر العمليات.

و يقــوم البنــك حالياً بتطبيق منهــج المــؤشر الأســاسي (Basic Indicator Approach) وذلك لاحتســاب احتياطيــات رأس المال فيما يتعلق بمخاطر العمليات، الا انه يتم التجهيز مستمر لاستكمال المتطلبات والشروط اللازمة للانتقال الى المناهج الاكثر تقدما في عملية الاحتساب. كما يستمر التركيز على تحليل وتقنين مخاطر العمليات بشكل دوري، وخصوصا في أنشطة قطاعات الأعمال الرئيسية للبنك.

يسعى البنك الى جعل عملية ادارة مخاطر العمليات جزءا رئيسيا لا يتجزأ من مهام العمل اليومي للموظفين والمسئولين، إلا أن إدارة مخاطر العمليات هي المسئولة في المقام الأول عن رقابة وقياس وإدارة مخاطر العمليات على مستوى البنك. وذلك لجميع مخاطر العمليات في قطاعات الأعمال وقطاعات الدعم.

كما إن إدارة مخاطر العمليات تقوم بمساندة قطاعات الأعمال وقطاعات الدعم لتحديد وتحليل وتقنين مخاطر العمليات التي قد تواجه تلك القطاعات عن طريق تطبيق وتطوير سياسات وإطار عمل متكامل. حيث يهدف إطار عمل إدارة مخاطر العمليات لما يلي:

تحديد وقياس ومراقبة مخاطر العمليات .

فهم وتقنين احتمالية تكرار أحداث أو خسائر مخاطر العمليات وأثرها المالي .

فهم وإعداد تقارير تقييم وتحليل مخاطر العمليات وفقاً لنشاطات البنك.

كــما تعتمد إدارة مخاطــر العمليات على الادوات الرئيســية الآتية لتحقيق أهدافها :

التقييم الذاتي لرقابة مخاطر.

حصر وتحليل بيانات خسائر العمليات.

مؤشرات المخاطر الرئيسية.

وتقــوم إدارة مخاطر العمليات بتطبيــق آلية ثابته لتحديد وتحليل المخاطر والرقابة الرئيســية على مستوى كافة القطاعات، كما أن لمدراء تلك القطاعات دور فعال في اســتخدام التقييم الذاتي لتحديد المخاطر وتقييم فعالية الرقابة ومراقبة الأداء. حيث تم تطبيق إجراءات موحدة على مستوى البنك لتعريف، حــصر، تقييم ، تحليــل وإعداد التقاريــر اللازمة المتعلقة بحــوادث مخاطر العمليات. وتستخدم هذه الإجراءات لمساندة تحديد متطلبات الرقابة اللازمة لتقليص اســتمرارية تكرار حوادث مخاطر العمليــات ويتم حصر حوادث مخاطــر العمليات في قاعدة بيانات مركزية وإعــداد تقارير دورية للجهات الرقابية والإدارة العليا وجهات الصلاحية ولجنة المخاطر .

كما تقوم إدارة مخاطر العمليات بإنشاء مؤشرات مخاطر رئيسية لكل نشاط من نشاطات قطاعات الأعمال، وفي هذه المرحلة يتم التركيز على إنشاء مؤشرات ذات فعالية تساعد في تحليل المعلومات المتعلقة بنشاطات البنك.

وقد قام بنك البلاد بوضع إطار عمل خاص بمخاطر العمليات يتوافق بشكل عام مع الإطار العام مع مبدأ الة المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر (Risk-Based Audit). حيــث أن مهام إدارة المراجعة الداخلية تقوم بزيادة التأكيد والحــرص على كفاءة الرقابة المتعلقة بمخاطر العمليات على مســتوى البنك وتقديم تقارير دورية للإدارة العليا ومجلس الإدارة.

واســتكمالا لخطط تطبيق وتطوير الإطار العام لإدارة مخاطر العمليات على مستوى البنك بما يتوافق مع الاستراتيجية الخاصة بالبنك، يقوم البنك بتحليل مخاطــر العمليات على مســتوى قطاعــات الأعمال وإعــادة تحليل مخاطر العمليات بشكل دوري وذلك لتقنين كافة مخاطر العمليات التي تم تحديدها مسبقاً

إن إجراءات حصر وتجميع بيانات مؤشرات المخاطر الرئيسية وبيانات خسائر العمليات بدأت خلال العام 2009 ، فبالإضافة إلى التقييم الذاتي لرقابة المخاطر تقوم هذه البيانات بدور فعال في تقنين مخاطر العمليات حيث يتم الاستفادة منها في تدعيــم الضوابط الرقابية وإجراءات العمل لتفــادي تكرار الأحداث، بالإضافة الى الاستناد اليها في بناء نماذج متطورة ومتوافقة مع المعايير الرقابية العالمية لقياس مقدار كفاية رأس المال اللازم للتحوط مقابل مخاطر العمليات.

كما تم التركيز خلال عام2011 على اختبار وتدقيق الرقابة على مستوى البنك، من خلال إنشاء وتفعيل وحدة مراقبة الحسابات ووحدة الفحص والرقابة على عمليــات البنك ضمن قطاع المخاطر، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى زيادة تركيز وحدات الأعمال على المخاطر الرئيسية التي تواجه البنك.

الالتزام

يمتلك بنك البلاد رؤية واضحة في التمسك بـتطبيق قواعد وتعليمات الجهات الإشرافية و التنظيمية، وعلية تم تطبيق سياسات الالتزام بالبنك. وتخضع إدارة الالتــزام كما هو الحال لــكل الإدارات الاخرى بالبنك لعملية تطوير دائم من حيث سياسات العمل والأنظمة الإلية المستخدمة

تقوم ادارة الالتزام بشــكل دائم بمراجعة السياســات، الإجراءات، المنتجات، الخدمات، العقود، النــماذج، والاتفاقيات لدى بنك البلاد ومراجعة وتحديث سياســات جميع إدارات الأعمال والدعــم بالبنك للتأكد من انها متوافقة مع التعليماتالتنظيمية.

وبعيداً عن توفير دليل الالتزام لإدارات العمل حول أمور العمل بشكل دوري، فإن وظيفة الإلتزام تم تعريفها عبر الشبكة الإلكترونية الداخلية للبنك للتوعية بأمــور الإلتزام، وتعمل إدارة الإلتزام مع ادارة التدريب بالبنك لتطوير دورات تدريب للموظفين وتعميق ثقافة الإلتزام بين جميع موظفي وأعضاء البنك.

كما تكون جميع معاملات العملاء تحت مظلة نظام مراقبة مكافحة غســيل الأموال، ويتم بشكل دوري مراجعة ومراقبة تلك المعاملات إضافة إلى تعقب المعاملات المشــتبه بها والتحقيق فيها ورفع التقارير إلى مؤسسة النقد العربي السعودي وكذلك وحدة التحريات المالية السعودية (SA-FIU).

قطاع المراجعة الداخلية

تنفيذ خطــة المراجعة المعتمدة للثــلاث ســنوات (2009 – 2011) بتطبيق منهجية المراجعة المبنية على المخاطر والتي كانت نتاجاً لمشروع تقييم المخاطر الشــامل للبنك الذي قام به قطاع المراجعة الداخلية بمشاركة لجنة المراجعة والإدارة التنفيذيــة. وقد قام قطاع المراجعة الداخلية بإصدار تقارير شــاملة للإدارات والفروع والمراكز المشــمولة في خطة 2011 التي تم تغطيتها ودراسة كافة الملاحظات ومناقشتها مع الإدارات المعنية ووضع الحلول التصحيحية لها ومراجعتها مع لجنة المراجعة و الإدارة التنفيذية ومتابعتها بشكل مستمر.

سعى قطاع المراجعة الداخلية لاستقطاب الكفاءات المهنية للعمل ضمن فريق المراجعــة الداخلية وكذلك تدريب الكــوادر الموجودة لتسريع تحقيق المهام والوصول إلى الأهداف المطلوبة ضمن الإطار الزمني المحدد في خطة المراجعة الداخلية. كما يتم العمل على إعداد خطة عمل المراجعة الداخلية للســنوات الثلاث القادمــة (2012-2014)، وأيضا على تطوير دليــل المراجعة الداخلية ليشمل منهجية وأعمال المراجعة كذلك يتم تنفيذ إجراءات العمل باستخدام نظام آلي حديث يقوم بتنظيم وحفظ أعمال المراجعة الداخلية، ويســاعد في وضع الخطط المســتقبلية من خلال ما يقدمه من بيانات توضح سير الأعمال والإحصائيات لكافة المدخلات. إضافة إلى متابعة تقدم إدارات البنك فيما يخص معالجة ملاحظات تقرير مؤسســة النقد، وإجراء المراجعة اللازمة للتأكد من إتمام عمليات التصحيح المناســبة وفق التوصيات الــواردة في التقرير. وكذلك المتابعة من خلال إدارة مكافحة الاحتيال لكافة حالات الاحتيال والغش واتخاذ الإجراءات اللازمة للتعامل مع كل حالة على حدة وإجراء التحقيقات والتنسيق

مع الإدارات ذات العلاقة في البنك والجهات الرسمية.

الهيئة الشرعية وقطاع الشرعية

إن من أهم قيم البنك كونه بنكاً إسـلامياً ملتزماً بأحكام الشريعة الإسـلامية، ولذلك فالدور الذي يقوم به قطاع الشرعية دور مهم وحيوي للبنك وللمصرفية الإسلامية ككل، وهو العمل المشترك بين جميع إدارات البنك لدراسة المنتجات، وإيجاد الحلول الشرعية، وإيجاد منتجات مصرفية مبنية على الضوابط الشرعية.

وتعمـل كذلك على تدريب الموظفين على الضوابط الشرعية لتلك المنتجات، بما يجعلهم أكثر اسـتيعاباً وتفهماً لتلك المنتجات، كما تعمل على بث الوعي بالمصرفية الإسلامية داخل البنك وخارجه، وذلك سعيا لتحقيق رؤية البنك وهي أن يكون بنك البلاد أفضل مقدم للخدمات المصرفية الإسلامية في المنطقة.

وتنطلـق تلك الجهود من التوجيهات والقرارات الصادرة عن الهيئة الشرعية للبنك، التي تتألف من سـتة أعضاء من ذوي الباع الطويل في العلم الشرعي والتخصـص في المعاملات المالية المعـاصرة، ويتفرع عن الهيئة الشرعية لجنة تحضيرية لأجـل تحضير الموضوعات للهيئة الشرعيـة، والبت في الموضوعات المستعجلة، وهي لجنة مكونة من أربعة أعضاء من الهيئة الشرعية.

الجدير بالذكـر أن قطاع الشرعية يتكون من إدارتين الأولى إدارة أمانة الهيئة الشرعيـة؛ وهي حلقة الوصل بين إدارات البنك والهيئة الشرعية، فتعمل على عرض الموضوعات والمنتجات المرفوعـة من إدارات البنك إلى الهيئة الشرعية، وتقديم البحوث والدراسات فيها؛ والثانية إدارة الرقابة الشرعية، وعملها التأكد من التزام جميع أعمال البنك بأحكام الشرعية الإسلامية حسب قرارات الهيئة الشرعيـة وتوجيهاتها، ويكون ذلـك عبر إعداد تقاريـر دورية ترفعها للهيئة الشرعية.

وقد اجتمعت الهيئة الشرعية في عام 2011 6 اجتماعات، فيما عقدت اللجنة التحضيرية 23 اجتماعاً ناقشـت خلالها المنتجـات والاتفاقيات المرفوعة من جميع إدارات البنك.

قطاع تقنية المعلومات

اسـتمرارا للإنجازات التي حققها في العام 2010 واصل قطاع تقنية المعلومات تحقيق مجموعة من الأهداف الرئيسية خلال العام 2011، التي شملت إطلاق العديد من الأنظمة الخاصة بالمنتجات والخدمات الجديدة وإتاحتها لخدمة عملاء البنك من خلال مختلف القنـوات الالكترونية والفروع وكذلك تطوير وتحسين العديد من الخدمات والأنظمة القائمة وتحديث البنية التحتية لتقنية المعلومات بما يتوافق مع استراتيجية القطاع.

وقد كان من أهم الانجازات خلال هذا العام إطلاق القناة الالكترونية المصرفية للجوال (البلاد معك) والتي تتيح لعملاء البنك الأفراد تنفيذ عملياتهم البنكية من خلال الهواتف الذكية بكل يسر وسهوله وبأعلى درجات الحماية والأمان، كذلـك تم اطلاق موقـع البنك على الانترنت بتصميمـه الجديد الذي يتميز بروعة التصميم وسـهولة الوصول للمعلومة والخدمة. وبهدف اتاحة المزيد من الخيارات لعملاء مصرفية الأفراد ورفع مستوى الحماية والأمان للعمليات الالكترونيـة تم اطلاق برنامج التحقق مـن الهوية الخاص بالبنك على أجهزة الجوال للعملاء كأول بنك يقدم هذه الخدمة في المملكة العربية السـعودية، إضافة لجهاز التحقق من الهوية كخيارين إضافيين للرسائل النصية. واستمراراً للتحسين المتواصل للخدمات على قناة البلاد نت الالكترونية فقد تمت اضافة العديد مـن الخدمات منها خدمات التحويل (إنجاز ايـزي) والمرحلة الثانية من خدمات البطاقات وكذلك خدمة الأوامر المسـتديمة وخدمة الشـيكات. وفيما يتعلق بخدمات الصراف الألي فقد تم اطلاق خدمة الايداع النقدي عبر الصرافات الآلية وكذلك اطلاق التصميم الجديد لشاشـات الصراف الآلي. وقد شـهدت خدمات نقاط البيع هذا العام تطورا كبيرا بعد اتاحة قبول عمليات بطاقات ماسـتر كارد و أمريكان اكسبرس من خلال أجهزة البلاد لنقاط البيع. أما على صعيد المنتجات الجديدة فقد ساهم قطاع تقنية المعلومات في اطلاق العديد من المنتجات الجديدة من خلال اكمال الانظمة والتطبيقات الخاصة بها ومنها بطاقات مداد، منتج اعادة التمويل، ومنتج سداد المديونيات.

وسـوف يواصل قطاع تقنية المعلومات السعي من أجل التفوق في عام 2012 تماشياً مع استراتيجيته، والسير بخطى ثابتة لتلبية الطلبات المتزايدة و المتنوعة من أجل دعم موقف البنك كواحد من أكبر الصانعين في المملكة.

قطاع الموارد البشرية

انطلاقـاً من اهتمام إدارة البنك برأس المال البشري وايماناً بأن موظفي البنك هم الاستثمار الأمثل فان قطاع الموارد البشرية يسعى جاهداً ليكون الشريك الاسـتراتيجي لجميع قطاعات الأعمال، وذلك لتحقيق الأهداف الاستراتيجية للبنك. لذا يركز قطاع الموارد البشرية بشـكل أساسي على استقطاب الكوادر الوطنيـة المؤهلة والمحافظة عليها انطلاقاً من رسـالة البنك نحو توفير فرص العمل الملائمة للسعوديين.

ويأتي ذلك من خلال السعي المستمر الى توفير بيئة عمل داعمة ومحفزة تمكن موظفي البنك من العمل بمهنية عالية تساهم في تحقيق أهداف البنك، حيث يقـوم قطاع المـوارد البشرية بإيجاد فرص التدريـب والتطوير لبناء المهارات والقدرات سواء للكوادر المؤهلة من ذوي الخبرات بالإضافة الى حديثي التخرج من الجامعات والمعاهد المتخصصة المحلية والدولية. كما يعمل قطاع الموارد البشرية بشـكل مستمر على دراسة وتطوير برامج الحوافز والمزايا للمحافظة على المتميزين من موظفيه.

قطاع العمليات

استمر قطاع العمليات في مسـاندة قطاع الأعمال، حيث واكبت العمليات التغير السريع في تقنية المعلومات ومتطلبات الأعمال حيث كان لنا في العمليات الـدور الكبير في تـولي إدارة وتنفيذ الكثير من طلبات التحديث على الأنظمة بمـا يخدم العملاء ويقلل من الدورة المسـتندية لعمليات الفروع أخذين في الاعتبار النواحي التنظيمية وإدارة المخاطر والسيطرة عليها وتخفيض المصاريف التشغيلية.

وقد قامـت العمليات خلال العام 2011 بالاسـتمرار في تنفيذ اهداف البنك بالتوسع في شبكة الصرف الالي حيث تم تركيب وتشغيل العديد من الأجهزة تنفيذا للخطط المرسـومة والعمل على تسوية حسـابات كافة الاجهزة منذ تشغيلها في بداية افتتاح البنك وحتى تاريخه.

قطاع الخدمات الإدارية والممتلكات

يؤمّن قطاع الخدمات الإدارية جميع متطلبات البنك المتعلقة بالممتلكات من فروع وإدارات وملحقاتها بما يخص أمور المشتريات والعقود والهندسية والأمن والخدمات والتي منها على سـبيل المثال لا الحصر طرح المناقصات وعمليات المشتريات لجميع احتياجات ومتطلبات البنك، إبرام العقود بأنواعها ومايتبعها من إجـراءات حكومية ومراقبـة الدفعات والمسـتخلصات المالية للمقاولين والموردين، تنفيذ كافة المشاريع لفروع بنك البلاد ومراكز إنجاز ومكائن صرف الآلي بأنواعها على مسـتوى مناطق المملكـة المختلفة، تنفيذ الأنظمة الأمنية ومراقبة الأمن والسلامة، خدمات الصيانة والنظافة والضيافة والبريد الداخلي والخارجي مع خدمات تخزيـن الوثائق ومتابعة إيصال الخدمات الحكومية وكذلـك المشـاركة في رفع الموازنات التقديرية ودراسـة التكاليف الإنشـائية

والإدارية لمشاريع البنك، كما يناط به مسئولية تقديم الدعم والمساندة الإدارية التي تحتاجها فروع وإدارات البنك.

قطاع القانونية

يقوم قطاع القانونية بمهام متخصصة تركز بشكل أساسي على توفير الاستشارات والشؤون القانونية التي تدعم أعمال كافة إدارات وفروع البنك وفقا لسياسته المعتمدة، وتتمثل أهـداف وأغراض الإدارة في الحماية والمحافظة على حقوق وأمـوال البنك والدفاع عنهـا واقتضائها من الغير، وإبداء المشـورة القانونية، ومباشرة الإجراءات القانونية والقضائية لاقتضاء حقوقه قبل الغير والدفاع عن مصالحه فيما يرفع ضده من دعاوى لجميع إدارت البنك وفروعه.

قطاع المالية

خـلال العام 2011 لا يزال قطاع المالية جنبا إلى جنب مع التطورات في مجال معايـير المحاسـبة الدولية (IAS) ومعايـير التقارير المالية الدوليـة (IFRS) ومتطلبات لجنة بازل.

اسـتمر قطاع المالية بالعمل على تطوير جودة التقارير المقدمة للإدارة، والتي مكنت البنك من زيادة الإيرادات وخفض التكاليف وتحسين نسبة التكاليف إلى الإيرادات.

قطاع التسويق والتواصل

ساهم قطاع التسويق والتواصل مع أنشطة البنك في ثلاث محاور رئيسة أولاها تحفيز قطاعات الأعمال المختلفة من خلال الأبحاث السوقية التي اسهمت كثيراً في زيادة معرفة السوق واحتياجات العملاء وبالتالي التعامل مع تلك المخرجات بما يعود على عملاء البلاد بالنفع وعلى كافة الاطراف ذات العلاقة.

وقد اسهم القطاع في توصيل الانجازات لكافة الأطراف المستفيدة مما انعكس إيجاباً على ترسيخ الصورة الذهنية للبلاد في اذهان المتلقين، ومن هذه الإنجازات جائزة أفضل رئيس تنفيذي لقطاع المصرفية الإسـلامية مقدمة من مجموعة ITP للنشر المتخصص الناشر لمجلة CEO الشرق الأوسط، وجائزة أسرع بنك نمواً في المملكة العربية السـعودية والمقدمة من مجموعة CPI الناشر لمجلة BANKER الشرق الأوسط، إضافة إلى جائزة (ثامن) أفضل بيئة عمل بين أكبر مئة شركة عاملة بالمملكة والوحيد من بين المصارف السـعودية، لقد استطاع قطاع التسـويق إبراز منتجات البلاد على كافة الاصعدة المختلفة عن طريق الوسـائل المختلفة الاعلانية وقد انطلق البنك هذا العام ليكون اكثر قرباً من عملاءه والتفاعل معهم من خلال وسـائل الإعـلام الحديث وقنوات التواصل الاجتماعي.

ويعتزم القطاع بإذن الله تعالى إكمال مسيرته في وضع البلاد في مكانته الذهنية التي يستحقها لدى المتلقين من خلال التفاعل الإعلامي وإبراز أنشطته ومساندة قطاعات الأعمال من خلال الأبحاث والمبادرات التي ستعزز بإذن الله من مكانة البلاد في القطاع المصرفي السعودي.

شركة البلاد للاستثمار

تقدم شركة البلاد للاستثمار العديد من الخدمات و الحلول الاستثمارية المبنية على أسس الشريعة الاسلامية، كما تستثمر معرفتها الدقيقة وخبرتها وصلاتها المتميزة في السـوق السعودية لخدمة عملائها ومساعدتهم في بلوغ أهدافهم الاسـتثمارية. حيث أن الشركة حاصلة على كافة التراخيص من هيئة السـوق المالية مما يتيح لها القيام بجميع الأنشطة الاستثمارية. وتشتمل خدمات الشركة على المصرفية الاستثمارية، إدارة الأصول، الوساطة و إدارة الأبحاث والمشورة.

المصرفية الاستثمارية

تقدم إدارة المصرفية الاسـتثمارية مجموعة فريدة من الخدمات المبنية على مبادئ الشريعة الإسلامية السمحة، حيث تعد رائدة في تقديم خدمات تمويل الشركات من خلال إدارة وتنفيذ الاكتتابات العامة، والخاصة، واكتتابات حقوق الأولوية، وعمليات الدمج والاستحواذ، وإعداد التقييم المالي للشركات، كما تقدم خدمات الترتيب و التعهد بالتغطية. ويتم ذلك من خلال فريق متخصص يتمتع بقدر عال من الخبرة و الكفاءة المهنية. وللإدارة علاقاتها المهنية الواسـعة مع بيوت الخبرة المالية والقانونية والمحاسبية تستخدمها لخدمة عملائها لتحقيق أهدافهـم. وللشركة قاعدة بيانات عريضة تضم أغلـب القطاعات الصناعية والعقارية والخدمية، كما أن لها سجل أداء شمل العديد من الشركات المسجلة بالقائمة في سوق الأسهم السعودية.

إدارة الأصول

تقدم إدارة الأصول خدمة إدارة الصناديق الاستثمارية وإدارة المحافظ الخاصة ويتم ذلك عن طريق اسـتخدام الخبرات المتميزة وتحديد احتياجات العملاء وتحديد الظروف الاستثمارية لإقتناص أفضل الفرص لتقديم أداء رفيع المستوى يتناسـب مع احتياجات العملاء. حيث تقـدم إدارة الاصول باقة متنوعة من خدمـات إدارة الصناديق والتي تتيح خيارات اسـتثمارية ذات أصول متنوعة وتغطية كافة مستويات المخاطر من صناديق الأسهم الاستثمارية. بالإضافة إلى ذلك، تقدم إدارة الأصول خدمات المحافظ الخاصة التي تساهم بمساعدة كبار المستثمرين من افراد و مؤسسات لتكوين محفظة تتناسب مع مستوى المخاطر المرغوبة وكذلك الأهداف الاستثمارية مع أخذ الفترة الزمنية في الحسبان. تقدم هذه الخدمة الى العملاء الذين يفضلون أن تكون محفظتهم الاستثمارية مدارة من خلال مدراء محافظ محترفين و ذلك بمساعدة متخصصين في مجالي التحليل المالي و البحوث و يتم تصميم المحفظة الاسـتثمارية بنـاءاً على الاحتياجات الاستثمارية للعميل والعوائد المتوقعة والمخاطر المناسبة له.

الوساطة

توفر خدمات الوساطة فرصة التداول في سوق الأسهم السعودي من خلال عدة قنوات تتسم بالفاعلية و سهولة الاستخدام حيث تشتمل على خدمات التداول عـن طريق الهاتف مـن خلال الاتصال المباشر مع الوحـدة المركزية لتداول الأسـهم المحلية و التي يقوم من خلالها نخبة من الوسـطاء ذوي الكفاءات المتميزة بتنفيذ الأوامر مباشرة في السوق و تقديم أحدث الأخبار والمستجدات في سوق الأسهم المحلية. بالإضافة الى ذلك تقدم الشركة خدمات التداول عن طريق الانترنت مما يتيح لعملائها سـهولة الاطلاع على الأسـعار وبيع وشراء الأسـهم السعودية عن طريق الموقع الالكتروني والتي تتميز بالسرعة وسهولة الاستخدام وبأنها اقتصادية ومأمونة للغاية.

إدارة الأبحاث والمشورة

تقوم إدارة الأبحاث والمشـورة بإصدار العديد من التقارير والأبحاث الدورية التي تساعد المستثمرين على فهم أوسع لتحركات السوق. من أبرزها (التقرير الأسـبوعي عن سوق الأسهم السعودية) والذي يصدر صباح السبت من كل أسـبوع، يعلق على تحركات الأسبوع السـابق ويعطي توقعات عن تحركات الأسـبوع القادم. كما تقدم تقرير عن توقعات نتائج الشركات قبل بدء موسم إعلان النتائج، وبعد انتهاء فـترة إعلانات النتائج الربعية تقوم بإصدار تقرير تفصيلي عن نتائج الشركات المدرجة في السـوق، بالإضافة إلى تقديم دراسات وبحوث اقتصادية تتناول مجموعة من المواضيع المتعلقة بالاقتصاد والتي يتم

بحثها بشكل متعمق، وتغطى هذه المجموعة من التقارير أحدث التطورات في الاقتصاد المحلي.

شركة البلاد العقارية المحدودة

تم إنشاء شركة البلاد العقارية المحدودة (شركة ذات مسئولية محدودة) بتاريخ 1427/03/26 هـ الموافق 2006/04/24م وفقاً لنظام الشركات الصادر بالمرسوم الملـكي رقم م / 6 وتاريخ 1385/03/22 هـ وصدر لها السـجل التجاري رقم 1010223341 بتاريخ 1427/08/24هـ .

أغراض الشركة

شراء وبيـع وإفراغ ورهـن العقارات وفكها وتأجيرها ومسـك وإدارة الأصول المفرغة لصالح البنك وللغير .

تقرير مجلس الإدارة

تقرير مجلس الإدارة

يسرنا أن نقدم لكم التقرير السنوي والقوائم المالية الموحدة لبنك البلاد والشركات التابعة (البنك) كما هي بتاريخ 31 ديسمبر 2011. ويستعرض هذا التقرير ملخصا عن أنشطة البنك وانجازاته و نتائجه المالية للعام الحالي.

النتائج التشغيلية

بلغ صافي الربح خلال أثني عشر شهرا 330 مليون ريال سعودي بنهاية عام 2011، مقارنة بصافي ربح قدره 92 مليون ريال سعودي بنهاية عام 2010. وترجع هذه الزيادة إلى تحقيق دخل العمليات المصرفية مبلغ 1,374 مليون ريال سعودي مقارنة بـ 1,099 مليون ريال سعودي بنهاية عام 2010 أي بزيادة بنسبة 25%. كما ارتفع صافي الدخل من الموجودات الاستثمارية والتمويلية إلى 703 مليون ريال سعودي مقارنة بـ 625 مليون ريال سعودي بنهاية عام 2010 أي بارتفاع بنسبة 12%. وهذه الاستثمارات تشمل: المرابحة، البيع الآجل، المشاركة، البيع بالتقسيط، والإجارة. كذلك ارتفع صافي رسوم الخدمات المصرفية إلى 458 مليون ريال سعودي بنهاية عام 2011، مقارنة بمبلغ 342 مليون ريال سعودي بنهاية العام الماضي أي بارتفاع 34% وارتفع صافي المكاسب من تحويل العملات الأجنبية بنسبة 56% لتبلغ 189 مليون ريال سعودي.

كذلك ارتفعت المصاريف التشغيلية تتضمن المخصصات بنسبة 4% مسجلة 1,044 مليون ريال سعودي، وكذلك انخفض مخصص الانخفاض في قيمة الاستثمارات والموجودات المالية بنسبة 13% إلى 252 مليون ريال سعودي في عام 2011 مقارنة بـ 290مليون ريال سعودي لعام 2010.
ومن جهة أخرى قام البنك خلال العام 2011 بدعم البنية التحتية من خلال زيادة عدد الفروع لتبلغ 82 فرعا مقارنة بـ 75 فرعا في عام 2010 وكذلك زيادة مراكز الحوالات (انجاز) لتبلغ 126 مركزا مقارنة بـ 104 مركزا في عام 2010، واتجه البنك إلى زيادة أجهزة الصرف الآلي لتبلغ 582 جهازا للصرف الآلي مقارنة 492 جهازا للصرف الآلي في عام 2010.

المركز المالي

بلغت موجودات البنك بنهاية عام 2011 مبلغ 27,727 مليون ريال سعودي ، وقد مثّل ذلك ارتفاعا بنسبة 31% عن العام الماضي، كذلك ارتفعت ودائع العملاء بنهاية العام الحالي حيث بلغت 23,038 مليون ريال سعودي ، مسجلة ارتفاعا بمبلغ 6,106 مليون ريال سعودي عن العام السابق بنسبة 36%. كما ارتفعت محفظة التمويل بنهاية عام 2011 الى 13,780 مليون ريال سعودي مقارنة بـ 12,290 مليون ريال سعودي للعام السابق أي بارتفاع قدرة 12%.

حقوق المساهمين

بلغت حقوق المساهمين بنهاية عام 2011 مبلغ 3,416 مليون ريال سعودي مقارنة بمبلغ 3,103 مليون ريال سعودي كما في نهاية عام 2010، وقد بلغ عدد الأسهم العادية المصدرة حوالي 300 مليون سهم. بلغ معدل كفاية رأس المال بنهاية عام 2011 نسبة 18.31% مقارنة بالحد الأدنى المطلوب وهو 8%. مما يعكس المركز المالي القوي للبنك.
هذا وقد حقق البنك عائدا على متوسط الموجودات بلغ 1.3% في حين بلغ العائد على متوسط حقوق المساهمين 10.1% وبلغت ربحية السهم 1,1 ريال للسهم الواحد.

مقارنات مالية

أ) فيما يلي تحليل لأهم بنود قائمة المركز المالي الموحدة:

(بملايين الريالات السعودية)

2007	2008	2009	2010	2011	
1,349	1,883	1,534	1,611	951	صافي الاستثمارات
6,190	8,276	11,014	12,290	13,780	صافي التمويل
16,636	16,052	17,411	21,117	27,727	إجمالي الأصول
12,689	10,971	13,721	16,932	23,038	ودائع العملاء
13,532	12,839	14,409	18,014	24,311	إجمالي المطلوبات
3,104	3,213	3,002	3,103	3,416	إجمالي حقوق الملكية

ب) فيما يلي تحليل لأهم بنود قائمة الدخل الموحدة:

(بملايين الريالات السعودية)

2007	2008	2009	2010	2011	
534	578	548	625	703	صافي الدخل من الموجودات الاستثمارية والتمويلية
177	230	280	342	458	صافي رسوم الخدمات المصرفية
67	78	74	121	189	صافي مكاسب تحويل عملات أجنبية
779	888	909	1,099	1,374	إجمالي دخل العمليات
706	763	1,157	1,007	1,044	إجمالي مصاريف العمليات
-	65	61	47	-	مخصص الانخفاض في قيمة الاستثمارات والموجودات المالية الأخرى
65	20	302	242	252	مخصص خسائر التمويل
73	125	(248)	92	330	صافي الدخل (الخسارة) للسنة

النشاطات الرئيسية

لأغراض إدارية يتكون البنك من خمسة قطاعات أعمال مصرفية رئيسية كالتالي:

قطاع الأفراد (التجزئة)	يشمل الخدمات والمنتجات المقدمة للأفراد كالايداعات، تمويل الأفراد، الحوالات وصرف العملات الأجنبية.
قطاع الشركات	يشمل الخدمات والمنتجات المقدمة للشركات والمؤسسات المالية كالايداعات وتقديم التسهيلات الائتمانية الإسلامية، والاعتمادات المستندية وخطابات الضمان ومنتجات الاستثمار الاخرى.
قطاع الخزينة	تشمل خدمات الخزينة تزويد العملاء الداخليين والخارجيين بمجموعة واسعة من خدمات الاستثمار إلى جانب خدمات الخزينة المعتادة.
قطاع خدمات الإستثمار والوساطة	يشمل خدمات إدارة الإستثمار و أنشطة إدارة الأصول المرتبطة بخدمات التعامل و إدارة وترتيب و تقديم المشورة والحفظ للأوراق المالية.
أخرى	وتشمل جميع وظائف قطاعات المساندة الاخرى.

فيما يلي ملخص لجميع نشاطات البنك الرئيسية كما في 31 ديسمبر 2011 (بملايين الريالات السعودية)

2011	قطاع الأفراد (التجزئة)	قطاع الشركات	قطاع الخزينة	قطاع خدمات الإستثمار والوساطة	أخرى	الإجمالي
إجمالي الموجودات	7,508	9,832	9,323	1	1,063	27,727
مصاريف رأسمالية	54	-	-	-	30	84
إجمالي المطلوبات	14,094	8,953	413	4	847	24,311
صافي الدخل من الموجودات الاستثمارية والتمويلية	351	322	19	-	11	703
رسوم ودخل العمولات، صافي	445	86	75	43	22	671
إجمالي دخل العمليات	796	408	94	43	33	1,374
مخصص خسائر موجودات التمويل	81	171	-	-	-	252
إستهلاك و إطفاء	77	10	2	-	-	89
إجمالي مصاريف العمليات	651	335	32	26	-	1,044
صافي الدخل للسنة	145	73	62	17	33	330

التحليل الجغرافي للإيرادات

تحليل لإجمالي الإيرادات حسب المناطق

(بملايين الريالات السعودية)

	الوسطى	الغربية	الشرقية	الإجمالي
إجمالي الإيرادات	733	411	230	1,374

تتحقق معظم ايردات البنك بشكل رئيسي من نشاطاته داخل المملكة العربية السعودية. ولا يوجد للبنك أية فروع أو شركات تابعة مؤسسة أو تعمل خارج المملكة العربية السعودية.

الشركات التابعة

أسم الشركة	تاريخ التأسيس	النشاط الرئيسي	مقر الشركة الرئيسي	الدولة محل التأسيس	نسبة الملكية
شركة البلاد للاستثمار	20 نوفمبر 2007	القيام بخدمات الاستثمار وأنشطة إدارة الأصول المتمثلة في التعامل والترتيب والإدارة وتقديم المشورة وحفظ الأوراق المالية	الرياض	المملكة العربية السعودية	%99
شركة البلاد العقارية المحدودة	17 سبتمبر 2006	القيام بإجراءات التسجيل المتعلقة بالضمانات العقارية التي يحصل عليها البنك من عملائه	الرياض	المملكة العربية السعودية	%100

الخطط المستقبلية

يركز البنك في الفترة القادمة على التوسع في شبكة الفروع و مراكز الحولات وأجهزة الصراف الالي لجميع مناطق المملكة لزيادة قنوات الوصول للعملاء ولتسهيل خدمتهم لجذب عدد اكبر من العملاء الجدد. سيقوم البنك بتطوير الخدمات البنكية الإلكترونية و كذلك طرح منتجات جديدة لكافة شرائح العملاء و كذلك التركيز على زيادة القاعدة الرئيسية للعملاء.

إدارة المخاطر

يتعرض البنك من خلال أنشطته إلى مخاطر، وهي جزء أساسي من طبيعة أعمال البنك، وتتم مراقبة وإدارة هذه المخاطر من خلال مجموعه المخاطر بالبنك والتي تتمثل في مخاطر الائتمان ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية. وقد ورد وصف كامل لهذه المخاطر بالإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية الموحدة من 25 إلى 29 باعتبارها جزءاً فاعلاً لتقرير مجلس الإدارة.

المعايير المحاسبية المطبقة

يتبع البنك في إعداد قوائمه المالية الموحدة معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي والمعايير الدولية الخاصة بالتقارير المالية. كما يعد البنك قوائمه المالية الموحدة لتتماشى مع نظام مراقبة البنوك ونظام الشركات في المملكة العربية السعودية. ولا توجد هناك أي اختلافات جوهرية عن معايير المحاسبة الصادرة عن الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين.

لائحة حوكمة الشركات في المملكة العربية السعودية

اعتمد مجلس إدارة البنك مجموعة شاملة من اللوائح الخاصة بحوكمة الشركات تخضع لأحكام وشروط النظام الأساسي للبنك، ونظام الشركات السعودي، ونظام هيئة السوق المالية ولوائحه التنفيذية، والأنظمة الأخرى ذات العلاقة.

وقد تم تطبيق جميع ما ورد في لائحة حوكمة الشركات فيما عدا:

المادة	نص المادة / الفقرة	أسباب عدم التطبيق
المادة السادسة فقرة (ب) 2	في حال أن النظام الأساس للشركة يشير إلى استخدام طريقة التصويت التراكمي , هل تم استخدامه عند التصويت على اختيار أعضاء مجلس الإدارة الحاليين في الجمعية العامة التي تم إنتخابهم فيها؟	تم تعديل فقرة التصويت في النظام الأساسي في الجمعية العامة غير العادية
المادة السادسة فقرة (د)	يجب على المستثمرين من الأشخاص ذوي الشخصية الاعتبارية الذين يتصرفون بالنيابة عن غيرهم – مثل صناديق الاستثمار– الإفصاح عن سياستهم في التصويت و تصويتهم الفعلي في التقرير السنوي و كذلك الإفصاح عن كيفية التعامل مع أي تضارب جوهري للمصالح قد يؤثر على ممارسة الحقوق الأساسية الخاصة باستثماراتهم.	لا يملك البنك سلطة على هؤلاء المساهمين ذوي الصفة الاعتبارية لالزامهم بافصاح سياساتهم التصويتية والاستثمارية.
المادة الثانية عشرة فقرة (ط)	لا يجوز للشخص ذي الصفة الاعتبارية – الذي يحق له بحسب نظام الشركة تعيين ممثلين له في مجلس الإدارة – التصويت على اختيار الأعضاء الآخرين في مجلس الإدارة.	لا توجد شخصية اعتبارية بمجلس الإدارة.

مجلس الإدارة

يتكون مجلس الإدارة من أحد عشر عضوا، تم انتخابهم في اجتماع الجمعية العمومية العادية المنعقد بتاريخ 1431/04/25هـ الموافق 2010/04/10م لمدة ثلاث سنوات اعتباراً من تاريخ 1431/05/03هـ الموافق 2010/04/17م.

وقد اجتمع مجلس الإدارة خمس مرات خلال عام 2011م، وفيما يلي سجل حضور هذه الاجتماعات:

الاسم	تاريخ انعقاد الاجتماع				
	2011/01/09	2011/03/14	2011/06/20	2011/09/18	2011/12/12
معالي الأستاذ مساعد بن محمد السناني	✓	✓	✓	X	✓
الأستاذ إبراهيم بن عبد الله السبيعي	X	X	X	X	✓
الدكتور إبراهيم بن عبد الرحمن البراك	✓	✓	✓	✓	✓
الدكتور عبد الرحمن بن إبراهيم الحميد	✓	✓	✓	✓	✓
المهندس علي بن عثمان الزيد	✓	X	✓	✓	✓
الأستاذ أديب بن عبد الله الزامل	✓	✓	✓	✓	✓
الأستاذ عبدالرحمن بن محمد رمزي عداس	✓	✓	✓	✓	✓
الأستاذ ناصر بن محمد السبيعي	✓	✓	✓	✓	✓
الأستاذ خالد بن عبدالعزيز المقيرن	✓	✓	X	✓	✓
الأستاذ خالد بن عبدالرحمن الراجحي	✓	✓	✓	✓	✓
الأستاذ محمد بن عبدالله القويز	✓	✓	X	✓	✓

الأعضاء المشاركون في عضوية مجالس إدارات شركات مساهمة:

م	الاسم	اسم الشركة	الصفة	نوع الشركة
1	معالي الأستاذ مساعد بن محمد السناني	الشركة السعودية للفنادق والمناطق السياحية	رئيس مجلس الإدارة	مساهمة
2	الأستاذ إبراهيم بن عبدالله السبيعي	شركة جبل عمر للتطوير	عضو مجلس الإدارة	مساهمة
		شركة مكة للإنشاء والتطوير	عضو مجلس الإدارة	مساهمة
		شركة الاسمنت العربية	عضو مجلس الإدارة	مساهمة
		شركة السباعا	رئيس مجلس الإدارة	عائلية
3	الأستاذ ناصر بن محمد السبيعي	الشركة السعودية للفنادق والمناطق السياحية	عضو مجلس الإدارة	مساهمة
		شركة محمد ابراهيم السبيعي واولاده(ماسك)	عضو مجلس الإدارة	مسئولية محدودة
		شركة مشاريع الأرجان	عضو مجلس الإدارة	مساهمة مقفلة
		شركة الروبيان الوطنية	عضو مجلس الإدارة	مسئولية محدودة
4	الأستاذ خالد بن عبدالعزيز المقيرن	شركة البلاد للاستثمار	رئيس مجلس الإدارة	مسئولية محدودة
		شركة خالد عبدالعزيز المقيرن وأولاده القابضة	رئيس مجلس الإدارة	مسئولية محدودة
		شركة المكتبة للتسويق	رئيس مجلس الإدارة	مساهمة مقفلة
		شركة الاستثمار العائلي	رئيس مجلس الإدارة	مسئولية محدودة
5	الأستاذ خالد بن عبدالرحمن الراجحي	شركة الاتصالات السعودية	عضو مجلس الإدارة	مساهمة
		شركة الاسمنت السعودية	عضو مجلس الإدارة	مساهمة
		الشركة السعودية المتحدة للتأمين التعاوني «ولاء»	عضو مجلس الإدارة	مساهمة
		شركة تكوين للصناعات المتطورة	عضو مجلس الإدارة	مساهمة

م	الاسم	اسم الشركة	الصفة	نوع الشركة
6	الأستاذ أديب بن عبدالله الزامل	شركة الزامل للاستثمار الصناعي	عضو مجلس الإدارة	مساهمة
		شركة كيمائيات الميثانول	عضو مجلس الإدارة	مساهمة
		الشركة السعودية العالمية للبتروكيماويات	عضو لجنة المراجعة	مساهمة
		شركة جدوى للاستثمار	عضو مجلس الإدارة	مقفلة
		مجموعة الزامل القابضة	عضو مجلس الإدارة المنتدب للشئون المالية والإستثمار	عائلية
7	الدكتور عبدالرحمن بن ابراهيم الحميد	الشركة السعودية لإنتاج الأنابيب الفخارية	عضو مجلس الإدارة	مساهمة
		شركة الراجحي القابضة	عضو مجلس الإدارة	مساهمة مقفلة
		شركة محمد ابراهيم السبيعي واولاده(ماسك)	عضو مجلس الإدارة	مساهمة مقفلة
		شركة أتش أن سي	رئيس مجلس الإدارة	مسؤولية محدودة
8	الأستاذ عبد الرحمن بن محمد رمزي عداس	شركة مجموعة السريع التجارية الصناعية	عضو مجلس الإدارة	مساهمة
		شركة سدكو كبيتال	عضو مجلس الإدارة	خاصة
		شركة أسواق البحر الأحمر المحدودة	عضو مجلس الإدارة	خاصة
		بنك كوانتام للاستثمار (دبي)	عضو مجلس الإدارة	خاصة
9	المهندس علي بن عثمان الزيد	الشركة العقارية السعودية	رئيس مجلس الإدارة	مساهمة
		شركة أسمنت حائل	عضو مجلس الإدارة	مساهمة
		شركة دار التمليك	رئيس مجلس الإدارة	مساهمة مقفلة
		شركة الإستثمارات الرائده	عضو مجلس الإدارة	مساهمة مقفلة
		شركة المعيقلية	عضو مجلس الإدارة	مساهمة مقفلة
		شركة المعرفة العقارية	رئيس مجلس الإدارة	مساهمة مقفلة
10	الأستاذ محمد بن عبدالله القويز	شركة دراية المالية	العضو المنتدب	مساهمة مقفلة

وظائف أعضاء مجلس الإدارة:

الاسم	المنصب	الصفة
معالي الأستاذ مساعد بن محمد السناني	رئيس مجلس الإدارة	مستقل
الأستاذ إبراهيم بن عبدالله السبيعي	عضو	غير تنفيذي
الدكتور إبراهيم بن عبد الرحمن البراك	عضو	مستقل
الدكتور عبد الرحمن بن إبراهيم الحميد	عضو	مستقل
المهندس علي بن عثمان الزيد	عضو	مستقل
الأستاذ أديب بن عبد الله الزامل	عضو	مستقل
الأستاذ عبد الرحمن بن محمد رمزي عداس	عضو	مستقل
الأستاذ ناصر بن محمد السبيعي	عضو	غير تنفيذي
الأستاذ خالد بن عبد العزيز المقيرن	عضو	غير تنفيذي
الأستاذ خالد بن عبد الرحمن الراجحي	عضو	غير تنفيذي
الأستاذ محمد بن عبد الله القويز	عضو	مستقل

الملاك الرئيسين :

الملاك الرئيسين للبنك هم الذين يمتلكون أكثر من 5% من الأسهم، كما يلي:

	اسم المساهم	النسبة (%)
1	محمد ابراهيم محمد السبيعي	11،67
2	عبدالله ابراهيم محمد السبيعي	11،14
3	الشركة الاولى للاستثمار	7،43
4	عبدالرحمن صالح عبدالعزيز الراجحي	6،97
5	عبدالرحمن عبدالعزيز صالح الراجحي	6،57

أعضاء مجلس الإدارة وزوجاتهم وأولادهم القصر:

رصيد أسهم أعضاء مجلس الإدارة وزوجاتهم وأولادهم القصر بنهاية ديسمبر 2011 مقارنة بنهاية ديسمبر 2010:

	اسم من تعود له المصلحة	ديسمبر 2011	ديسمبر 2010	صافي التغيير	نسبة التغيير
1	معالي الأستاذ مساعد بن محمد السناني	25,065	25,065	–	–
2	الأستاذ إبراهيم بن عبدالله السبيعي	17,635	17,635	–	–
3	الدكتور إبراهيم بن عبد الرحمن البراك	40,566	40,566	–	–
4	الدكتور عبد الرحمن بن إبراهيم الحميد	1,000	1,000	–	–
5	المهندس علي بن عثمان الزيد	1,000	1,000	–	–
6	الأستاذ أديب بن عبد الله الزامل	7,500	7,500	–	–
7	الأستاذ عبد الرحمن بن محمد رمزي عداس	2,000	2,000	–	–
8	الأستاذ ناصر بن محمد السبيعي و من يعول	507,490	255,550	251,940	٪98.59
9	الأستاذ خالد بن عبد العزيز المقيرن	479,342	2,091,534	(1,612,201)	(٪77)
10	الأستاذ خالد بن عبد الرحمن الراجحي	9,100,000	9,100,000	–	–
11	الأستاذ محمد بن عبد الله القويز و من يعول	2,160	2,160	–	–

رصيد أسهم كبار التنفيذيين وزوجاتهم واولادهم القصر:

رصيد أسهم كبار التنفيذيين وزوجاتهم واولادهم القصر بنهاية ديسمبر 2011 مقارنة بنهاية ديسمبر 2010:

	الاسم	ديسمبر 2011	ديسمبر 2010	صافي التغيير	نسبة التغيير
1	الاستاذ خالد بن سليمان الجاسر	120	120	-	-
2	الاستاذ عيد بن فليح العنزي	165	165	-	-
3	الاستاذ عبدالرحمن حمد الصغير	85	85	-	-
	إجمالي عدد الأسهم	370	370	-	-

المكافآت والتعويضات

يقوم البنك بدفع مصاريف ومكافآت حضور الجلسات لأعضاء مجلس الإدارة وأعضاء اللجان، كما يقوم بدفع رواتب ومكافآت وتعويضات لكبار التنفيذين حسب العقود المبرمة معهم. وفيما يلي تفاصيل المصاريف والمكافآت والرواتب المدفوعة لأعضاء مجلس الإدارة وكبار التنفيذيين :

البيان	أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين	سبعة من كبار التنفيذيين بما فيهم الرئيس التنفيذي والمدير المالي
الرواتب والتعويضات	-	8,611,072
البدلات والمكافآت الدورية والسنوية	4,180,000	2,687,500
الإجمالي	4,180,000	11,298,572

ترتيبات تنازل مع المساهمين أو أعضاء مجلس الإدارة أوكبار التنفيذيين عن الرواتب أو التعويضات أو الأرباح:

لا توجد أية ترتيبات أو اتفاقات مع أي من المساهمين أو أعضاء مجلس الإدارة أو كبار التنفيذيين بشأن التنازل عن أي رواتب أو مكافآت أو تعويضات أو أرباح.

مصالح في فئة الأسهم ذات الأحقية في التصويت:

لا توجد أية مصلحة في فئة الأسهم ذات الأحقية في التصويت تعود لأشخاص (عدا أعضاء مجلس الإدارة المُصدر وكبار التنفيذيين وأزواجهم وأولادهم القصر) ابلغوا المصدر بتلك الحقوق.

التزامات البنك، أدوات دين، أدوات دين قابلة للتحويل، أدوات دين قابلة للاسترداد وحقوق خيار:

لا يوجد على البنك و شركاته التابعة أية قروض قائمة، أدوات دين أو أدوات دين قابلة للتحويل ولم يصدر أية أدوات دين خلال العام 2011. لم يقم البنك باسترداد أو شراء أو إلغاء أية أدوات دين، ديون قابلة للتحويل أو أدوات دين قابلة للاسترداد، حقوق خيار وغيرها خلال العام 2011.

لجان المجلس

قام مجلس الإدارة بتكوين عدد من اللجان في البنك، ولكل من هذه اللجان مهام ومسؤوليات محددة. وتضم في عضويتها بعض أعضاء المجلس وذوي الاختصاص ومن جهات خارجية من المشهود لهم في مجال تخصصهم. وفيما يلي موجز عن أهم هذه اللجان:

اللجنة التنفيذية

تشمل مسؤوليات هذه اللجنة تطبيق سياسات البنك، ومراقبة الأداء، وإدارة المخاطر، وكفاءة إدارة أعمال البنك. وقد عقدت اللجنة التنفيذية 11 اجتماعاً خلال عام 2011 م.

تتكون الدورة الحالية للجنة التنفيذية من ستة أعضاء وهم:

أعضاء الدورة الحالية للجنة	الصفة
الدكتور عبدالرحمن بن إبراهيم الحميد	الرئيس
الأستاذ ناصر بن محمد السبيعي	عضو
الأستاذ خالد بن عبدالعزيز المقيرن	عضو
الأستاذ خالد بن عبدالرحمن الراجحي	عضو
الأستاذ عبدالرحمن بن محمد رمزي عداس	عضو
الاستاذ خالد بن سليمان الجاسر	عضو

لجنة المراجعة

تتمثل مسؤولية لجنة المراجعة في الإشراف على قسم الرقابة الداخلية والذي يتضمن التأكد من إجراءات المراجعة، تقارير المراجعة، الإجراءات التصحيحية، اقتراح المراجعين الخارجيين للبنك و تحديد أتعابهم والرفع بها لمجلس الإدارة، الإشراف على نشاطات المراجعين الخارجيين وكذلك مراجعة ملاحظاتهم على القوائم المالية، أعطاء القوائم المالية المرحلية والسنوية لمجلس الإدارة للموافقة عليها ومراجعة السياسات المحاسبية المتبعة من قبل البنك وإعطاء أي ملاحظات بالإضافة أو النقص، أن وجدت . وقد عقدت لجنة المراجعة (8) اجتماعات خلال عام 2011م.

تتكون الدورة الحالية للجنة المراجعة من أربعة أعضاء، عضو من أعضاء مجلس إدارة البنك وثلاثة أعضاء مستقلين خارجيين من ذوي الاختصاص وهم:

أعضاء الدورة الحالية للجنة	الصفة
الدكتور إبراهيم بن عبد الرحمن البراك	الرئيس
الدكتور أحمد بن عبدالله المغامس	عضو مستقل
الأستاذ يوسف بن أحمد البورشيد	عضو مستقل
الأستاذ سليمان بن ناصر الهتلان	عضو مستقل

لجنة الترشيحات والمكافآت

من مهام هذه اللجنة التوصية لمجلس الإدارة بالترشيح لعضوية المجلس والمراجعة السنوية للاحتياجات المطلوبة من المهارات المناسبة لعضوية مجلس الإدارة، ومراجعة هيكل وتشكيل مجلس الإدارة من حين لآخر، ورفع التوصيات بشأن نقاط القوة و الضعف لأعضاء المجلس و أعطاء الاقتراحات لهم، والتحقق من انعقاد الاجتماعات العادية لمجلس الإدارة بصورة منتظمة، والتأكد بشكل سنوي من استقلالية الأعضاء المستقلين، والتأكد من عدم وجود مصالح متعارضة، وتحديد سياسة المكافآت والحوافز لأعضاء المجلس و الإدارة التنفيذية، و متابعة الأمور المتعلقة بالموارد البشرية، ورفع التوصيات لمجلس الإدارة. وقد عقدت لجنة الترشيحات والمكافآت 4 اجتماعات خلال عام 2011 م.

تتكون الدورة الحالية للجنة الترشيحات والمكافآت من خمسة أعضاء، أربعة أعضاء من مجلس الإدارة وعضو من خارجه. وهم:

أعضاء الدورة الحالية للجنة	الصفة
الأستاذ عبدالرحمن بن محمد رمزي عداس	الرئيس
الأستاذ ناصر بن محمد السبيعي	عضو
الأستاذ خالد بن عبدالعزيز المقيرن	عضو
الأستاذ محمد بن عبدالله القويز	عضو
الأستاذ خالد بن صالح الهذال	عضو مستقل

نظام الرقابة الداخلية:

تم اعتماد نظام الرقابة الداخلية للبنك من قبل مجلس الإدارة، وإن إدارة البنك مسئولة عن تطبيق هذا النظام لضمان الفاعلية وذلك عن طريق الرقابة و المتابعة المباشرة.

يضمن نظام الرقابة الداخلي تطبيق جميع الأنظمة ذات العلاقة لتلافي الأخطار الرئيسية والتي تشمل الائتمان، السيولة، المخاطر التشغيلية، مخالفة الأنظمة أو التشريعات، النشاطات الغير مصرحة و عمليات الإحتيال. بالاضافة إلى المراجعة الدورية من قبل القطاعات المختصة، وتتم تغطية التعرض لهذه الأخطار من قبل لجان إدارية مختلفة تم تشكيلها لمتابعة نظام الرقابة الداخلي.

تتمثل وظائف مخاطر العمليات والإلتزام في مراقبة بيئة التحكم خلال تلك المراجعات بالتعاون مع بعضهم البعض. وإن من وظائف المراجعة الداخلية تقديم تقييم لنظام الرقابة الداخلية بشكل مستقل وفعال. يتم تحقيق هذا الهدف عن طريق إتباع خطة مراجعة مبنية على المخاطر والمعتمدة من قبل لجنة المراجعة. وتقوم إدارة مكافحة الاحتيال والتحقيق في قطاع المراجعة الداخلية بالتحقيق في أي حالة احتيال يتم اكتشافها في البنك و اتخاذ الإجراءات اللازمة للتعامل معها. كما تقوم هذه الإدارة بتقديم برامج توعية لموظفي البنك فيما يتعلق بمكافحة الاحتيال والتحقيق.

الالتزام الشرعي

منذ بداية تأسيس بنك البلاد أخذ على نفسه الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية، ومصداقاً لذلك فقد وافق على ميثاق الهيئة الشرعية والذي ينص على استقلاليتها عن جميع إدارات البنك، وأبرز ما في هذه اللائحة ما يأتي:

1 - لا يطبق البنك أي منتج أو عقد أو اتفاقية إلا بعد عرضه على الهيئة الشرعية، وموافقتها عليه.

2 - قرارات الهيئة الشرعية ملزمة.

3 - تشارك الهيئة الشرعية وقطاع الشرعية في عملية تطوير المنتجات بما يتفق مع القواعد الشرعية.

4 - تسهم الهيئة الشرعية وقطاع الشرعية في نشر الوعي بالمصرفية الإسلامية في البنك.

الهيئة الشرعية

تتكون الهيئة الشرعية من ستة أعضاء من أهل العلم والتخصص في المعاملات المالية المعاصرة، وهم:

1 – صاحب الفضيلة والمعالي الشيخ عبدالله بن سليمان بن منيع (رئيسًا للهيئة)

2 – صاحب الفضيلة والمعالي الشيخ أ.د. عبدالله بن محمد المطلق (نائبًا)

3 – فضيلة الشيخ أ.د. عبد الله بن موسى العمار (عضوًا)

4 – فضيلة الشيخ د. عبد العزيز بن فوزان الفوزان (عضوًا)

5 – فضيلة الشيخ د. يوسف بن عبدالله الشبيلي (عضوًا)

6 – فضيلة الشيخ د. محمد بن سعود العصيمي (عضوًا)

اللجنة التحضيرية

ينبثق من الهيئة الشرعية اللجنة التحضيرية وتتكون من أربعة أعضاء من الهيئة الشرعية ولها مهام عدة من أبرزها:

1. دراسة الموضوعات الواردة للهيئة واستكمال النظر فيما تمت دراسته من الموضوعات تمهيداً لعرضها على الهيئة الشرعية.
2. دراسة الاستفسارات الشرعية الواردة من موظفي البنك وعملائه والتوجيه بشأنها.
3. دراسة الأفكار المبدئية للمنتجات والتوجيه بشأنها.

وقد عقد خلال عام 2011 ستة اجتماعات للهيئة الشرعية، وثلاثة وعشرون اجتماعا للجنة التحضيرية.

إدارة أمانة الهيئة الشرعية:

تقوم إدارة أمانة الهيئة الشرعية بتحضير الموضوعات الواردة للهيئة الشرعية، وإعداد البحوث والدراسات اللازمة لذلك، وتشكل إدارة أمانة الهيئة الشرعية حلقة الوصل بين الهيئة الشرعية وإدارات البنك، كما تعمل على نشر الوعي بالمصرفية الإسلامية في البنك.

إدارة الرقابة الشرعية

تعمل إدارة الرقابة الشرعية على التحقق من التزام البنك بقرارات الهيئة الشرعية من خلال تنفيذ زيارات رقابية ميدانية للتدقيق على جميع منتجات البنك بشكل دوري.

وتعتمد الرقابة في التدقيق على المنتجات بأخذ عينات عشوائية من وثائق ومستندات المنتجات ونتائج أعمال الإدارات، بما يعطيها درجة معقولة من القناعة بالتزام البنك بقرارات وضوابط الهيئة الشرعية.

كما تقوم إدارة الرقابة الشرعية بالرد على استفسارات العملاء، وإيضاح الآلية الشرعية التي تنفذ بها منتجات البنك، وكذلك تقوم إدارة الرقابة بالعمل على حل شكاوى العملاء التي تصلها، والتواصل مع إدارات البنك لتحقيق ذلك.

وسائل الإتصال مع المساهمين

يعتبر مجلس إدارة البنك الشفافية من المبادئ الهامة للبنك التي يعمل على تطبيقها، وهي من مبادئ حوكمة الشركات التي تعمل على ضمان التعامل العادل لعموم المساهمين وتحديد مسؤولية مجلس الإدارة تجاه البنك ومساهميه. ويتّبع البنك معايير وإرشادات مؤسسة النقد العربي السعودي وهيئة السوق المالية وتوصيات لجنة بازل حول حوكمة الشركات. ويقوم البنك بتقديم معلومات شاملة عن كافة أنشطته وأعماله ضمن التقرير السنوي والقوائم المالية الموجزة المنشورة في الصحف المحلية، وعلى موقع تداول وموقع البنك الإلكتروني (www.bankalbilad.com) الذي يحتوي على معلومات وأخبار إضافية عن البنك. وكذلك يولي البنك أهمية للاستفسارات الواردة من قبل مساهميه والرد عليها، وكذلك يشجع مساهمي البنك لحضور اجتماعات الجمعية العمومية السنوية التي تناقش أعمال البنك.

المدفوعات النظامية المستحقة

(ملايين الريالات السعودية)

	2011	2010
الزكاة الشرعية	10،0	3.6
المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية	3،3	2.9

الزكاة:

تلقى البنك تقييم الزكاة المقدم من قبل مصلحة الزكاة والدخل للأعوام السابقة من 2006 إلى 2008. وقد نتج عن التقييم اضافة التزام الزكاة بمبلغ 62 مليون ريال سعودي، 60 مليون ريال سعودي و55 مليون ريال سعودي للأعوام 2006، 2007 و 2008 على التوالي. ويرجع بشكل أساسي إلى عدم اضافة محفظة التمويل والموجودات المالية للوعاء الزكوي وبعض المصروفات.

قام البنك بالاستئناف عن جميع تقييمات السنوات السابقة. وقد أيدت مصلحة الزكاة والدخل تقييمها للعام 2006 وعليه استأنف البنك لدى لجنة الاستئناف ضد هذا القرار.

من ناحية أخرى، قام البنك بعد اخذ المشوره بالاعتراض على التقييم من قبل مصلحة الزكاة والدخل. وقام البنك مع قطاع البنوك برفع هذه القضية إلى مؤسسة النقد العربي السعودي للوصول إلى حل مرض. وعليه لم يقم البنك بالاعتراف بالتزامات الزكاة الاضافية من قبل مصلحة الزكاه والدخل للأعوام 2006، 2007 و2008 في القوائم المالية الموحدة.

بلغت الزكاة المستحقة على المساهمين عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2011 مبلغ وقدره 10 مليون ريال سعودي (2010 : 3.6 مليون ريال سعودي)، سيتم دفعها من قبل البنك بالنيابة عن المساهمين وسيتم استقطاعها من أية أرباح موزعة لاحقاً.

العقوبات المفروضة على البنك وشركاته التابعة من قبل الجهات الإشرافية:

لا توجد غرامات ذات أثر جوهري فرضت على البنك خلال العام 2011 ومعظم ما فرض على البنك هي جزاءات لأعمال تشغيلية و قد تمت معالجتها.

فيما يلي بيان بالغرامات التي فرضت على البنك من الجهات الاشرافية:

الجهة الإشرافيه	عدد الغرامات	مجموع الغرامات
مؤسسة النقد العربي السعودي	5	22,000
هيئة السوق المالية	2	315,000
وزارة الشئون البلدية و القروية	2	47,000

توزيع الأرباح:

توزع أرباح البنك السنوية الصافية التي يحددها بعد خصم كل المصروفات العامة و التكاليف الأخرى ، و تكوين الاحتياطيات اللازمة لمواجهة الديون المشكوك فيها و خسائر الاستثمارات و الالتزامات الطارئة التي يرى مجلس الإدارة ضرورتها بما يتفق و أحكام نظام مراقبة البنوك و توجيهات مؤسسة النقد العربي السعودي على التالي:

1. تحتسب المبالغ اللازمة لدفع الزكاة المقررة على المساهمين، ويقوم البنك بدفع هذه المبالغ للجهات المختصة.
2. يرحل ما لا يقل عن (10 %) عشرة بالمائة من المتبقي من الأرباح الصافية بعد خصم الزكاة للاحتياطي النظامي إلى أن يصبح الاحتياطي المذكور مساوياً على الأقل لرأس المال المدفوع.
3. يخصص من الباقي من الأرباح بعد خصم الاحتياطي النظامي و الزكاة مبلغ لا يقل عن (5) خمسة بالمائة من رأس المال المدفوع للتوزيع على المساهمين طبقاً لما يقترحه مجلس الإدارة وتقرره الجمعية العامة. وإذا كانت النسبة المتبقية من الأرباح المستحقة للمساهمين لا تكفي لدفع هذه النسبة، لا يجوز للمساهمين المطالبة بدفعها في السنة آو السنوات التالية، ولا يجوز للجمعية العامة أن تقرر توزيع نسبة من الأرباح تزيد عما اقترحه مجلس الإدارة.
4. يستخدم الباقي بعد تخصيص المبالغ المذكورة في القنوات (3,2,1) على النحو الذي يقترحه مجلس الإدارة و تقرره الجمعية العامة.

- فيما يخص البند الثاني من سياسة توزيع الأرباح فإن البنك يقتطع 25% من الأرباح الصافية وترحل إلى الاحتياطي النظامي و ذلك حسب ما تقتضيه المادة رقم 13 من نظام مراقبة البنوك في المملكة العربية السعودية.

- فيما يخص البند الثالث أقترح مجلس الإدارة عدم توزيع أية أرباح عن العام 2011 و ذلك لتدعيم المركز المالي للبنك.

التصنيف الائتماني

قام البنك بالتعاقد مع إحدى شركات التصنيف الائتماني المعتمدة دولياً وبالتالي اتخذ خطوات جادة للحصول على تصنيف ائتماني ولا زالت في مراحل الدراسة مع الشركة المصنفة.

الموارد البشرية

بلغ عدد العاملين بالبنك 2,247 (ألفان و مئتنان و سبعة وأربعون موظفاً) بنهاية عام 2011، مقارنة بـ 1,961 (ألف وتسعمائة وواحد وستين موظفاً) بنهاية عام 2010، وبلغت نسبة السعودة بنهاية عام 2011 معدل 71 %. كما قام بإعداد وتنفيذ دورات تدريبية متخصصة للموظفين الجدد من خريجي الجامعات والمعاهد الإدارية، ودورات تطويرية لعموم موظفيه. ويولي البنك أهمية قصوى لاختيار موظفيه من ذوي الكفاءة والخبرة المصرفية. وبلغ عدد الفرص التدريبية لموظفي البنك 1,957 فرصة تدريبية.

مكافأة نهاية الخدمة

يتم استحقاق المكافآت المدفوعة لموظفين البنك بنهاية خدمتهم لتتوافق مع نظام العمل السعودي و يتم إدراجه ضمن المطلوبات الاخرى بالمركز المالي للبنك.

برنامج اسهم الموظفين

يقدم البنك للموظفين المؤهلين برنامج مكافآت على أساس أسهم والمعتمدة من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي وهيئة السوق المالية. وتقاس تكلفة هذا البرنامج بالقيمة العادلة بتاريخ المنح. يتم الاعتراف بتكلفة هذا البرنامج خلال الفترة التي بها الوفاء بشرط الخدمة وتنتهي في التاريخ الذي يصبح الموظفين المعنيين مستحقين للاسهم بشكل تام (تاريخ الاستحقاق). عند تاريخ اعداد التقارير، تقوم الإدارة بمراجعة التقديرات لعدد الأسهم المتوقع منحها. يتم الإعتراف بتأثير هذه المراجعة للتقديرات الأساسية (إن وجدت) في قائمة الدخل الموحدة خلال فترة المنح المتبقية، مع التسوية المقابلة في احتياطي أسهم الموظفين.

بموجب نظام هذا البرنامج، قامت المجموعة بشراء عدد معين من الأسهم للبرنامج أعلاه. وفقا للخطة المعتمده من مؤسسة النقد العربي السعودي يجب الوفاء بالالتزام بشكل أساسي بخطة المدفوعات على أساس أسهم والمحملة بالتكلفة فإن المجموعة لا تصبح المالك القانوني لها حيث تم تسليمها إلى شركة استثمار مستقلة (الوصي) والتي تقوم بالاحتفاظ بها مع جميع الفوائد منها وليس لهذه الأسهم حق في التصويت. وعند الانتهاء من فتره المنح يتم نقل ملكية الأسهم للموظفين المؤهلين مع جميع الفوائد مستحقة سواء على شكل أرباح و حقوق ومكافآت وما إلى ذلك.

المميزات الهامة للبرنامج هي كما يلي :

تاريخ المنح	17 ديسمبر 2011
تاريخ الاستحقاق	1 يناير 2014
عدد الأسهم المعروضة بتاريخ المنح	159,000
سعر السهم بتاريخ المنح (بالريال السعودي)	19.60
قيمة الأسهم الممنوحة بتاريخ المنح (بآلاف الريالات السعودية)	3,116
فترة المنح	3 سنوات
شرط المنح	إكمال فترة الخدمة
طريقة التسوية	أسهم
حركة عدد الأسهم هي كما يلي:	2011
في بداية العام	–
الأسهم الممنوحة خلال العام	159,000
الأسهم المصادرة	–
المستعمل	–
في نهاية العام	159,000

تم منح هذه الأسهم بشرط أساسي وهو إكمال فترة الخدمة. ولا يوجد شرط سوقي مرتبط بها.

العقود مع الأطراف ذات العلاقة:

يتعامل البنك خلال دورة أعماله العادية مع أطراف ذات علاقة، وتخضع تلك المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة للنسب المنصوص عليها في نظام مراقبة البنوك والتعليمات الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي. ولم يبرم البنك أية عقود توجد أو كانت توجد فيها مصلحة جوهرية لأي من أعضاء مجلس الإدارة أو رئيس مجلس الإدارة أو الرئيس التنفيذي أو كبار المسؤولين الماليين أو لأي شخص ذي علاقة بأي منهم.

إن طبيعة وأرصدة تلك المعاملات للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر هي كمايلي:

أ – أرصدة أعضاء مجلس الإدارة وكبار المساهمين الآخرين والشركات المنتسبة لهم:

بآلاف الريالات السعودية	2011	2010
	بآلاف الريالات السعودية	بآلاف الريالات السعودية
بيع آجل	1,601,817	711,054
مشاركة	34,663	102,855
التعهدات والالتزامات المحتملة	67,965	8,103
حسابات جارية	20,726	24,538
حساب البلاد	1,583	8,159
حساب الاستثمار المباشر	–	90,001

إن كبار المساهمين هم المساهمون الذين يمتلكون نسبة 5 % أو أكثر من رأس مال البنك المصدر.

ب – أرصدة صناديق البنك الإستثمارية:

كان هناك أرصدة قائمة مع الصناديق الإستثمارية للبنك كما هي في31 ديسمبر:

	2011	2010
	بآلاف الريالات السعودية	بآلاف الريالات السعودية
ودائع العملاء	5,274	6,202

ج – الإيرادات والمصاريف المتعلقة بالأطراف ذات العلاقة:

فيما يلي تحليلاً بالإيرادات والمصاريف المتعلقة بالمعاملات مع الأطراف ذات العلاقة والمدرجة في قائمة الدخل الموحدة للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر:

	2011	2010
	بآلاف الريالات السعودية	بآلاف الريالات السعودية
دخل التمويل	21,233	24,197
الدخل من التعهدات والالتزامات المحتملة	743	691
أتعاب إدارية – صناديق البلاد الإستثمارية	11,043	13,332
مكافآت وبدلات أعضاء مجلس الإدارة	4,180	4,091
رواتب ومكافآت وبدلات أعضاء الإدارة التنفيذية	37,304	31,775

يقصد بأعضاء الإدارة التنفيذية الاشخاص الذين لهم السلطة والمسؤولية لتخطيط وتوجيه والتحكم في أنشطة البنك، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.

مراجعو الحسابات الخارجيون:

في اجتماع الجمعية العامة المنعقدة بتاريخ 2011/04/04 الموافق ل30 ربيع الثاني 1432، تم تعيين السادة/ كي بي ام جي الفوزان والسدحان والسادة/ ديلويت و توش بكر ابو الخير كمراجعي حسابات خارجيين للبنك حتى نهاية السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2011.

مسؤوليات أعضاء مجلس الإدارة المتعلقة بالقوائم المالية:

إن صلاحيات ومسؤوليات أعضاء مجلس إدارة البنك ذات شقّين: قانوني وتعاقدي، ويحكمها نظام الشركات، والنظام الأساسي للبنك ولائحة حوكمة الشركات. وبالإضافة إلى ما سبق، فإن نظام مراقبة البنوك يحدد بشكل مباشر علاقة أعضاء مجلس الإدارة بالبنك، وطريقة سلوكهم، ومسؤوليتهم تجاه التزام البنك بمتطلبات النظام أو مخالفته. وإن مجلس إدارة البنك يؤكد للمساهمين والأطراف ذات العلاقة ما يلي:

- أنه تم إعداد سجلات الحسابات بالشكل الصحيح.
- أن نظام الرقابة الداخلية أعد على أسس سليمة و تم تنفيذه بفعالية.
- أنه لا يوجد شك يذكر بشأن قدرة البنك على مواصلة نشاطه.
- قدم مراجعو حسابات البنك تقرير مراجعة غير متحفظ حول القوائم المالية الموحدة للبنك عن العام المالي الحالي.

وفي الختام نود أن ننتهز هذه الفرصة لنسجل شكرنا وتقديرنا العميقين إلى خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز – يحفظه الله- وإلى صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية يحفظه الله وللحكومة الرشيدة، ونخص بالشكر وزارة المالية ووزارة التجارة والصناعة ومؤسسة النقد العربي السعودي وهيئة السوق المالية، لما يلقاه قطاع البنوك والمؤسسات المالية من عون ودعم وتشجيع.

كما يسرنا أن نسجل شكرنا وامتناننا العميقين لكافة مساهمينا وعملائنا وموظفينا على دعمهم وثقتهم الغالية التي تدفعنا إلى المزيد من البذل والعطاء، وعلى جهدهم الدائب والمخلص من أجل تطوير وتحسين الأداء وتحقيق أغراض البنك وأهدافه.

والله ولي التوفيق،،

بنك البلاد
(شركة مساهمة سعودية)
القوائم المالية الموحدة
للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2011

ديلويت اند توش
بكفر أبو الخير وشركاهم
ديلويت.

KPMG
كي بي ام جي الفوزان والسدحان

تقرير مراجعي الحسابات المستقلين

إلى السادة مساهمي بنك البلاد المحترمين
(شركة مساهمة سعودية)

لقد راجعنا القوائم المالية الموحدة المرفقة لبنك البلاد ("البنك") و شركاته التابعة (يشار إليهم مجتمعين "بالمجموعة")، والتي تتشمل على قائمة المركز المالي الموحدة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١١ و القوائم الموحدة للدخل والدخل الشامل والتغيرات في حقوق المساهمين والتدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة والإيضاحات التفسيرية الأخرى من (١) إلى (٣٩). لم نقم بمراجعة الإيضاح رقم (٣٥) بما في ذلك البيانات المشار إليها في الإيضاح المذكور والمتعلقة " بالإفصاحات الخاصة بالركيزة الثالثة لبازل (٢) " حيث أنها لا تقع ضمن نطاق أعمال المراجعة التي قمنا بها.

مسؤولية الإدارة حول القوائم المالية الموحدة

تعتبر الإدارة مسؤولة عن إعداد هذه القوائم المالية الموحدة وعرضها بصورة عادلة وفقاً لمعايير المحاسبة للمؤسسات المالية الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي والمعايير الدولية الخاصة بالتقارير المالية وأحكام نظام الشركات ونظام مراقبة البنوك في المملكة العربية السعودية والنظام الأساسي للبنك. إضافة إلى ذلك، فإن الإدارة مسئولة عن نظام الرقابة الداخلي الذي تعتبره الإدارة ضروريا لإعداد قوائم مالية موحدة خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ.

مسؤولية مراجعي الحسابات

إن مسؤوليتنا هي إبداء الرأي حول هذه القوائم المالية الموحدة إستناداً إلى أعمال المراجعة التي قمنا بها. تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المتعارف عليها في المملكة العربية السعودية ومعايير المراجعة الدولية والتي تتطلب منا الإلتزام بمتطلبات أخلاقيات المهنة وتخطيط وتنفيذ أعمال المراجعة للحصول على قناعة معقولة بأن هذه القوائم المالية الموحدة خالية من الأخطاء الجوهرية.

تشتمل أعمال المراجعة على القيام بإجراءات للحصول على أدلة مؤيدة للمبالغ والإفصاحات التي تتضمنها القوائم المالية الموحدة. تعتمد الإجراءات التي يتم إختيارها على تقدير مراجعي الحسابات وتشتمل على تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية الموحدة، سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ. وعند تقييم هذه المخاطر، يقوم مراجعو الحسابات بالأخذ بعين الإعتبار نظام الرقابة الداخلي الخاص بإعداد القوائم المالية الموحدة للبنك وعرضها بصورة عادلة لغرض تصميم إجراءات مراجعة ملائمة وفقاً للظروف، وليس لغرض إبداء الرأي حول فعالية نظام الرقابة الداخلي للبنك. كما تشمل أعمال المراجعة على تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية المعدة من قبل الإدارة، وتقييم العرض العام للقوائم المالية الموحدة.

نعتقد بأن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتكون أساساً لإبداء رأينا.

ديلويت اند توش
بكفر أبو الخير وشركاهم
ديلويت.

KPMG
كي بي ام جي الفوزان والسدحان

الرأي

في رأينا، إن القوائم المالية الموحدة ككل:

- تظهر بعدل، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي للمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١١، وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير المحاسبة للمؤسسات المالية في المملكة العربية السعودية الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي والمعايير الدولية الخاصة بالتقارير المالية
- تتفق مع نظام الشركات ونظام مراقبة البنوك في المملكة العربية السعودية والنظام الأساسي للبنك فيما يتعلق بإعداد وعرض القوائم المالية الموحدة.

ديلويت اند توش
بكر أبو الخير وشركاهم
ص.ب ٢١٣
الرياض ١١٤١١
المملكة العربية السعودية

إحسان بن أمان الله مخدوم
محاسب قانوني - ترخيص رقم ٣٥٨

كي.بي.ام.جي
الفوزان والسدحان
ص.ب ٩٢٨٧٦
الرياض ١١٦٦٣
المملكة العربية السعودية

طارق عبدالرحمن السدحان
محاسب قانوني - ترخيص رقم ٣٥٢

٢١ ربيع الأول ١٤٣٣هـ
١٣ فبراير ٢٠١٢م

بنك البلاد
(شركة مساهمة سعودية)
قائمة المركز المالي الموحدة
كما في 31 ديسمبر 2011 و2010

	إيضاحات	2011 بآلاف الريالات السعودية	2010 بآلاف الريالات السعودية
الموجودات			
نقد وأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي	4	5,834,702	2,497,282
أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى، صافي	5	6,454,366	4,032,405
استثمارات، صافي	6	951,458	1,610,918
تمويل، صافي	7	13,779,746	12,289,826
ممتلكات ومعدات، صافي	8	328,436	341,890
موجودات أخرى	9	378,461	344,365
إجمالي الموجودات		27,727,169	21,116,686
المطلوبات وحقوق المساهمين			
المطلوبات			
أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	10	421,837	382,429
ودائع العملاء	11	23,037,934	16,932,415
مطلوبات أخرى	12	851,148	698,881
إجمالي المطلوبات		24,310,919	18,013,725
حقوق المساهمين			
رأس المال	13	3,000,000	3,000,000
برنامج أسهم الموظفين	37	(41,097)	(42,136)
الإحتياطي النظامي	14	134,653	52,246
إحتياطيات أخرى	6 (أ) و 15	6,236	23,611
أرباح مبقاة		316,458	69,240
إجمالي حقوق المساهمين		3,416,250	3,102,961
إجمالي المطلوبات وحقوق المساهمين		27,727,169	21,116,686

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم 1 الى رقم 39 جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية الموحدة.

بنك البلاد
(شركة مساهمة سعودية)
قائمة الدخل الموحدة
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2011 و2010

	إيضاحات	2011 بآلاف الريالات السعوديـة	2010 بآلاف الريالات السعوديـة
الدخل			
الدخل من الموجودات الإستثمارية والتمويلية	17	727,934	646,192
العائد المدفوع على الودائع والمطلوبات المالية	18	(24,948)	(21,447)
صافي الدخل من الموجودات الاستثمارية والتمويلية		702,986	624,745
رسوم ودخل العمولات، صافي	19	458,296	341,879
مكاسب تحويل عملات أجنبية، صافي		189,436	121,162
الدخل من توزيعات الارباح	20	10,884	3,478
أرباح استثمارات لغير أغراض المتاجرة، صافي	21	7,396	7,557
دخل العمليات الأخرى	22	4,510	311
اجمالي دخل العمليات		1,373,508	1,099,132
المصاريف			
رواتب ومزايا الموظفين	31	448,977	384,593
إيجارات ومصاريف المباني		111,276	100,337
استهلاك واطفاء	8	88,689	111,107
مصاريف عمومية وإدارية أخرى		142,699	121,228
مخصص الانخفاض في قيمة الموجودات المالية الأخرى		-	47,244
مخصص الانخفاض في خسائر التمويل	7 (أ)	252,242	242,303
إجمالي مصاريف العمليات		1,043,883	1,006,812
صافي دخل السنة		329,625	92,320
ربح السهم الأساسي والمخفض (بالريال السعودي)	23	1.10	0.31

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم 1 الى رقم 39 جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية الموحدة.

بنك البلاد
(شركة مساهمة سعودية)
قائمة الدخل الشامل الموحدة
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2011 و2010

	إيضاح	2011 بآلاف الريالات السعودية	2010 بآلاف الريالات السعودية
صافي دخل السنة		329,625	92,320
بنود الدخل الشامل الآخرى:			
موجودات مالية متاحة للبيع –			
صافي التغير في القيمة العادلة	6 (أ)	(17,375)	8,467
إجمالي الدخل الشامل للسنة		312,250	100,787

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم 1 الى رقم 39 جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية الموحدة

بنك البلاد
(شركة مساهمة سعودية)
قائمة التغيرات في حقوق المساهمين الموحدة
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2011 و2010

بآلاف الريالات السعودية							
	إيضاحات	رأس المال	برنامج أسهم الموظفين	الإحتياطي النظامي	إحتياطيات أخرى	أرباح مبقاة	الإجمالـي
2011							
الرصيد في بداية السنة		3,000,000	(42,136)	52,246	23,611	69,240	3,102,961
إجمالي الدخل الشامل للسنة		-	-	-	(17,375)	329,625	312,250
برنامج أسهم الموظفين: أسهم محتجزة	37	-	1,039	-	-	-	1,039
المحول للإحتياطي النظامي	14	-	-	82,407	-	(82,407)	-
الرصيد في نهاية السنة		3,000,000	(41,097)	134,653	6,236	316,458	3,416,250

بآلاف الريالات السعودية							
	إيضاحات	رأس المـال	برنامج أسهم الموظفين	الإحتياطي النظامي	إحتياطيات أخرى	أرباح مبقاة	الإجمالـي
2010							
الرصيد في بداية السنة		3,000,000	(42,128)	29,166	15,144	-	3,002,182
إجمالي الدخل الشامل للسنة		-	-	-	8,467	92,320	100,787
برنامج أسهم الموظفين: أسهم مسترجعة	37	-	(8)	-	-	-	(8)
المحول للإحتياطي النظامي	14	-	-	23,080	-	(23,080)	-
الرصيد في نهاية السنة		3,000,000	(42,136)	52,246	23,611	69,240	3,102,961

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم 1 الى رقم 39 جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية الموحدة.

بنك البلاد
(شركة مساهمة سعودية)
قائمة التدفقات النقدية الموحدة
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر
2011 و2010

	إيضاح	2011 بآلاف الريالات السعوديـة	2010 بآلاف الريالات السعوديـة
الأنشطة التشغيلية:			
صافي دخل السنة		329,625	92,320
التعديلات لتسوية صافي الدخل إلى صافي النقدية الناتجة من (المستخدمة في) الأنشطة التشغيلية:			
(أرباح) إستثمارات لغير أغراض المتاجرة، صافي		(7,396)	(7,557)
تسويات ممتلكات ومعدات، صافي		(2,473)	(1,494)
استهلاك واطفاء		88,689	111,107
مخصص الانخفاض في قيمة الموجودات المالية الأخرى		-	47,244
مخصص الانخفاض في خسائر التمويل		252,242	242,303
الربح من العمليات قبل التغير في الموجودات والمطلوبات التشغيلية		660,687	483,923
صافي (الزيادة)/النقص في الموجودات التشغيلية:			
وديعة نظامية لدى مؤسسة النقد العربي السعودي		(190,350)	(206,098)
أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى المستحقة بعد تسعين يوما من تاريخ الاقتناء		(403,073)	(999,801)
الاستثمارات		700,486	(50,575)
تمويل		(1,742,161)	(1,518,014)
موجودات أخرى		(34,096)	47
صافي الزيادة/(النقص) في المطلوبات التشغيلية:			
أرصدة لمؤسسة النقد العربي السعودي		-	(150,000)
أرصدة البنوك والمؤسسات المالية الأخرى		39,408	334,102
ودائع العملاء		6,105,519	3,211,788
مطلوبات أخرى		152,267	208,825
صافي التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة التشغيلية		5,288,687	1,314,197

بنك البلاد
(شركة مساهمة سعودية)
قائمة التدفقات النقدية الموحدة
للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر
2011 و2010

	إيضاح	2011 بآلاف الريالات السعوديـة	2010 بآلاف الريالات السعوديـة
الأنشطة الاستثمارية:			
شراء الاستثمارات لغير أغراض المتاجرة		(252,559)	(159,294)
المحصل من بيع الاستثمارات لغير أغراض المتاجرة		201,555	149,414
شراء ممتلكات ومعدات، صافي		(83,635)	(57,167)
المحصل من بيع ممتلكات ومعدات		10,873	166
صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) الأنشطة الاستثمارية		(123,766)	(66,881)
الأنشطة التمويلية			
أسهم لبرنامج أسهم الموظفين، صافي		1,039	(8)
صافي التدفقات النقدية الناتجة من (المستخدمة في) الأنشطة التمويلية		1,039	(8)
صافي الزيادة في النقدية وما في حكمها		5,165,960	1,247,308
النقدية وما في حكمها في بداية السنة		3,841,864	2,594,556
النقدية وما في حكمها في نهاية السنة	24	9,007,824	3,841,864
دخل من موجودات مالية واستثمارية مستلمة خلال السنة		703,695	604,307
عوائد مدفوعة للمودعين خلال السنة		31,196	15,728
معلومات إضافية غير نقدية:			
صافي التغير في احتياطي القيمة العادلة		(17,375)	8,467

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم 1 الى رقم 39 جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية الموحدة.

بنك البلاد
(شركة مساهمة سعودية)
إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2011 و2010

1. عام

أ) التأسيس والعمل

تأسس بنك البلاد («البنك») كشركة مساهمة سعودية وتم الترخيص بانشائه بموجب المرسوم الملكي رقم م/48 وتاريخ 21 رمضان 1425هـ (الموافق 4 نوفمبر 2004)، وفقاً لقرار مجلس الوزراء رقم (258) وتاريخ 18 رمضان 1425هـ (الموافق 1 نوفمبر 2004).

ويعمل البنك بموجب السجل التجاري رقم (1010208295) بتاريخ 10 ربيع الأول 1426هـ (الموافق 19 ابريل 2005) وعنوان المركز الرئيسي للبنك هو كما يلي:

بنك البلاد
ص. ب 140
الرياض 11411
المملكة العربية السعودية

تشمل القوائم المالية الموحدة القوائم المالية للبنك وشركاته التابعة، شركة البلاد للإستثمار وشركة البلاد العقارية ويشار إليهم مجتمعين بـ "المجموعة". تتمثل أغراض المجموعة في مزاولة جميع الأعمال المصرفية والتمويلية والإستثمارية من خلال منتجات وأدوات متنوعة متوافقة مع الشريعة الإسلامية ولعقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك ولأحكام نظام مراقبة البنوك. يتم مراقبة نشاطات البنك من قبل هيئة شرعية مستقلة قام البنك بتأسيسها.ويقوم البنك بتقديـم هذه الخدمـات من خلال 82 فرع بنكي (2010: 75) و 126 مركز صرافة و حوالات (2010: 104) في المملكة العربية السعودية.

ب) الهيئة الشرعية

أنشأ البنك هيئة شرعية («الهيئة الشرعية») لضمان توافق جميع أعمال البنك مع أحكام الشريعة.

2. أسس الإعداد

أ) بيان الإلتزام

يتبع البنك في إعداد قوائمه المالية الموحدة معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي والمعايير الدولية الخاصة بالتقارير المالية. كما يعد البنك قوائمه المالية الموحدة لتتماشى مع متطلبات نظام مراقبة البنوك ونظام الشركات في المملكة العربية السعودية وعقد تأسيس البنك.

ب) أسس القياس

تعد القوائم المالية الموحدة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية بإستثناء القياس بالقيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية المحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل والموجودات المالية المتاحة للبيع.

ج) العملة الوظيفية وعملة العرض

يتم عرض هذه القوائم المالية الموحدة بالريال السعودي، والذي يعتبر العملة الرئيسية للمجموعة. يتم تقريب البيانات المالية المعروضة لأقرب ألف ريال سعودي، مالم يذكر خلاف ذلك.

د) الأحكام والتقديرات والإفتراضات المحاسبية الجوهرية

ان اعداد القوائم المالية الموحدة وفقا للمعايير الدولية الخاصة بالتقارير المالية يتطلب استخدام بعض التقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة والتى يمكن ان تؤثر على مبالغ الموجودات والمطلوبات المسجلة. كما ويتطلب ذلك ان تقوم الإدارة باستخدام تقديراتها حول عملية تطبيق السياسات المحاسبية للبنك. يتم تقويم هذه التقديرات والافتراضات والأحكام بصورة مستمرة، ويتم احتسابها استنادا الى الخبرات السابقة وبعض العوامل الاخرى، بما في ذلك الحصول على استشارات مهنية وتوقعات للاحداث المستقبلية والتي يعتقد انها معقولة ضمن ظروف محددة. تتكون البنود الهامة التي تستخدم فيها الإدارة التقديرات والافتراضات او تلك التي تمارس فيها الاحكام مما يلي:

1– خسائر الإنخفاض في الموجودات التمويلية:

يقوم البنك بمراجعة محفظة التمويل بهدف تقييم الانخفاضات المحددة والإجمالية كل ربع سنة على الأقل. وحتى يتمكن البنك من تحديد ما إذا كان ينبغي تسجيل خسائر الانخفاض أم لا، فإن البنك يستخدم الحكمة فيما إذا كانت هنالك أية بيانات جديرة بالملاحظة تدل على وجود انخفاض ملحوظ في التدفقات النقدية التقديرية مستقبلياً. وقد يشتمل الدليل على بيانات جديرة بالملاحظة مما يبين أنه كان هناك تغير عكسي في وضعية دفعات المقترضين ضمن مجموعة ما.

تقوم الإدارة باستخدام التقديرات المبنية على الخبرة من واقع الخسائر السابقة للتمويل الذي يتسم بمخاطر ائتمانية والدليل الموضوعي على انخفاضات مماثلة لما هو موجود في المحفظة عند تقييم تدفقاتها النقدية. وتتم مراجعة المنهجية والافتراضات المستخدمة لتقييم مبالغ وأوقات التدفقات النقدية المستقبلية بشكل منتظم لتقليص أية اختلافات بين تقديرات الخسائر والخسائر الفعلية.

2– القيمة العادلة للأدوات المالية غير المتداولة

يتم تحديد القيم العادلة للأدوات المالية غير المتداولة في الأسواق النشطة باستخدام أساليب تقييم. عندما يتم استخدام أساليب التقييم (مثلاً أنظمة التسعير) لتحديد القيمة العادلة فانه يتم اختبارها ومراجعتها دورياً بواسطة أشخاص مؤهلين مستقلين عن الجهة التي أعدتها. إن كافة أنظمة التسعير يتم اعتمادها قبل استخدامها ويتم معايرتها لضمان أن المخرجات تعكس البيانات الحقيقية وأسعار السوق المقارنة. إن أنظمة التسعير تستخدم فقط البيانات التي يمكن ملاحظتها ، إلا أن أمور مثل مخاطر الإئتمان (التي يتم تحملها والطرف الأخر) فإن التقلبات والارتباطات تتطلب من الإدارة إجراء تقديرات للتغيرات في الافتراضات لتلك العوامل التي من الممكن أن تؤثر في القيمة العادلة لتلك الأدوات المالية.

3– تصنيف الاستثمارات المقتناة حتى تاريخ الاستحقاق

يتبع البنك معيار المحاسبة الدولي رقم 39 في تصنيف الموجودات المالية غير المشتقة ذات الدفعات الثابتة او القابلة للتحديد ذات تاريخ استحقاق محدد كإستثمارات مقتناة حتى تاريخ الاستحقاق. ولهذا الغرض، يقوم البنك بتقييم دوافعه وإمكانية الاحتفاظ بهذه الاستثمارات حتى تاريخ الاستحقاق.

4– الإنخفاض في إستثمارات حقوق الملكية المتاحة للبيع

يقوم البنك بتقدير الانخفاض في إستثمارات حقوق الملكية المتاحة للبيع ويتضمن هذا تحديد الإنخفاض الجوهري أو الدائم في القيمة العادلة للاستثمارات دون تكلفتها. حيث أن البنك يقيم، من ضمن عوامل أخرى ، التقلب الطبيعي في قيمة هذه الاستثمارات. يحدد الإنخفاض عندما يكون هناك دليلاً للتراجع الملحوظ في الملاءة الائتمانية للشركة المستثمر فيها أو في أداء قطاع الأعمال ذو العلاقة أو في التغيرات التقنية أو في التدفقات النقدية التشغيليةوالتمويلية.

هـ) مفهوم استمرارية النشاط

قامت إدارة البنك بتقييم قدرة البنك على استمرار نشاطه وقد تأكدت الإدارة من امتلاك البنك للمصادر التي تؤهله للاستمرار في نشاطه في المستقبل القريب. إضافة إلى ذلك، لا يوجد لدى الشركة أي علم فيما يتعلق بوجود أي شك جوهري بعدم قدرة البنك على استمرار نشاطه. لذا فقد تم إعداد القوائم المالية وفقا لمفهوم استمرارية النشاط.

3. ملخص لأهم السياسات المحاسبية

فيما يلي بيانا بأهم السياسات المحاسبية المتبعة لإعداد القوائم المالية الموحدة. تتوافق السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد القوائم المالية الموحدة مع السياسات المحاسبية المتبعة في العام السابق فيما عدا ما يتعلق بالتعديلات على المعايير الحالية الموضحة ادناة:

– معيار المحاسبة الدولي رقم (24)، "الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة" (تعديلات 2009):

توفر التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (24) "الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة" تعديل التعريف الخاص بالأطراف ذات العلاقة وكذلك التعديلات للمتطلبات الخاصة بالإفصاح عن الهيئات الحكومية ذات العلاقة.

– تعديلات لجنة تفسير المعايير الدولية الخاصة بالتقارير المالية رقم (14) فيما يخص معيار المحاسبة الدولي رقم 19 – محددات موجودات المنفعة المحددة، المتطلبات الدنيا للتمويل والتفسيرات المتعلقة:

وفقاً لهذة التعديلات يتم حذف التكاليف غير المتوقعة الناتجة من معالجة الدفعات المقدمة في حالة المتطلبات الدنيا للتمويل. تؤدي هذة التعديلات إلى إعتبار الدفعات المقدمة للمساهمات في حالات محددة كموجودات بدلاً من إعتبارهاكمصاريف.

– التعديلات على معيار التقارير المالية الدولي رقم (7)، "الأدوات المالية: الإفصاحات – تحويلات الموجودات المالية":

تعرض هذة التعديلات إفصاحات جديدة مطلوبة تخصص تحويل الموجودات المالية، كما تحتوي الإفصاحات على:

- الموجودات المالية التي لم يتم الغاء الاعتراف بها بمجملها.
- الموجودات المالية التي تم الغاء الاعتراف بها بمجملها ولكن تتمتع المجموعة بالتأثير عليها.

– التحسينات على معايير التقارير المالية لعام 2010 – معيار التقارير المالية الدولي رقم (7)، "الأدوات المالية: الإفصاحات":

توضح التعديلات أن الإفصاح النوعي يجب أن يكون في سياق الإفصاح الكمي لتمكين مستخدم البيانات من تقييم مدى تعرض المنشأة للأخطار الناتجة عن الأدوات المالية. بالإضافة إلى ذلك، فإن مجلس معايير المحاسبة الدولي قد قام بتعديل وحذف متطلبات الإفصاح.

– التحسينات على معايير التقارير المالية لعام 2010– معيار المحاسبة الدولي رقم (1)، "عرض القوائم المالية":

تم تعديل معيار المحاسبة الدولي رقم (1) لتوضيح إنه يجب عرض تفاصيل التغيرات في بند من بنود حقوق الملكية نتج بسبب تعاملات تم الإعتراف بها في بنود الدخل الشامل الأخرى، ويُسمح أن يكون هذا العرض إما في قائمة التغيرات في حقوق الملكية أو ضمن إيضاحات حول القوائم المالية.

إن بعض التعديلات الأخرى التي نتجت من التحسينات على المعايير أدناه، لم يكن لها أي تأثير جوهري على السياسات المحاسبية أوالمركز المالي أو أداء البنك.

- معيار التقارير المالية الدولية رقم (3)
- معيار التقارير المالية الدولية رقم (7)
- معيار المحاسبة الدولي رقم (1)
- معيار المحاسبة الدولي رقم (27)
- معيار المحاسبة الدولي رقم (32)

أ) أسس إعداد القوائم المالية الموحدة

تشمل القوائم المالية الموحدة القوائم المالية للبنك والشركات التابعة. ويتم إعداد القوائم المالية للشركات التابعة لنفس الفترة المالية للبنك، كما أن السياسات المحاسبية التي تخضع لها تتماشى مع السياسات المحاسبية المتبعة من قبل البنك.

الشركات التابعة هي كافة الشركات التي يكون للبنك القدرة على السيطرة عليها و تتواجد السيطرة عندما يكون لدى البنك القدرة على التحكم في سياساتها المالية والتشغيلية للحصول على مكاسب من أنشطتها، وعادة يمتلك فيها البنك حصة تزيد عن نصف حقوق التصويت.ويتم توحيد القوائم المالية للشركات التابعة مع القوائم المالية للبنك بتاريخ انتقال السيطرة عليها إلى البنك، ويتوقف توحيد هذه القوائم المالية بتاريخ تخلص البنك من هذه السيطرة .

تمثل حقوق الحصة غير المسيطرة الحصة في صافي الدخل وصافي الموجودات غير المملوكة، بشكل مباشر أو غير مباشر، من قبل البنك في الشركات التابعة له. وقد بلغت حقوق الحصة غير المسيطرة نسبة 1% من صافي موجودات شركة البلاد للإستثمار و هي مملوكة من قبل ممثل للبنك ولذلك لم يتم عرضها بشكل منفصل في كل من قائمة المركز المالي الموحدة وقائمة الدخل الموحدة.كما يمتلك البنك ما نسبتة 100% في شركة البلاد العقارية.

يتم إستبعاد الأرصدة بين البنك والشركات التابعة، وأي دخل أو مصروف ينشأ من المعاملات المالية مع الشركات التابعة عند إعداد القوائم المالية الموحدة. تستبعد الخسائر الغير محققة بنفس الطريقة التي يتم فيها استبعاد الارباح الغير محققة الى الحد الذي لا يكون فيه دليل على الانخفاض في القيمة.

ب) تاريخ التداول المحاسبي

يتم إثبات وإلغاء كافة العمليات الاعتيادية المتعلقة بشراء وبيع الموجودات المالية بتاريخ التداول، أي التاريخ الذي يلتزم فيه البنك بشراء أو بيع الموجودات. تتطلب العمليات الاعتيادية المتعلقة بشراء وبيع الموجودات المالية أن يتم

تسليم تلك الموجودات خلال فترة زمنية تنص عليها الأنظمة أو العرف السائد في السوق.

تم الاعتراف بجميع الاصول والمطلوبات المالية الاخرى (بما فيها الاصول و المطلوبات المثبتة بالقيمة العادلة) بقائمة الدخل الموحدة بتاريخ التداول عندما يصبح البنك طرفاً بالتعاقد.

ج) العملات الأجنبية

تحول المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية الى الريال السعودي بأسعار التحويل السائدة بتاريخ إجراء تلك المعاملات. كما تحول أرصدة الموجودات والمطلوبات النقدية المسجلة بالعملات الأجنبية في نهاية السنة الى الريال السعودي بأسعار التحويل السائدة بتاريخ قائمة المركز المالي الموحدة.

يتم إظهار المكاسب أو الخسائر المحققة وغير المحققة عن عمليات التحويل ضمن قائمة الدخل الموحدة.

د) المقاصة

تتم مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية ويدرج الصافي في قائمة المركز المالي الموحدة عند وجود حق نظامي ملزم وعندما يكون لدى البنك نية لتسوية الموجودات مع المطلوبات على أساس الصافي، أو بيع الموجودات وتسديد المطلوبات في آن واحد.

هـ) ارصدة للبنوك والمؤسسات المالية الاخرى ،الاستثمارات والتمويل

1) ارصدة للبنوك والمؤسسات المالية الاخرى:

يتم قياس ارصدة للبنوك والمؤسسات المالية الاخرى بالقيمة العادلة ويتم القياس لاحقاً بالتكلفة المطفأة.

2) الاستثمارات – يقوم البنك بتصنيف الاستثمارات الرئيسية كما يلي:

بعد الاعتراف المبدئي، لا يسمح بالتحويل اللاحق بين مختلف فئات الاستثمار والتمويل، وتحدد قيمة كل فئة من الاستثمارت بنهاية تقارير الفترة المنتهية اللاحقة على الأساس الموضح في الفقرات التالية:

الإستثمارات المتاحة للبيع

تعرف الاستثمارات المتاحة للبيع بأنها الأدوات المالية الغير مشتقة وهي اما مصنفة بمتاحة للبيع أو لم تصنف بأنها (أ) استثمارات دين (ب) استثمارات مقتناه حتى تاريخ الاستحقاق (ج) موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل.

يتم إثبات الاستثمارات المتاحة للبيع مبدئيا بقيمتها العادلة بالإضافة إلى تكاليف الإقتناء لتلك الاستثمارات ومن ثم يتم قياسها بالقيمة العادلة. يتم إثبات أي مكاسب/خسائر غير محققة ناتجة عن التغير في القيمة العادلة تحت بند "احتياطيات أخرى" في حقوق المساهمين. كما يتم إثبات أي مكاسب (خسائر) مسجلة مسبقاً ضمن حقوق المساهمين في قائمة الدخل الموحدة عند التوقف عن إثبات هذه الاستثمارات.

بالنسبة للأوراق المالية التي يتم تداولها في الأسواق المالية المنتظمة، تحدد القيمة العادلة على أساس سعر الطلب المتداول بالسوق عند إنتهاء العمل في تاريخ قائمة المركز المالي. يتم تحديد القيمة العادلة للموجودات المدارة والاستثمارات في الصناديق الاستثمارية بالرجوع إلى صافي قيمة الموجودات المعلن عنها.

أما بالنسبة للأوراق المالية التي لا يتوفر لها أسعار سوقية متداولة، يتم إجراء تقدير مناسب للقيمة العادلة على أساس القيمة السوقية الحالية للأدوات الأخرى المشابهة لها تقريباً، أو على أساس التدفقات النقدية المتوقعة لهذه الاستثمارات. وفي حال عدم معرفة القيم العادلة من أسواق نشطة يتم تحديدها باستخدام تقنيات تقييم فنية مختلفة والتي تتضمن استخدام النماذج الحسابية. يتم أخذ مدخلات هذه النماذج من الأسواق التي يمكن ملاحظتها إذا كان ممكناً ولكن وفي حال عدم وجود ذلك يجب إجراء تقدير مناسب لتحديد القيم العادلة.

الاستثمارات المقتناة حتى تاريخ الاستحقاق

الاستثمارات المقتناة حتى تاريخ الاستحقاق هي موجودات مالية غير مشتقة بدفعات ثابتة ويمكن تحديدها وكذلك تحديد تاريخ استحقاقها ولدى إدارة البنك النية والقدرة على الاحتفاظ بها.

يتم مبدئياَ اثبات الإستثمارات المقتناة حتى تاريخ الاستحقاق بالقيمة العادلة، متضمنة مصاريف الإقتناء المرتبطة بالإستثمار، ويتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة ناقصا أي مبالغ مشطوبة ومخصص الانخفاض في القيمة.

3) التمويل

يتكون التمويل من البيع بالآجل والبيع بالتقسيط والمشاركة و التي أصدرها البنك وتم اثباتها مبدئيا بالقيمة العادلة متضمنة مصاريف الإقتناء وتقاس لاحقاً بالتكلفة ناقصا أي مبالغ مشطوبة ومخصص الانخفاض في القيمة، إن وجد. يتم اثبات التمويل عندما يتم تحويل النقد إلى المقترضين ويتم إلغائه عندما يقوم العملاء بسداد التزاماتهم أو عندما يتم بيع التمويل أو شطبه أو عند تحويل كافة منافع ومخاطر الملكية.

– **البيع الآجل و البيع بالتقسيط:** يمثل عقد تمويلي مبني على المرابحة والذي يقوم البنك من خلالة بشراء بضاعة أو أصل ثم ببيعه للعميل بناءاً على وعد منه بالشراء بالإضافة إلى هامش ربح متفق عليه. إن البيع الآجل هو منتج مخصص لتمويل الشركات بينما منتج البيع بالتقسيط مخصص لتمويل الأفراد.

– **إجارة:** هو اتفاق يكون البنك فية مؤجراً، يقوم بشراء أو إنشاء الأصل المؤجر طبقا لطلب ومواصفات المستأجر بناءاً على وعد منه باستئجار الأصل لمدة معينة متفق عليها. ويمكن إنهاء عقد الإجارة بتحويل ملكية الأصل المستأجر إلى المستأجر بعد إنقضاء فترة التأجير.

– **المشاركة:** هو اتفاق بين البنك والعميل للمشاركة بانشاء استثمار معين أو تملك عقار معين ينتهي بامتلاك العميل لكامل الاستثمار أوالعقار، ويتم توزيع الربح أو الخسارة حسب بنود الاتفاق.

و) انخفاض قيمة الموجودات المالية

الموجودات المالية المقتناة بالتكلفة المطفأة

يتم إجراء تقييم في تاريخ كل قائمة مركز مالي لتحديد ما إذا كان هناك دليل موضوعي على انخفاض قيمة أحد الموجودات المالية أو مجموعة من الموجودات المالية. في حالة وجود أي دليل، فإنه يتم احتساب الفرق بين القيمة الدفترية للموجودات والقيمة الحالية المتوقعة للتدفقات النقدية المستقبلية ويتم إثبات أي خسائر انخفاض في القيمة على التغيرات في القيمة الدفترية للموجودات. يتم تعديل القيمة الدفترية للموجودات المالية المقتناة بالتكلفة المطفأة سواء مباشرة أو من خلال استخدام حساب المخصص، ويتم إدراج مبلغ التسوية في قائمة الدخل الموحدة.

يتم تقييم المخصصات المحددة بشكل منفرد، كما يتطلب أن تقوم الإدارة

باتخاذ الأحكام في تقدير حجم ووقت التدفقات النقدية المستقبلية عند تحديد المخصص المطلوب. تعتمد تلك التقديرات على افتراضات تتعلق بعدة عوامل تتضمن استخدام أحكام وتقديرات مختلفة، وقد تختلف النتائج الفعلية والتي قد ينتج عنها تغييرات مستقبلية على تلك المخصصات. بالإضافة إلى المخصصات المحددة التي تم توضيحها أعلاه، يقوم البنك بعمل مخصصات انخفاض إجمالية والتي يتم تقييمها على شكل مجموعة ويتم تسجيل أي خسائر في القيمة في حالة وجود أي دليل موضوعي على وجود خسائر غير محددة في تاريخ التقرير. يتم تقدير مبلغ المخصص بناءً على المعلومات التاريخية المتعلقة بالاستثمارات والتمويل مع الأطراف الأخرى بالإضافة إلى المؤشرات الائتمانية واضعين في الاعتبار البيئة الاقتصادية الحالية.

تتضمن المعايير التي يستخدمها البنك في تحديد ما إذا كان هناك دليل موضوعي على خسارة ناتجة عن الإنخفاض كما يلي:

- التأخير في سداد المبالغ الأساسية أو الأرباح التعاقدية.
- مواجهة العميل صعوبات في التدفقات النقدية.
- الإخلال بشروط ومواثيق السداد.
- رفع دعاوى إفلاس على العميل.
- تدهور الوضع التنافسي للعميل.
- هبوط في قيمة الرهونات.

يتم شطب مبالغ التمويل الغير قابلة للتحصيل مقابل مخصص الإنخفاض المرتبط بها. يتم شطب مبالغ التمويل هذه بعد إستكمال جميع الإجراءات وتحديد مبالغ الخسارة.

إذا ظهر في الفترة اللاحقة دليل موضوعي ذو صلة بالأحداث التي حصلت بعد الإعتراف بخسارة الإنخفاض (مثل تحسن المؤشرات الإئتمانية للعميل). يتم عكس مخصص الإنخفاض بتعديل حساب المخصص. يتم عكس خسارة الإنخفاض في القيمة ضمن قائمة الدخل الموحدة ضمن بند مخصص الإنخفاض. يتم شطب الموجودات المالية فقط في حال إستنفاذ جميع الوسائل المحتملة في ظل الظروف الفعلية.

استثمارات أسهم متاحة للبيع

أما بالنسبة للاستثمارات في الأسهم المقتناة لغرض البيع فإن الإنخفاض الجوهري أو الدائم في القيمة العادلة بأقل من تكلفتها يمثل دليلاً موضوعياً على الإنخفاض. لا يمكن عكس خسائر الإنخفاض من خلال قائمة الدخل طالما يتم إثبات الموجودات وطالما استمر الإعتراف بها، وأية زيادة في القيمة العادلة بعد تسجيل الإنخفاض يمكن الإعتراف به فقط ضمن حقوق المساهمين. وعند التوقف عن إثبات أية مكاسب أو خسائر متجمعة ومعترف بها مسبقاً في حقوق المساهمين تتم إضافتها إلى قائمة الدخل الموحدة لتلك الفترة.

ز) تحقق الإيرادات

يتم إثبات إيرادات الموجودات الاستثمارية والتمويلية في قائمة الدخل الموحدة باستخدام طريقة العائد الفعلي على الأرصدة القائمة خلال مدة العقد.
يتم إثبات الأتعاب والعمولات عندما يتم تقديم الخدمات.
يتم تأجيل أتعاب المطلوبات التمويلية المحتمل سحبها بالإضافة إلى التكاليف المباشرة ذات العلاقة، ويتم إثباتها كتسوية على العائد الثابت من التمويل.
يتم إثبات أتعاب إدارة المحافظ وأتعاب الاستشارات والخدمات وفقا لعقود الخدمات ذات العلاقة وعادة ما تكون على أساس مدة الخدمة.
فيما يتم إثبات أتعاب إدارة الموجودات، إدارة الثروات، خدمات الحفظ وغيرها من الخدمات المماثلة التي تقدم خلال مدة زمنية على مدى الفترة التي يتم فيها تقديم الخدمات. يتم إثبات أتعاب المطلوبات التمويلية على أساس زمني نسبي خلال مدة المطلوبات في حال عدم توقع سحب المطلوبات المالية. يتم الإعتراف بدخل العمولات الخاصة مقابل مرابحات البضاعة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي في قائمة الدخل الموحدة على أساس زمني نسبي.
يتم إثبات دخل أو (خسارة) تحويل العملات الأجنبية عند إستحقاقها أو (اكتسابها).
يتم إثبات توزيعات الأرباح من الإستثمار في الأسهم عند وجود أحقية بإستلامها.

ح) إلغاء الاعتراف بالادوات المالية

يتم الغاء الاعتراف بالموجودات المالية (أو جزء منها ، أو جزء من مجموعة موجودات مالية متشابهة) عندما تنتهي الحقوق التعاقدية لاستلام التدفقات المالية الخاصة بهذه الموجودات.

وفي الحالات التي تظهر فيها دلالات على أن البنك نقل أصل مالي، يتم الغاء الاعتراف عند قيام البنك بنقل جميع المخاطر والمنافع المصاحبة لملكية الاصل بشكل جوهري، وفي الحالات التي لم يتم فيها نقل او ابقاء جميع المخاطر والمنافع المصاحبة لملكية الأصل بشكل جوهري، يتم الغاء الاعتراف فقط في حالة تخلي البنك عن السيطرة على الأصل. يقوم البنك بتسجيل الموجودات أو المطلوبات بشكل منفصل في حالة الحصول على الحقوق والالتزامات الناتجة أو الاحتفاظ بها عن هذه العمليات.
يتم استبعاد المطلوبات المالية أو جزء منها فقط عندما تنتهي، أي عندما يتم تنفيذ الالتزامات المحددة في العقد أو إلغائها أو إنتهاء مدتها.

ط) الزكاة والضرائب المستقطعة

بموجب أنظمة الزكاة والضريبة بالمملكة العربية السعودية فان الزكاة هي التزام على المساهمين السعوديين. يتم احتساب الزكاة على حقوق المساهمين أو صافي الدخل باستخدام الاسس الموضحة بموجب انظمة الزكاة.

لا يتم تحميل الزكاة على قائمة الدخل الموحدة حيث أنها تستقطع من الأرباح الموزعة على المساهمين.

كما يقوم البنك بخصم الضرائب المستحقة من الدفعات للموردين الغير مقيمين مقابل الخدمات المقدمة والبضاعة المشتراة حسب نظام الضرائب المطبق بالمملكة العربية السعودية ودفعها مباشرة لمصلحة الزكاة والدخل شهرياً.

ي) مخصصات

يتم إثبات المخصصات عندما يكون لدى البنك التزام حالي أو متوقع ناتج عن أحداث سابقة وانه من المحتمل سداد هذا الالتزام ويمكن تقدير هذا الالتزام بشكل موثوق به. يتم مراجعه المخصصات بتاريخ كل قائمة مركز مالي ويتم تعديلها لتعكس افضل تقدير مالي.

ك) الموجودات والمطلوبات المحتملة

لا يتم إثبات الموجودات المحتملة من قبل البنك، كما لا يتم الإفصاح عنها إلا إذا كان هناك احتمال حصول دخل من فوائد اقتصادية. وكذلك لا يتم إثبات المطلوبات المحتملة، وانما يتم الإفصاح عنها إلا إذا كان إحتمال حدوث الخسائر أمراً مستبعداً.
في الحالات الاعتيادية، يقوم البنك باعطاء ضمانات مالية تتمثل في اعتمادات مستندية و خطابات ضمان و قبولات.يتم الاعتراف المبدئي بالرسوم المستلمة من الضمانات المالية المقدمة بالقوائم المالية على اساس القيمة العادلة ضمن الودائع الأخرى. يتم الاعتراف بالرسوم المستلمة بقائمة الدخل الموحدة ضمن (الإيرادات من الرسوم والعمولات، صافي) على اساس القسط الثابت على مدى عمر الضمان المالي.

تمثل عمليات القبولات تعهد البنك بدفع الكمبيالات المسحوبة على العملاء. ويتوقع البنك أن تتم تسوية غالبية القبولات في وقت سدادها من قبل العملاء، ويتم المحاسبة عنها على أنها عمليات خارج القوائم المالية ويتم الإفصاح عنها كمطلوبات والتزامات محتملة.

ل) محاسبة عقود الإيجار

تعتبر كافة عقود الإيجار التي يبرمها البنك كمستأجر عقود إيجار تشغيلية، وبموجبها تحمل دفعات الإيجار على قائمة الدخل الموحدة بطريقة القسط الثابت على مدى فترة الإيجار.

م) النقدية وما في حكمها

لأغراض إعداد قائمة التدفقات النقدية الموحدة، تعرف النقدية وما في حكمها بأنها تلك المبالغ المدرجة في النقدية والأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي، باستثناء الودائع النظامية، كما تشتمل أيضاً على الأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى التي تستحق خلال ثلاثة أشهر من تاريخ الاقتناء.

ن) الممتلكات والمعدات

تظهر الممتلكات والمعدات بالتكلفة بعد خصم الاستهلاك والإطفاء المتراكم. يتبع البنك طريقة القسط الثابت في حساب استهلاك الممتلكات والمعدات وإطفاء الموجودات الثابتة الأخرى وتخفض قيمتها إن لزم. وذلك على أساس الأعمار الإنتاجية المتوقعة للموجودات كما يلي:

مباني	20 سنة
تحسينات على العقارات المستأجرة	10 سنوات أو فترة الإيجار، أيهما أقل
المعدات والأثاث	4 – 6 سنوات
أجهزة وبرامج الكمبيوتر	5 سنوات

يتم بتاريخ كل قائمة مركز مالي مراجعة الأعمار الإنتاجية والمنافع الاقتصادية للموجودات ومن ثم يتم تعديلها إذا استلزم الأمر. ويتم احتساب المكاسب والخسائر الناتجة عن البيع أو الإستبعاد على أساس الفرق بين القيمة الدفترية وصافي المبلغ المحصل، وتدرج هذه المكاسب أو الخسائر في قائمة الدخل الموحدة.

يتم مراجعة الموجودات فيما يتعلق بالهبوط عندما تشير الحالات أو التغير في الظروف إلى أن القيمة الدفترية قد تكون غير قابلة للإسترداد. يتم تخفيض القيمة الدفترية مباشرة إلى القيمة القابلة للإسترداد في حال كون القيمة الدفترية للأصل أعلى من القيمة القابلة للإسترداد.

س) المطلوبات المالية

يتم في الأصل إثبات كافة ودائع العملاء، الارصدة للبنوك والمؤسسات المالية الاخرى والمطلوبات المالية الاخرى بالقيمة العادلة، وتقاس لاحقاً بالتكلفة المطفأة.

ع) خدمات الاستثمار

يقدم البنك خدمات الاستثمار للعملاء من خلال شركته التابعة والتي تشتمل على ادارة صناديق استثمار معينة بالتشاور مع مستشاري الاستثمار. يتم إدراج حصة البنك في هذه الصناديق ضمن الإستثمارات المتاحة للبيع، بينما يتم الإفصاح عن الرسوم المكتسبة من ادارة هذه الصناديق ضمن معاملات مع أطراف ذوي علاقة.

ان الموجودات المحتفظ بها بصفة الأمانة او الحفظ لا تعتبر موجودات خاصة بالبنك وبالتالي لا يتم ادراجها في القوائم المالية الموحدة للبنك.

ف) الإيرادات المستبعدة من قائمة الدخل الموحدة

تقوم الهيئة الشرعية بالبنك من خلال المراجعة الداخلية بالتأكد من تطبيق القرارات الشرعية في جميع أعمال البنك، وإن وجد ما يخالف ذلك عن طريق الخطأ أو سجّل بغير قصد فإن مجلس الإدارة سيقوم وبناءً على طلب من الرئيس التنفيذي للبنك بالموافقة على استبعاد هذه الإيرادات من إيرادات البنك والتخلص منها نهائيا.

ص) برنامج أسهم الموظفين

يقدم البنك للموظفين المؤهلين برنامج مكافآت على أساس أسهم والمعتمدة من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي وهيئة السوق المالية. وتقاس تكلفة هذا البرنامج بالقيمة العادلة بتاريخ المنح. يتم الاعتراف بتكلفة هذا البرنامج خلال الفترة التي بها الوفاء بشرط الخدمة وتنتهي في التاريخ الذي يصبح الموظفين المعنيين مستحقين للاسهم بشكل تام (تاريخ الاستحقاق). عند تاريخ اعداد التقارير، تقوم الإدارة بمراجعة التقديرات لعدد الأسهم المتوقع منحها. يتم الإعتراف بتأثير هذه المراجعة للتقديرات الأساسية (إن وجدت) في قائمة الدخل الموحدة خلال فترة المنح المتبقية، مع التسوية المقابلة في احتياطي أسهم الموظفين.

بموجب نظام هذا البرنامج، قامت المجموعة بشراء عدد معين من الأسهم للبرنامج أعلاه. وفقا للخطة المعتمده من مؤسسة النقد العربي السعودي يجب الوفاء بالالتزام بشكل أساسي بخطة المدفوعات على أساس أسهم والمحملة بالتكلفة فإن المجموعة لا تصبح المالك القانوني لها حيث تم تسليمها إلى شركة استثمار مستقلة (الوصي) والتي تقوم بالاحتفاظ بها مع جميع الفوائد منها وليس لهذه الأسهم حق في التصويت. وعند الانتهاء من فتره المنح يتم نقل ملكية الأسهم للموظفين المؤهلين مع جميع الفوائد مستحقة سواء على شكل أرباح و حقوق ومكافآت وما إلى ذلك.

ق) مكافأة نهاية الخدمة

يتم استحقاق المكافأت المدفوعة لموظفين البنك بنهاية خدمتهم لتتوافق مع نظام العمل السعودي و يتم إدراجه ضمن المطلوبات الاخرى بالمركز المالي للبنك.

4. نقد وأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي

يتكون النقد والارصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي كما في 31 ديسمبر مما يلي:

	2011 بآلاف الريالات السعوديـة	2010 بآلاف الريالات السعوديـة
نقدية في الصندوق	1,115,535	772,976
وديعة نظامية	1,180,808	990,458
أرصدة أخرى	3,538,359	733,848
	5,834,702	2,497,282

وفقاً لنظام مراقبة البنوك وكذلك التعليمات الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي، يتعين على البنك الاحتفاظ بوديعة نظامية لدى مؤسسة النقد العربي السعودي بنسب مئوية محددة من ودائع العملاء تحسب في نهاية كل شهر. تكون الوديعه النظامية لدى مؤسسة النقد العربي السعودي غير متاحة لتمويل استخدامات البنك اليومية ولهذا لا تعتبر ضمن بند النقدية وما في حكمها.

5. أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى، صافي

(أ) تتكون الارصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى كما في 31 ديسمبر مما يلي:

	2011 بآلاف الريالات السعوديـة	2010 بآلاف الريالات السعوديـة
حسابات جارية	1,302,182	129,654
مرابحات في بضائع	5,248,446	3,999,013
مخصص الانخفاض في قيمة عقود المرابحات	(96,262)	(96,262)
	5,152,184	3,902,751
الإجمالي	6,454,366	4,032,405

(ب) تتلخص حركة مخصص الإنخفاض في القيمة كما يلي :

	2011 بآلاف الريالات السعودية	2010 بآلاف الريالات السعودية
الرصيد في أول السنة	96,262	49,018
المحمل خلال السنة	-	47,244
الرصيد في نهاية السنة	96,262	96,262

6.استثمارات ، صافي

تتكون الاستثمارات كما في 31 ديسمبر مما يلي:

بآلاف الريالات السعودية		2011	
	متداولة	غير متداولة	الإجمالي
استثمارات متاحة للبيع			
أسهم	122,296	150,000	272,296
صناديق إستثمارية	20,791	-	20,791
صكوك	58,000	-	58,000
	201,087	150,000	351,087
استثمارات مقتناة بالتكلفة المطفأة			
مرابحات في بضائع لدى مؤسسة النقد العربي السعودي	-	600,371	600,371
	201,087	750,371	951,458

بآلاف الريالات السعودية	2010		
	متداولة	غير متداولة	الإجمالي
استثمارات متاحة للبيع			
أسهم	121,873	150,000	271,873
صناديق إستثمارية	38,187	-	38,187
	160,060	150,000	310,060
استثمارات مقتناة بالتكلفة المطفأة			
مرابحات في بضائع لدى مؤسسة النقد العربي السعودي	-	1,300,858	1,300,858
	160,060	1,450,858	1,610,918

(أ) تتلخص حركة الاحتياطيات الأخرى بما يلي:

	2011 بآلاف الريالات السعودية	2010 بآلاف الريالات السعودية
الرصيد في أول السنة	23,611	15,144
المحول خلال السنة	(17,375)	8,467
الرصيد في نهاية السنة	6,236	23,611

(ب) تحليل الإستثمارات حسب أطراف التعامل هو كما يلي:

	2011 بآلاف الريالات السعودية	2010 بآلاف الريالات السعودية
شركات	330,296	271,873
بنوك و مؤسسات مالية أخرى	20,791	38,187
مؤسسة النقد العربي السعودي	600,371	1,300,858
الإجمالي	951,458	1,610,918

(ج) تشمل الاستثمارات في الاسهم المتاحة للبيع اسهم غير متداولة بالاسواق المالية بمبلغ 150 مليون ريال سعودي (2010: 150 مليون ريال سعودي) والتي يتم قيدها بالتكلفة. حيث ان قيمتها العادلة غير قابلة للقياس بشكل موثوق به.

7. التمويل، صافي

يتكون صافي التمويل كما في 31 ديسمبر مما يلي:

2011					
بآلاف الريالات السعودية	التمويل العامل	التمويل غير العامل	الإجمالي	المخصصات	الصافي
بيع آجل	7,037,464	601,311	7,638,775	(706,794)	6,931,981
بيع بالتقسيط	5,597,065	44,847	5,641,912	(127,032)	5,514,880
إجارة	352,968	-	352,968	-	352,968
مشاركة	991,113	39,057	1,030,170	(50,253)	979,917
الإجمالي	13,978,610	685,215	14,663,825	(884,079)	13,779,746

2010					
بآلاف الريالات السعودية	التمويل العامل	التمويل غير العامل	الإجمالي	المخصصات	الصافي
بيع آجل	6,244,515	628,775	6,873,290	(554,911)	6,318,379
بيع بالتقسيط	4,451,825	29,727	4,481,552	(45,540)	4,436,012
إجارة	375,103	-	375,103	-	375,103
مشاركة	1,143,622	49,288	1,192,910	(32,578)	1,160,332
الإجمالي	12,215,065	707,790	12,922,855	(633,029)	12,289,826

(أ) الانخفاض في قيمة موجودات التمويل:

تتلخص حركة مخصص الإنخفاض في التمويل للسنوات المنتهية في 31 ديسمبر كما يلي:

	2011 بآلاف الريالات السعودية	2010 بآلاف الريالات السعودية
الرصيد في أول السنة	633,029	390,775
المحمل خلال السنة	252,242	242,303
مبالغ معدومة خلال السنة	(1,192)	(49)
الرصيد في نهاية السنة	884,079	633,029

(ب) فيما يلي تحليل بمخاطر التركيز والمخصصات المتعلقة بها حسب القطاعات الاقتصادية الرئيسية كما في 31 ديسمبر:

	2011			
بآلاف الريالات السعودية	التمويل العامل	التمويل غير العامل	المخصصات	صافي التمويل
تجاري	1,966,850	83,147	(85,388)	1,964,609
صناعي	990,395	358,484	(377,886)	970,993
بناء وإنشاءات	2,712,422	5,576	(52,055)	2,665,943
نقل واتصالات	5,478	-	(94)	5,384
خدمات	363,029	50,998	(59,273)	354,754
الزراعة والصيد	732,639	1,410	(13,963)	720,086
شخصية	5,597,065	44,847	(127,032)	5,514,880
أخرى	1,610,732	140,753	(168,388)	1,583,097
الإجمالي	13,978,610	685,215	(884,079)	13,779,746

2010				
بآلاف الريالات السعودية	التمويل العامل	التمويل غير العامل	المخصصات	صافي التمويل
تجاري	1,995,093	61,496	(40,428)	2,016,161
صناعي	1,175,942	361,852	(363,517)	1,174,277
بناء وإنشاءات	2,301,028	6,251	(5,151)	2,302,128
نقل واتصالات	6,281	-	-	6,281
خدمات	460,126	57,401	(59,343)	458,184
الزراعة والصيد	560,135	22,443	(5,611)	576,967
شخصية	4,451,825	29,727	(45,540)	4,436,012
أخرى	1,264,635	168,620	(113,439)	1,319,816
الإجمالي	12,215,065	707,790	(633,029)	12,289,826

(ج) الجودة الائتمانية للمحفظة (غير متأخرة السداد ولم تنخفض قيمتها):

لأغراض العرض، قام البنك بتصنيف محفظة التمويل التي هي غير متأخرة السداد ولم تنخفض قيمتها إلى خمس فئات فرعية كما يلي :

	2011 بآلاف الريالات السعودية	2010 بآلاف الريالات السعودية
ممتازة	579,160	879,448
جيدة	7,853,733	5,753,906
مرضية	1,642,804	832,506
مخاطر مقبولة	3,340,982	4,111,389
تحتاج الى عناية	432,007	484,045
اجمالي	13,848,686	12,061,294

ممتازة

مركز مالي قوي ذو سيولة مرتفعة و رأس مال و إيرادات و تدفقات نقدية وإدارة وقدرة ممتازة على السداد.

جيدة

مركز مالي جيد ذو سيولة ورأس مال وإيرادات وتدفقات نقدية وإدارة وقدرة جيدة على السداد.

مرضية

مركز مالي مقبول ذو سيولة معقولة ورأس مال وإيرادات وتدفقات نقدية وإدارة وقدرة جيدة على السداد.

مخاطر مقبولة

مركز مالي مقبول ولكنه متقلب. لذا فإن القدرة على السداد تكون مقبولة.

تحتاج إلى عناية

قد تؤثر مشاكل التدفقات النقدية إلى تأخير سداد الأرباح/الأقساط. تتطلب التسهيلات مراقبة مستمرة، ومع ذلك تعتقد الإدارة بأنه سيتم تسديد كامل الأقساط.

(د) يوضح الجدول أدناه إجمالي المبالغ التي إنخفضت قيمتها بشكل فردي والقيمة العادلة للضمانات المرتبطة بها التي بحوزة البنك كما في 31 ديسمبر:

2011					
بآلاف الريالات السعودية	بيع آجل	بيع بالتقسيط	إجارة	مشاركة	إجمالي
قروض إنخفضت قيمتها بشكل فردي	601,311	44,847	–	39,057	685,215
القيمة العادلة للضمانات	494,964	2,396	–	80,309	577,669

2010					
بآلاف الريالات السعودية	بيع آجل	بيع بالتقسيط	إجارة	مشاركة	إجمالي
قروض إنخفضت قيمتها بشكل فردي	628,775	29,727	–	49,288	707,790
القيمة العادلة للضمانات	619,591	1,210	–	72,493	693,294

(هـ) جودة الائتمان للمحفظة (متأخرة السداد ولم تنخفض قيمتها):

2011					
بآلاف الريالات السعودية	بيع آجل	بيع بالتقسيط	إجارة	مشاركة	إجمالي
من 1 – 30 يوم	45,281	15,809	-	-	61,090
من 31 – 90 يوم	59,843	8,991	-	-	68,834
من 91 – 180 يوم	-	-	-	-	-
اكثر من 180 يوم	-	-	-	-	-
الاجمالي	105,124	24,800	-	-	129,924
القيمة العادلة للضمان	639,108	9,123	-	-	648,231

2010					
بآلاف الريالات السعودية	بيع آجل	بيع بالتقسيط	إجارة	مشاركة	إجمالي
من 1 – 30 يوم	-	119,506	-	-	119,506
من 31 – 90 يوم	2,352	23,828	-	8,085	34,265
من 91 – 180 يوم	-	-	-	-	-
اكثر من 180 يوم	-	-	-	-	-
الاجمالي	2,352	143,334	-	8,085	153,771
القيمة العادلة للضمان	2,352	59,217	-	-	61,569

يمثل إجمالي مبالغ التمويل العاملة، التمويلات غير المتأخرة السداد ولم تنخفض قيمتها أو المتأخرة السداد ولم تنخفض قيمتها.

(و)الضمانات

يقوم البنك خلال دورة أعماله العادية ومن خلال أنشطة التمويل بالاحتفاظ بضمانات كتأمين للحد من مخاطر الائتمان. تتضمن هذه الضمانات غالباً ودائع وضمانات مالية وأسهم محلية وعقارات، ويتم الاحتفاظ بهذه الضمانات بصفة أساسية مقابل التسهيلات الائتمانية التجارية والعقارية وتتم إدارتها في مقابل الأرصدة ذات العلاقة بأخذ صافي قيمتها التي يمكن تحقيقه.

تتلخص مبالغ التمويل كما في 31 ديسمبر حسب الضمان كما يلي:

2011					
بآلاف الريالات السعودية	بيع آجل	مشاركة	إجارة	بيع بالتقسيط	إجمالي
عقارات	2,989,493	128,335	-	1,450,278	4,568,106
أسهم واستثمارات	1,456,285	163,236	-	-	1,619,521
ضمان طرف اخر	2,516,334	663,593	-	-	3,179,927
غير مغطاة بضمانات	676,663	75,006	352,968	4,191,634	5,296,271
الاجمالي	7,638,775	1,030,170	352,968	5,641,912	14,663,825

2010					
بآلاف الريالات السعودية	بيع آجل	مشاركة	إجارة	بيع بالتقسيط	إجمالي
عقارات	2,263,150	91,800	–	1,175,721	3,530,671
أسهم واستثمارات	1,607,089	327,772	–	–	1,934,861
ضمان طرف اخر	2,484,210	643,455	–	–	3,127,665
غير مغطاة بضمانات	518,841	129,883	375,103	3,305,831	4,329,658
الاجمالي	6,873,290	1,192,910	375,103	4,481,552	12,922,855

8. ممتلكات ومعدات، صافي

تتكون الممتلكات و المعدات بالصافي كما في 31 ديسمبر مما يلي:

بآلاف الريالات السعودية	أراضي ومباني	تحسينات على العقارات المستأجرة	المعدات والأثاث	أجهزة وبرامج الكمبيوتر	الإجمالي 2011	الإجمالي 2010
التكلفة						
الرصيد في 1 يناير	-	369,647	185,316	301,842	856,805	799,811
الاضافات خلال السنة	12,304	31,592	25,588	14,151	83,635	57,167
الاستبعادات /التعديلات	-	-	(22,915)	(1,385)	(24,300)	(173)
الرصيد في 31 ديسمبر	12,304	401,239	187,989	314,608	916,140	856,805
الاستهلاك والإطفاء المتراكم						
الرصيد في 1 يناير	-	136,993	134,923	242,999	514,915	405,309
المحمل خلال السنة	118	38,932	18,722	30,917	88,689	111,107
الاستبعادات /التعديلات	-	-	(14,515)	(1,385)	(15,900)	(1,501)
الرصيد في 31 ديسمبر	118	175,925	139,130	272,531	587,704	514,915
صافي القيمة الدفترية						
الرصيد في 31 ديسمبر 2011	12,186	225,314	48,859	42,077	328,436	
الرصيد في 31 ديسمبر 2010	-	232,654	50,393	58,843		341,890

تشتمل التحسينات على العقارات المستأجرة أعلاه على أعمال تحت التنفيذ قدرها 11 مليون ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2011 (2010: 11 مليون ريال سعودي).

9. موجودات أخرى

تتكون الموجودات الأخرى كما في 31 ديسمبر مما يلي:

	ايضاح	2011 بآلاف الريالات السعودية	2010 بآلاف الريالات السعودية
إيجار مدفوع مقدماً		15,613	11,736
دفعات مقدمة للموردين		18,712	11,879
أتعاب إدارة مدينة		33,359	5,764
أخرى	1–9	310,777	314,986
الاجمالي		378,461	344,365

1-9 تتضمن «أخرى» مبلغ 280 مليون ريال سعودي (2010: 280 مليون ريال سعودي) يمثل تكلفة أرض مشتراة بواسطة البنك.

10.أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى

تتكون الأرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى كما في 31 ديسمبر مما يلي:

	2011 بآلاف الريالات السعودية	2010 بآلاف الريالات السعودية
حسابات جارية	9,256	4,753
ودائع إستثمارية لأجل	412,581	377,676
إجمالي	421,837	382,429

11.ودائع العملاء

تتكون ارصدة ودائع العملاء كما في 31 ديسمبر مما يلي:

	ايضاح	2011 بآلاف الريالات السعودية	2010 بآلاف الريالات السعودية
حسابات جارية	11–1	18,582,336	11,372,006
حسابات البلاد		2,929,251	2,518,512
ودائع استثمارية لأجل		1,192,169	2,779,786
ودائع أخرى	11–2	334,178	262,111
إجمالي		23,037,934	16,932,415

11–1 تتضمن الحسابات الجارية على ودائع بالعملات الأجنبية بمبلغ 1,257 مليون ريال سعودي (2010 : 34 مليون ريال سعودي).

11–2 تتضمن الودائع الأخرى الحساب الجاري لصالح صناديق البنك الإستثمارية بمبلغ 5 مليون ريال سعودي (2010 : 6 مليون ريال سعودي) وتأمينات بمبلغ 329 مليون مقابل التزامات غير قابلة للنقض (2010 : 256 مليون ريال سعودي).

12. المطلوبات الأخرى

تتكون المطلوبات الأخرى كما في 31 ديسمبر مما يلي:

	2011 بآلاف الريالات السعودية	2010 بآلاف الريالات السعودية
ذمم دائنة	516,255	483,203
مصاريف مستحقة– موظفين	100,510	86,266
مصاريف تشغيلية مستحقة	89,630	55,933
أخرى	144,753	73,479
الإجمالي	851,148	698,881

13. رأس المال

رأس المال المصدر والمدفوع بالكامل يتكون من 300 مليون سهم، قيمة كل سهم 10 ريالات سعودية (2010: 300 مليون سهم و 10ريالات سعودية لكل سهم).

14. الإحتياطي النظامي

تقتضي المادة رقم 13 من نظام مراقبة البنوك في المملكة العربية السعودية، بتحويل ما لا يقل عن 25% من صافي الدخل السنوي إلى الاحتياطي النظامي إلى أن يساوي رصيد هذا الاحتياطي رأس المال المدفوع للبنك. تم تحويل ما يقارب مبلغ 82 مليون ريال سعودي (2010: 23 مليون ريال سعودي) من الأرباح المبقاة إلى الاحتياطي النظامي. إن الاحتياطي النظامي غير متاح للتوزيع على المساهمين.

15.الاحتياطيات الأخرى

الإحتياطيات الأخرى تمثل مكاسب /(خسائر) إعادة التقييم غير المحققة للإستثمارات المتاحة للبيع. إن هذا الاحتياطي غير متاح للتوزيع على المساهمين.

16.الإرتباطات والالتزامات المحتملة

أ – الدعاوى القضائية

كانت هناك دعاوى قضائية بتاريخ 31 ديسمبر 2011 ذات طبيعة اعتيادية مقامة ضد البنك. لم يجنب أي مخصص لقاء هذه الدعاوى وذلك بناءً على نصيحة المستشارين القانونيين التي تشير الى أنه من غير المتوقع تكبد أية خسائر جوهرية.

ب –الالتزامات الرأسمالية

بلغت الالتزامات الرأسمالية لدى البنك كما في 31 ديسمبر 2011 مبلغ 88 مليون ريال سعودي (2010 : 38 مليون ريال سعودي) ، تتعلق بعقود تحسينات على الفروع المستأجرة ومكائن الصرف الآلي.

ج –التعهدات والالتزامات المحتملة المتعلقة بالائتمان

تتكون التعهدات والالتزامات المحتملة المتعلقة بالائتمان بشكل أساسي من خطابات الضمان والاعتمادات المستندية والالتزامات لمنح الائتمان غير المستخدمة. إن الغرض الرئيسي من وراء هذه الأدوات هو ضمان توفير الأموال للعملاء عند طلبها . إن خطابات الضمان والاعتمادات المستندية التي تعتبر ضمانات غير قابلة للنقض من قبل البنك بالسداد في حالة عدم تمكن العميل من الوفاء بالتزاماته تجاه الأطراف الأخرى تحمل نفس مخاطر الائتمان التي تحملها كتمويل.

إن الاعتمادات المستندية والتجارية التي تعتبر بمثابة تعهدات خطية من البنك نيابة عن العميل تسمح للطرف الثالث بسحب الأموال وفق شروط و أحكام خاصة مضمونة بالبضاعة التي تخصها وبالتالي فإنها تحمل مخاطر أقل.

أما المتطلبات النقدية بموجب الاعتمادات المستندية وخطابات الضمان فإنها تقل كثيراً عن المبلغ الملتزم به لعدم توقع البنك قيام الطرف الثالث بسحب الأموال بموجب الاتفاقية.

تمثل الالتزامات لمنح الائتمان الجزء غير المستخدم من الائتمان الممنوح على شكل تمويل وضمانات واعتمادات مستندية. وفيما يتعلق بمخاطر الائتمان المتعلقة بالالتزامات لمنح الائتمان غير المستخدمة، فمن المحتمل أن يتعرض البنك لخسارة بمبلغ يعادل الالتزامات غير المستخدمة، إلا أن مبلغ الخسارة المحتملة الذي لا يمكن تقديره بشكل معقول يتوقع أن يكون أقل كثيرا من إجمالي الالتزامات غير المستخدمة لأن معظم الالتزامات لمنح الائتمان تتطلب من العملاء الحفاظ على معايير ائتمان محددة. إن إجمالي الالتزامات القائمة لمنح الائتمان غير المستخدمة لا يمثل بالضرورة المتطلبات النقدية المستقبلية لأن العديد من هذه الالتزامات يتم انتهاء

مدتها بدون تقديم التمويل المطلوب.

(1) فيما يلي الاستحقاقات التعاقدية لقاء التعهدات والالتزامات المحتملة كما يلي:

بالاف الريالات السعودية	2011			
	أقل من 3 أشهر	من 3 أشهر إلى سنة	من سنة إلى5 سنوات	الإجمالي
الإعتمادات المستندية	194,761	376,070	48,711	619,542
خطابات الضمان	181,896	701,384	964,188	1,847,468
قبولات	186,778	91,606	–	278,384
إلتزمات إكتتاب	–	–	–	–
الإجمالي	563,435	1,169,060	1,012,899	2,745,394

بالاف الريالات السعودية	2010			
	أقل من 3 أشهر	من 3 أشهر إلى سنة	من سنة إلى5 سنوات	الإجمالي
الإعتمادات المستندية	345,478	413,583	21,883	780,944
خطابات الضمان	225,576	742,153	682,145	1,649,874
قبولات	197,460	45,228	–	242,688
إلتزامات إكتتاب	–	300,000	–	300,000
الإجمالي	768,514	1,500,964	704,028	2,973,506

بلغ الجزء غير المستخدم من الالتزامات المحتملة والتي يمكن إلغاؤها في أي وقت من قبل البنك، والقائمة كما في 31 ديسمبر 2011 ما مقداره 3.2 مليار ريال سعودي (2010: 3.5 مليار ريال سعودي).

(2) فيما يلي تحليلاً للتعهدات والالتزامات المحتملة حسب أطراف التعامل كما في 31 ديسمبر:

	2011 بآلاف الريالات السعودية	2010 بآلاف الريالات السعودية
شركات	2,613,626	2,868,052
مؤسسات مالية (ضمانات)	110,108	72,444
أخرى	21,660	33,010
الإجمالي	2,745,394	2,973,506

د – الالتزامات المتعلقة بعقود الإيجار التشغيلية

فيما يلي تحليلاً بالحد الأدنى لدفعات الإيجار المستقبلية بموجب عقود الإيجار التشغيلية غير القابلة للإلغاء التي أبرمها البنك كمستأجر:

	2011 بآلاف الريالات السعودية	2010 بآلاف الريالات السعودية
أقل من سنة واحدة	64,731	59,200
من سنة إلى 5 سنوات	172,069	210,840
أكثر من 5 سنوات	61,562	57,236
الإجمالي	298,362	327,276

هـ – حسابات إستثمارية مقيدة

	2011 بآلاف الريالات السعودية	2010 بآلاف الريالات السعودية
ودائع بموجب ترتيبات وكالة	1,189,256	188,409

يقوم البنك بفتح حسابات إستثمارية مقيدة لعملائه بموجب ترتيبات وكالة و تكون هذه الحسابات حسابات أمانة يقوم البنك باستثمارها نيابة عن عملائه في مرابحات مع بنوك ومؤسسات مالية ويتقاضى نظير هذه الخدمة عمولة إدارية على هذه الحسابات.

و) الزكاة

تلقى البنك تقييم الزكاة المقدم من قبل مصلحة الزكاة والدخل للأعوام السابقة من 2006 إلى 2008. وقد نتج عن التقييم اضافة التزام الزكاة بمبلغ 62 مليون ريال سعودي، 60 مليون ريال سعودي و55 مليون ريال سعودي للأعوام 2006، 2007 و2008 على التوالي. ويرجع بشكل أساسي إلى عدم اضافة محفظة التمويل والموجودات المالية للوعاء الزكوي وبعض المصروفات.

قام البنك بالاستئناف عن جميع تقييمات السنوات السابقة. وقد أيدت مصلحة الزكاة والدخل تقييمها للعام 2006 وعليه استئنف البنك لدى لجنة الاستئناف ضد هذا القرار.

من ناحية أخرى، قام البنك بعد اخذ المشوره بالاعتراض على التقييم من قبل مصلحة الزكاة والدخل. وقام البنك مع قطاع البنوك برفع هذه القضية إلى مؤسسة النقد العربي السعودي للوصول إلى حل مرض. وعليه لم يقم البنك بالاعتراف بالتزامات الزكاة الاضافية من قبل مصلحة الزكاه والدخل للأعوام 2006، 2007 و2008 في القوائم المالية الموحدة.

بلغت الزكاة المستحقة على المساهمين عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2011 مبلغ وقدره 10 مليون ريال سعودي (2010 : 3.6 مليون ريال سعودي)، سيتم دفعها من قبل البنك بالنيابة عن المساهمين وسيتم استقطاعها من أية أرباح موزعة لاحقاً.

17.الدخل من الموجودات الاستثمارية والتمويلية

يتكون الدخل من الموجودات الاستثمارية والتمويلية للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر مما يلي:

	2011 بآلاف الريالات السعودية		2010 بآلاف الريالات السعودية
مقتناة بالتكلفة المطفاة			
استثمارات			
مرابحات مع مؤسسة النقد العربي السعودي	3,985		3,807
مرابحات مع البنوك والمؤسسات المالية	23,457		18,314
أرباح من الاستثمار في صكوك	206		-
التمويل			
بيع آجل	320,470		313,877
بيع بالتقسيط	331,369		266,139
إجارة	2,943		3,610
مشاركة	45,504		40,445
الإجمالي	727,934		646,192

18. العائد المدفوع على الودائع والمطلوبات المالية

يتكون العائد المدفوع على الودائع والمطلوبات المالية للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر مما يلي:

	2011 بآلاف الريالات السعودية	2010 بآلاف الريالات السعودية
حسابات البلاد	3,521	1,979
ودائع إستثمارية بأجل	21,427	19,468
الإجمالي	24,948	21,447

19. رسوم ودخل العمولات، صافي

تتكون رسوم ودخل العمولات، صافي للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر مما يلي:

	2011 بآلاف الريالات السعودية	2010 بآلاف الريالات السعودية
دخل أتعاب ورسوم الخدمات المصرفية		
رسوم أجهزة الصراف الآلي ونقاط البيع	82,044	68,215
عمولات وساطة	25,871	18,600
رسوم اصدار الاعتمادات المستندية	15,574	16,487
رسوم حوالات	325,829	243,696
رسوم إدارية (صناديق إستثمار وأخرى)	21,969	23,427
رسوم إدارية لمنح التسهيلات	67,058	42,596
رسوم حفظ المستندات	20,138	18,538
أخرى	9,227	6,457
إجمالي إيرادات الرسوم	567,710	438,016
مصاريف أتعاب ورسوم الخدمات المصرفية		
رسوم أجهزة الصراف الآلي ونقاط البيع	101,270	89,565
رسوم مدفوعة للوسطاء	2,840	3,081
أخرى	5,304	3,491
إجمالي مصاريف الرسوم	109,414	96,137

رسوم ودخل العمولات ، صافي	458,296	341,879

20. الدخل من توزيعات الأرباح

يتكون الدخل من توزيعات الأرباح للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر مما يلي:

	2011 بآلاف الريالات السعودية	2010 بآلاف الريالات السعودية
إستثمارات متاحة للبيع	10,884	3,478

21. أرباح استثمارات لغير أغراض المتاجرة، صافي

تتكون أرباح الاستثمارات لغير أغراض المتاجرة للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر مما يلي:

	2011 بآلاف الريالات السعودية	2010 بآلاف الريالات السعودية
إستثمارات متاحة للبيع	7,396	7,557

22. دخل العمليات الأخرى

يتكون دخل العمليات الأخرى للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر مما يلي:

	2011 بآلاف الريالات السعودية	2010 بآلاف الريالات السعودية
مكاسب بيع ممتلكات و معدات	2,582	166
أخرى	1,928	145
الإجمالي	4,510	311

23. ربح السهم الأساسي والمخفض

تم احتساب ربح السهم الاساسي والمخفض للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2011 و 2010 على أساس صافي الدخل مقسوماً على عدد الأسهم القائمة والبالغ 300 مليون سهم (2010: 300 مليون سهم).

24. النقدية وما في حكمها

يتكون بند النقدية وما في حكمها المعروضة في قائمة التدفقات النقدية الموحدة للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر كالتالي:

	2011 بآلاف الريالات السعودية	2010 بآلاف الريالات السعودية
نقدية	1,115,535	772,976
مطلوبات من البنوك والمؤسسات المالية الاخرى (تستحق خلال تسعين يوماً من تاريخ الاقتناء)	4,353,930	2,335,040
أرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي (فيما عدا الوديعة النظامية)	3,538,359	733,848
الإجمالي	9,007,824	3,841,864

25. قطاعات الأعمال

يقوم البنك بتحديد القطاعات التشغيلية، بناءا على مجموعات العملاء، على أساس التقارير الداخلية عن المكونات المملوكة للبنك والتي يتم مراجعتها بصفة مستمرة من قبل لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات بصفتها الجهة المتخذة للقرارات الرئيسية من أجل تحديد مصادر القطاعات وتقييم أدائها.يمارس البنك نشاطة الرئيسي في المملكة العربية السعودية.

لأغراض إدارية يتكون البنك من خمسة قطاعات أعمال مصرفية رئيسية كالتالي:

قطاع الأفراد (التجزئة) : يشمل الخدمات والمنتجات المقدمة للأفراد كالايداعات، تمويل الأفراد، الحوالات وصرف العملات الأجنبية.

قطاع الشركات : يشمل الخدمات والمنتجات المقدمة للشركات والمؤسسات المالية كالايداعات وتقديم التسهيلات الائتمانية الإسلامية، والاعتمادات المستندية وخطابات الضمان ومنتجات الاستثمار الاخرى.

قطاع الخزينة : تشمل خدمات الخزينة تزويد العملاء الداخليين والخارجيين بمجموعة واسعة من خدمات الاستثمار إلى جانب خدمات الخزينة المعتادة.

قطاع خدمات الإستثمار والوساطة : يشمل خدمات إدارة الإستثمار وأنشطة إدارة الأصول المرتبطة بخدمات التعامل وإدارة وترتيب وتقديم المشورة والحفظ للأوراق المالية.

أخرى : وتشمل جميع وظائف قطاعات المساندة الاخرى.

تتم جميع المعاملات بين القطاعات المذكورة أعلاه وفقا لشروط وأحكام نظام التسعير الداخلي المعتمد. وإن مصاريف القطاعات المسانده والإدارة العامة تحمل على قطاعات الأعمال بناءً على المعايير المعتمده.

(1) فيما يلي تحليلا بإجمالي موجودات ومطلوبات البنك ودخل ومصاريف العمليات وصافي الدخل (الخسارة) للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر لكل قطاع من قطاعات الأعمال:

2011 بآلاف الريالات السعودية	قطاع الأفراد (التجزئة)	قطاع الشركات	قطاع الخزينة	قطاع خدمات الإستثمار والوساطة	أخرى	الإجمالي
إجمالي الموجودات	7,507,819	9,832,503	9,322,791	791	1,063,265	27,727,169
مصاريف رأسمالية	54,149	69	6	188	29,223	83,635
إجمالي المطلوبات	14,094,315	8,952,875	412,581	3,892	847,256	24,310,919
صافي الدخل من الموجودات الاستثمارية والتمويلية	350,844	321,881	18,581	–	11,680	702,986
رسوم ودخل العمولات، صافي	444,918	86,274	74,610	42,940	21,780	670,522
إجمالي دخل العمليات	795,762	408,155	93,191	42,940	33,460	1,373,508
مخصص خسائر موجودات التمويل	81,509	170,733	–	–	–	252,242
إستهلاك وإطفاء	77,181	10,172	965	371	–	88,689
إجمالي مصاريف العمليات	650,848	334,907	32,259	25,869	–	1,043,883
صافي الدخل للسنة	144,914	73,248	60,932	17,071	33,460	329,625

2010 بآلاف الريالات السعودية	قطاع الأفراد (التجزئة)	قطاع الشركات	قطاع الخزينة	قطاع خدمات الإستثمار والوساطة	أخرى	الإجمالي
إجمالي الموجودات	6,194,816	8,047,032	5,942,340	331	932,167	21,116,686
مصاريف رأسمالية	31,128	26	10	834	25,169	57,167
إجمالي المطلوبات	11,867,061	5,461,089	500,191	277	185,107	18,013,725
صافي الدخل من الموجودات الاستثمارية والتمويلية	271,964	290,725	61,199	–	859	624,747
رسوم ودخل العمولات، صافي	299,299	62,557	66,087	32,956	13,486	474,385
إجمالي دخل العمليات	571,263	353,282	127,286	32,956	14,345	1,099,132
مخصص خسائر موجودات التمويل	23,319	218,984	–	–	–	242,303
مخصص انخفاض الاستثمارات والموجودات المالية الأخرى	–	–	47,244	–	–	47,244
إستهلاك وإطفاء	90,934	14,816	3,594	1,578	185	111,107
إجمالي مصاريف العمليات	590,080	322,365	66,521	23,245	4,601	1,006,812
صافي الدخل (الخسارة) للسنة	(18,817)	30,917	60,765	9,711	9,744	92,320

(2) فيما يلي تحليلا لمخاطر الإئتمان التي يتعرض لها البنك لكل قطاع من قطاعات أعمال البنك:

2011 بآلاف الريالات السعودية	قطاع الأفراد (التجزئة)	قطاع الشركات	قطاع الخزينة	الإجمالي
إجمالي الموجودات	5,514,880	8,264,866	6,454,366	20,234,112
الارتباطات والالتزامات المحتملة	–	1,422,325	–	1,422,325

2010 بآلاف الريالات السعودية	قطاع الأفراد (التجزئة)	قطاع الشركات	قطاع الخزينة	الإجمالي
إجمالي الموجودات	4,436,012	7,853,814	4,032,405	16,322,231
الارتباطات والالتزامات المحتملة	–	1,295,601	–	1,295,601

يتكون التعرض لمخاطر الائتمان للبنك من المستحق من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى، الاستثمارات والتمويل. تتضمن قيمة الائتمان المساوية للتعهدات والالتزامات المحتملة في مخاطر التعرض للائتمان.

26. قطاع المخاطر المالية

تتعرض أنشطة البنك لعدد من المخاطر المالية، تتضمن تلك الأنشطة التحليل، التقييم، الموافقة وإدارة بعض المخاطر أو عدد من المخاطر. إن المخاطر تعد جوهر النشاط البنكي، تحيط هذة المخاطر بجميع من يعمل في مجال الاسواق المالية. لذا يهدف البنك إلى تحقيق توازن ملائم بين المخاطرة والإيرادات وتقليل الآثار السلبية على أدائه المالي.

تم تصميم سياسات وإجراءات وأنظمة إدارة المخاطر لتحديد وتحليل هذه المخاطر ووضع الأدوات الملائمة للتخفيف والتحكم في هذه المخاطر. يقوم البنك بمراجعة سياسات وأنظمة إدارة المخاطر باستمرار لعكس أي تغييرات في الأسواق، المنتجات والتعامل مع أفضل الممارسات.

تتم إدارة المخاطر بالبنك من خلال قطاع المخاطر والائتمان والتي تعمل بموجب سياسات معتمدة من قبل مجلس الإدارة. يقوم قطاع المخاطر والائتمان بتحديد وتقييم المخاطر المالية بالتعاون الوثيق مع الوحدات التشغيلية العاملة بالبنك. وفيما يلي المخاطر الرئيسية التي يتعرض لها البنك وهي: مخاطر الائتمان، المخاطر التشغيلية، مخاطر السيولة ومخاطر السوق. مخاطر السوق تتضمن مخاطر العملات الأجنبية، مخاطر العوائد ومخاطر أسعار السوق.

27. مخاطر الائتمان

يقوم البنك بإدارة تعرضه لمخاطر الائتمان، وهي المخاطر التي تمثل فشل أحد طرفي اتفاقية تمويل بتلبية التزاماته مما يلحق خسائر مالية بالطرف الآخر. وتقع عمليات تعرض الائتمان للمخاطر بشكل رئيسي في نشاطات التمويل والاستثمار. كذلك، توجد مخاطر ائتمان تتعلق بأدوات مالية خارج القوائم المالية في كشوفات الميزانية، مثل خطابات الاعتماد، خطابات الضمان، والتزامات منح الائتمان.

يقوم البنك بتقييم احتمال التخلف عن السداد من قبل الأطراف الأخرى باستخدام أدوات تقييم داخلية. كما يقوم البنك باستخدام أدوات التقييم الخارجية من وكالة التقييم الرئيسية حيثما أمكن.

يحاول البنك السيطرة على مخاطر الائتمان من خلال مراقبة التعرضات الائتماني، تقليص التعاملات مع أطراف معينة، والتقييم المستمر للجدارة الائتمانية للأطراف الأخرى. وقد تم إعداد سياسات البنك الخاصة بإدارة المخاطر لديه بحيث تعمل على تحديد المخاطر وتضع حدوداً مناسبة وسياسات، ووسائل للسيطرة على المخاطر والالتزام بالحدود. وتتم الرقابة على التعرضات الفعلية ومقارنتها بالحدود المقررة على أساس يومي. وبالإضافة إلى مراقبة الحدود المقررة للائتمان، يقوم البنك بإدارة التعرضات الائتمانية المرتبطة بنشاطات التداول وذلك بإبرام اتفاقيات مقاصة عامة، وترتيبات ضمانات مع الأطراف الأخرى ضمن ظروف مناسبة، ومن خلال تقليص مدة التعرض.

يحصل تركز مخاطر الائتمان عندما يكون هناك عدد من الأطراف الأخرى مرتبطين بنشاطات عملية متشابهة، أو عمليات في نفس المنطقة الجغرافية، أو لديهم صفات اقتصادية متشابهة، مما قد يؤدي إلى التأثير على قدرتهم جميعاً على تلبية التزاماتهم التعاقدية بنفس القدر إذا حصل أي تغير في الظروف الاقتصادية أو السياسية أو غير ذلك.

ويدل تركز مخاطر الائتمان على الحساسية النسبية لأداء البنك تجاه التطورات التي تؤثر على صناعة معينة أو موقع جغرافي معين.

يسعى البنك إلى إدارة تعرضه لمخاطر الإئتمان من خلال التنويع لضمان عدم حصول تركز في المخاطر من ناحية أفراد أو مجموعات من العملاء في مناطق معينة أو ضمن نشاطات عملية محددة، كما أنه يلجأ إلى الحصول على الضمانات اللازمة حيثما يكون ملائماً. كذلك يسعى البنك إلى الحصول على المزيد من الضمانات من الأطراف الأخرى حالما تتضح مؤشرات الانخفاض للتسهيلات ذات العلاقة.

تقوم الإدارة بمتابعة القيمة السوقية للضمانات، ومن ثم طلب المزيد من الضمانات وفق الاتفاقية التي تحدد ذلك، كما تقوم بمتابعة القيمة السوقية للضمانات التي يتم استنتاجها من خلال مراجعتها لكفاية مخصص خسائر الانخفاض.

يقوم البنك بشكل منتظم بمراجعة سياسات وأنظمة إدارة المخاطر لديه بحيث تعكس التغيرات في منتجات الأسواق وأفضل الممارسات المستجدة.

إن تحليل الاستثمارات حسب الأطراف الأخرى واردة في الإيضاح 6 (ب). ولمعرفة تفاصيل مكونات التمويل يمكن الرجوع إلى الإيضاح7، للتعهدات والالتزامات المحتملة يمكن الرجوع إلى الإيضاح16. وللمعلومات حول الحد الأقصى لتعرض الائتمان ومخاطر الائتمان لدى البنك حسب قطاعات الأعمال وعلى المستوى الإجمالي، يمكن الرجوع إلى الإيضاح 25 (2).

ا) التركيز الجغرافي

أ - فيما يلي التركز الجغرافي للفئات الرئيسية للموجودات والمطلوبات والتعهدات والالتزامات المحتملة ومخاطر الائتمان التابعة لها كما في 31 ديسمبر :

	بآلاف الريالات السعودية					
2011	المملكة العربية السعودية	دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى ومنطقة الشرق الأوسط	أوروبا	جنوب شرق آسيا	دول أخرى	الإجمالـي
الموجودات						
نقد وأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي	5,766,435	12,206	12,102	–	43,959	5,834,702
أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الاخرى، صافي	2,676,210	2,345,248	1,366,223	39,934	26,751	6,454,366
الاستثمارات، صافي	951,458	–	–	–	–	951,458
التمويل، صافي	13,779,746	–	–	–	–	13,779,746
الإجمالي	23,173,849	2,357,454	1,378,325	39,934	70,710	27,020,272
المطلوبات						
أرصدة لبنوك ومؤسسات مالية اخرى	318,813	100,517	1,682	–	825	421,837
ودائع العملاء	23,037,934	–	–	–	–	23,037,934
الإجمالي	23,356,747	100,517	1,682	–	825	23,459,771
التعهدات والالتزامات المحتملة	2,745,394	–	–	–	–	2,745,394
مخاطر الائتمان (ظاهرة بمبالغ المعادل الائتماني) للتعهدات والالتزامات المحتملة	1,422,325	–	–	–	–	1,422,325

2010	المملكة العربية السعودية	دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى ومنطقة الشرق الأوسط	أوروبا	جنوب شرق آسيا	دول أخرى	الإجمالـي
	بآلاف الريالات السعودية					
الموجودات						
نقد وأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي	2,425,158	29,744	2,715	–	39,665	2,497,282
أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الاخرى، صافي	2,145,015	1,798,168	6,413	68,536	14,273	4,032,405
الاستثمارات، صافي	1,610,918	–	–	–	–	1,610,918
التمويل، صافي	12,289,826	–	–	–	–	12,289,826
الإجمالي	18,470,917	1,827,912	9,128	68,536	53,938	20,430,431
المطلوبات						
أرصدة لبنوك ومؤسسات مالية اخرى	272,666	109,204	559	–	–	382,429
ودائع العملاء	16,932,415	–	–	–	–	16,932,415
الإجمالي	17,205,081	109,204	559	–	–	17,314,844
التعهدات والالتزامات المحتملة	2,973,506	–	–	–	–	2,973,506
مخاطر الائتمان (ظاهرة بمبالغ المعادل الائتماني) للتعهدات والالتزامات المحتملة	1,295,601	–	–	–	–	1,295,601

تعكس مبالغ المعادل الائتماني المبالغ الناتجة عن تحويل التزامات البنك خارج قائمة المركز المالي الخاصة بالتعهدات والالتزامات المحتملة إلى مخاطر الائتمان التي تحملها اتفاقيات التمويل بإستخدام معدلات تحويل ائتمانية محددة من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي. يتم استخدام معدلات التحويل الائتمانية لتغطية مخاطر الائتمان المحتملة نتيجة قيام البنك بالوفاء بإلتزاماته.

ب) التوزيع الجغرافي لانخفاض الاستثمارات والموجودات التمويلية ومخصصات انخفاض الاستثمارات والموجودات التمويلية

	بآلاف الريالات السعودية					
2011	المملكة العربية السعودية	دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى ومنطقة الشرق الأوسط	أوروبا	جنوب شرق آسيا	دول أخرى	الإجمالي
التمويل غير العامل	685,215	–	–	–	–	685,215
مخصص انخفاض الموجودات التمويلية	884,079	–	–	–	–	884,079
الموجودات المالية الأخرى غير عاملة	–	96,262	–	–	–	96,262
مخصص انخفاض الموجودات المالية الأخرى	–	96,262	–	–	–	96,262

	بآلاف الريالات السعودية					
2010	المملكة العربية السعودية	دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى ومنطقة الشرق الأوسط	أوروبا	جنوب شرق آسيا	دول أخرى	الإجمالي
التمويل غير العامل	707,790	–	–	–	–	707,790
مخصص انخفاض الموجودات التمويلية	633,029	–	–	–	–	633,029
الموجودات المالية الأخرى غير عاملة	–	96,262	–	–	–	96,262
مخصص انخفاض الموجودات المالية الأخرى	–	96,262	–	–	–	96,262

28.مخاطر السوق

مخاطر السوق هي المخاطر المتعلقة بتقلبات القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية نتيجة للتغيرات في عناصر السوق المتقلبة مثل أسعار العمولات وأسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار الأسهم.

ا) مخاطر العوائد

تمثل مخاطر التدفقات النقدية للعوائد المتعلقة بالتدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية والتي قد تتغير إستجابة للتغيرات في سعر السوق لعوائد الاستثمارات. تمثل مخاطر القيمة العادلة لعوائد الاستثمارات المخاطر المتعلقة بالتغيرات في القيمة العادلة للأدوات المالية. لاتوجد لدى البنك أية تعرضات جوهرية لتاثيرات التغيرات في سعر السوق لعوائد الاستثمارات على التدفقات النقدية المستقبلية لأن جزءاً كبيراً من الموجودات المالية ذات عوائد ثابتة وادرجت في القوائم المالية على أساس القيمة المطفأة. بالاضافة الى ذلك فان جزءاً كبيراً من التزامات البنك لايحمل اية عوائد.

ب)مخاطر اسعارالعملات الاجنبية

(1) يتعرض البنك لمخاطر آثار التقلبات في أسعار الصرف السائدة بالسوق على مركزه المالي وتدفقاته النقدية، وتقوم الإدارة بوضع حدود مستوى المخاطر المقبولة لكل عملة وبشكل إجمالي لمراكز العملات بنهاية اليوم، ويتم مراقبتها يومياً.

فيما يلي ملخصا لمخاطر أسعار العملات الأجنبية كما في 31 ديسمبر :

بآلاف الريالات السعودية	2011		2010	
	ريال سعودي	عملات أجنبية	ريال سعودي	عملات أجنبية
الموجودات				
نقد وأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي	5,766,435	68,267	2,425,159	72,123
أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الاخرى، صافي	4,516,649	1,937,717	2,922,357	1,110,048
الاستثمارات، صافي	951,458	–	1,610,918	–
التمويل، صافي	13,426,778	352,968	11,914,723	375,103
ممتلكات ومعدات، صافي	328,436	–	341,890	–
موجودات أخرى	378,305	156	344,188	177
الإجمالي	25,368,061	2,359,108	19,559,235	1,557,451
المطلوبات و حقوق المساهمين				
أرصدة لبنوك ومؤسسات مالية اخرى	4,150	417,687	34,345	348,084
ودائع العملاء	21,741,182	1,296,752	16,863,102	69,313
مطلوبات أخرى	838,087	13,061	684,726	14,155
إجمالي حقوق المساهمين	3,416,250	–	3,102,961	–
الإجمالي	25,999,669	1,727,500	20,685,134	431,552

جزء جوهري من تعرض البنك لمخاطر العملات الأجنبية يتمثل في الدولار الأمريكي، وذلك نظرا لربط الريال السعودي بالدولار الأمريكي. لا يعتبر التعرض لمخاطر العملات الأجنبية الأخرى جوهريا للبنك، نتيجة لذلك فإن البنك لا يتعرض لمخاطر جوهرية من العملات الأجنبية.

(2) مركز العملات

فيما يلي تحليلاً بصافي التعرضات في مخاطر آثار التقلبات في العملات الأجنبية الجوهرية:

	2011 بآلاف الريالات السعودية دائن (مدين)	2010 بآلاف الريالات السعودية دائن (مدين)
دولار أمريكي	513,133	1,014,424
يورو	1,017	(388)
ربية باكستانية	19,591	5,985
ريال قطري	53,861	47,483
درهم إماراتي	9,024	13,464
تاكا بنغلاديشية	2,653	10,660
أخرى	32,329	34,271
الإجمالي	631,608	1,125,899

قام البنك بعمل تحليل حساسية على مدى عام واحد لإمكانية التغير في أسعار العملات الأجنبية باستثناء الدولار الأمريكي باستخدام معدلات أسعار الصرف الأجنبي التاريخية وتحدد بأنه لا يوجد هناك تأثير جوهري على صافي تعرض البنك لتقلبات العملات الأجنبية.

ج) مخاطر أسعار الأسهم

تشير مخاطر أسعار الأسهم إلى مخاطر انخفاض القيمة العادلة للأسهم في محفظة استثمارات البنك المتاحة للبيع نتيجة للتغيرات المقبولة والممكنة في مستويات مؤشرات الأسهم وقيمة الأسهم الفردية. إن الأثر على استثمارات البنك في الأسهم المتاحة للبيع نتيجة للتغيرات المقبولة والممكنة في مؤشرات الأسهم على مدى عام واحد والسعر الإفرادي للسهم هي كما يلي:

	31 ديسمبر 2011		31 ديسمبر 2010	
مؤشرات السوق	نسبة التغير في قيمة السهم	التأثير بآلاف الريالات	نسبة التغير في قيمة السهم	التأثير بآلاف الريالات
مؤشر تداول	10±	20,087	10±	16,006
غير المتداول	2±	3,000	2±	3,000

29. مخاطر السيولة

تمثل مخاطر السيولة عدم مقدرة البنك على تلبية صافي متطلبات التمويل الخاصة به. ويمكن أن تحدث مخاطر السيولة عند وجود اضطراب في السوق أو انخفاض مستوى درجات التصنيف الائتماني مما يؤدي إلى شح مفاجئ في بعض مصادر التمويل. وللتقليل من هذه المخاطر، قامت الإدارة بتنويع مصادر التمويل، وإدارة الموجودات بعد الأخذ بعين الاعتبار توفر السيولة، والحفاظ على رصيد كاف للنقدية وما في حكمها وكذلك أوراق مالية قابلة للتداول.

يمثل الجدول أدناة ملخصا باستحقاقات الموجودات والمطلوبات للبنك.تم تحديد الاستحقاقات التعاقدية للموجودات والمطلوبات على اساس الفترة المتبقية من تاريخ قائمة المركز المالي الموحدة وحتى تاريخ الاستحقاق التعاقدي ولم يتم الاخذ في الاعتبار الاستحقاقات الفعلية كما هو محدد بتاريخ الاحتفاظ بودائع البنك.إن المبالغ الظاهرة في الجدول أدناه هي التدفقات النقدية التعاقدية غير المخصومة، بينما يقوم البنك بإدارة مخاطر السيولة الملازمة بناء على التدفقات النقدية غير المخصومة المتوقعة.

تقوم الإدارة بمراقبة محفظة الاستحقاق لضمان توفر السيولة الكافية. يتم مراقبة مراكز السيولة يوميا، ويتم إجراء اختبارات جهد منتظمة بشأن السيولة باستخدام سيناريوهات متعددة تغطي الظروف الإعتيادية وغير الإعتيادية في السوق. تخضع كافة السياسات والإجراءات المتعلقة بالسيولة للمراجعة والموافقة من قبل لجنة الموجودات والمطلوبات بالبنك. يتم إصدار تقارير يومية تغطي مركز السيولة للبنك والشركة التابعة العاملة. كما يقدم بانتظام تقرير موجز إلى لجنة الموجودات والمطلوبات بالبنك يشمل على كافة الاستثناءات والإجراءات المتخذة.

وطبقاً لنظام مراقبة البنوك وكذلك التعليمات الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي، يحتفظ البنك لدى مؤسسة النقد بوديعة نظامية تعادل 7% (2010: 7%) من إجمالي ودائع العملاء تحت الطلب و 4% (2010: 4%)من إجمالي حسابات العملاء لأجل. بالإضافة إلى الوديعة النظامية يحتفظ البنك باحتياطي سيولة لا يقل عن 20% من التزامات ودائعه، ويتكون هذا الإحتياطي من النقد أو الموجودات التي يمكن تحويلها إلى نقد خلال فترة لا تزيد عن ثلاثين يوماً(30 يوم).

كما يمكن للبنك الحصول على مبالغ إضافية من خلال ترتيبات استثمارية خاصة مع مؤسسة النقد العربي السعودي.

أ) فيما يلي تحليلاً للاستحقاقات التعاقدية للموجودات والمطلوبات وحقوق المساهمين كما في 31 ديسمبر:

	بآلاف الريالات السعودية					
2011	أقل من 3 أشهر	من 3 أشهر إلى سنة	من سنة إلى 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	بدون تاريخ استحقاق	الإجمالي
الموجودات						
نقد وأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي	4,653,894	–	–	–	–	4,653,894
احتياطيات لدى مؤسسة النقد العربي السعودي	–	–	–	–	1,180,808	1,180,808
أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى، صافي	5,329,915	1,124,451	–	–	–	6,454,366
استثمارات، صافي	200,107	400,264	–	–	351,087	951,458
التمويل، صافي	2,719,249	4,454,573	5,694,561	911,363	–	13,779,746
الممتلكات والمعدات، صافي	–	–	–	–	328,436	328,436
موجودات أخرى	–	–	–	–	378,461	378,461
إجمالي الموجودات	12,903,165	5,979,288	5,694,561	911,363	2,238,792	27,727,169
المطلوبات و حقوق المساهمين						
أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	421,837	–	–	–	–	421,837
ودائع العملاء	21,868,799	1,167,635	1,500	–	–	23,037,934
مطلوبات أخرى	–	–	–	–	851,148	851,148
حقوق المساهمين	–	–	–	–	3,416,250	3,416,250
إجمالي المطلوبات وحقوق المساهمين	22,290,636	1,167,635	1,500	–	4,267,398	27,727,169

2010	بآلاف الريالات السعودية					
	أقل من 3 أشهر	من 3 أشهر إلى سنة	من سنة إلى 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	بدون تاريخ استحقاق	الإجمالي
الموجودات						
نقد وأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي	1,506,824	–	–	–	–	1,506,824
احتياطيات لدى مؤسسة النقد العربي السعودي	–	–	–	–	990,458	990,458
أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الاخرى، صافي	3,663,230	369,175	–	–	–	4,032,405
استثمارات، صافي	1,300,858	–	–	–	310,060	1,610,918
التمويل، صافي	2,960,440	3,204,018	6,125,368	–	–	12,289,826
الممتلكات والمعدات، صافي	–	–	–	–	341,890	341,890
موجودات أخرى	–	–	–	–	344,365	344,365
إجمالي الموجودات	9,431,352	3,573,193	6,125,368	–	1,986,773	21,116,686
المطلوبات وحقوق المساهمين						
أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	382,429	–	–	–	–	382,429
ودائع العملاء	15,403,022	1,380,524	148,869	–	–	16,932,415
مطلوبات أخرى	–	–	–	–	698,881	698,881
حقوق المساهمين	–	–	–	–	3,102,961	3,102,961
إجمالي المطلوبات وحقوق المساهمين	15,785,451	1,380,524	148,869	–	3,801,842	21,116,686

ب) تحليل المطلوبات المالية حسب الاستحقاقات التعاقدية المتبقية كما في 31 ديسمبر، كما يلي:

	بآلاف الريالات السعودية					
2011	أقل من 3 أشهر	من 3 أشهر إلى سنة	من سنة إلى 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	بدون تاريخ استحقاق	الإجمالي
المطلوبات المالية						
أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى، صافي	421,858	–	–	–	–	421,858
ودائع العملاء	21,868,824	1,177,063	1,509	–	–	23,047,396
2010						
المطلوبات المالية						
أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	382,516	–	–	–	–	382,516
ودائع العملاء	15,403,945	1,394,099	148,869	–	–	16,946,913

30. القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية:

القيمة العادلة هي القيمة التي يتم بها تبادل أصل أو تسوية إلتزام بين أطراف راغبة في ذلك وتتم بنفس شروط التعامل مع الأطراف الأخرى. وبالتالي يمكن أن تنتج فروقات بين القيمة الدفترية والقيمة العادلة المقدرة.

يستخدم البنك المستويات التالية عند تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية والإفصاح عنها:

المستوى 1 : الأسعار المتداولة في الأسواق المالية النشطة لنفس الأداة (بدون تعديل)

المستوى 2 : الأسعار المتداولة في الأسواق المالية النشطة لموجودات ومطلوبات مماثلة أو طرق تقييم أخرى يتم تحديد كافة مدخلاتها الهامة وفق بيانات قابلة للملاحظة.

المستوى 3 : طرق تقويم لم تحدد أي من مدخلاتها الهامة وفق بيانات قابلة للملاحظة.

بآلاف الريالات السعودية	المستوى الأول	المستوى الثاني	المستوى الثالث	الإجمالي
2011				
الموجودات المالية				
استثمارات مالية متاحة للبيع	201,087	–	150,000	351,087
2010				
الموجودات المالية				
استثمارات مالية متاحة للبيع	160,060	–	150,000	310,060

المستوى الثالث من الاستثمارات يمثل الاستثمارات المتاحة للبيع الغير متداولة والمسجله بالتكلفة ولا يمكن قياس القيمة العادلة لها (ايضاح 6 (ج)).

إن القيمة العادلة للأدوات المالية داخل قائمة المركز المالي، لا تختلف جوهرياً عن القيمة الدفترية المدرجة في القوائم المالية. إن القيمة العادلة للتمويل، الأرصدة لدى البنوك، الأرصدة للبنوك والاستثمارات المقتناة حتى تاريخ الاستحقاق المسجلة بالتكلفة المطفأة لا تختلف كثيراً عن القيمة الدفترية المدرجة في القوائم المالية الموحدة لأن أسعار العمولات الحالية السائدة في السوق لأدوات مالية مماثلة لا تختلف كثيراً عن الأسعار المتعاقد عليها وبسبب قصر الفترة بالنسبة للأرصدة لدى البنوك.

31. رواتب ومزايا الموظفين :

	عدد الموظفين	تعويضات ثابتة	تعويضات متغيرة مدفوعه في 2011		
			نقدا	أسهم	أجمالي
		بآلاف الريالات السعودية	بآلاف الريالات السعودية		
كبار التنفيذيين (تتطلب موافقة مؤسسة النقد العربي السعودي)	8	10,773	2,938	–	2,938
الموظفون ذوو النشاطات ذات الخطورة (تشمل موظفي خدمة العملاء)	1,595	160,775	7,248	–	7,248
الموظفين الذين يقومون بمهام الرقابة	116	88,222	1,840	–	1,840
اخرى	739	54,674	4,872	–	4,872
اجمالي	2,458	314,444	16,898	–	16,898

تعويضات متغيرة حملت في 2011	25,039
مصروفات موظفين اخرى	109,494
اجمالي رواتب ومزايا الموظفين	**448,977**

لدى البنك سياسة شاملة للرواتب والتعويضات تهدف إلى توظيف وتدريب وتطوير وترقية الموظفين وكذلك الإبقاء على المواهب المتميزة، الذين يساهمون في تحقيق

أهداف وتطلعات البنك. كما تهدف هذه السياسة إلى التأكد أن لدى البنك، وفي جميع الأوقات، عدد كافي من الموظفين المؤهلين القادرين على إدارة مهامهم بطريقة تحقق أهداف البنك على المدى القصير والطويل بما يتوافق مع السياسة العامة للمخاطر لدى البنك. وكذلك يحفز البنك التوظيف الداخلي لتزويد الموظفيين الحاليين بفرص التطوير الوظيفي بشرط عدم وجود تعارض مع موظفي الوحدة الحاليين.

تشمل سياسة التعويضات بالاضافة إلى المكافآت والمزايا الشهرية، هيكل الحوافز لجميع الموظفين بناء على أداء البنك ككل، أداء المجموعة/ القطاع/ القسم المعني وأداء كل موظف على حدة. تقيم جميع هذه العوامل على أساس الفترات ويتم اطلاع الجهات المختصة بالنتائج والتي على أساسها يتم إعلان المكافآت في نهاية الفترةالمحاسبية.

أسس مجلس الإدارة لجنة المكافآت والتعويضات ، و تتكون هذة اللجنة من

1.	الاستاذ	عبدالرحمن بن محمد رمزي عداس	رئيس
2.	الاستاذ	ناصر بن محمد السبيعي	عضو
3.	الاستاذ	خالد بن عبدالعزيز المقرن	عضو
4.	الاستاذ	محمد بن عبدالله القويز	عضو
5.	الاستاذ	خالد الهذال	عضو

تتمثل مهام اللجنة في مراقبة نظام المكافات والتعويضات وإعداد تقارير دورية وتقييم كفاءة هذا النظام ومقارنتها بالمنافسين.

32. المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة

يتعامل البنك خلال دورة أعماله العادية مع أطراف ذات علاقة. تخضع تلك المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة للحدود المنصوص عليها في نظام مراقبة البنوك والتعليمات الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي. إن طبيعة وأرصدة تلك المعاملات للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر هي كمايلي:

أ – أرصدة أعضاء مجلس الإدارة وكبار المساهمين الآخرين والشركات المنتسبة لهم:

بآلاف الريالات السعودية	2011	2010
	بآلاف الريالات السعودية	بآلاف الريالات السعودية
بيع آجل	1,601,817	711,054
مشاركة	34,663	102,855
التعهدات والالتزامات المحتملة	67,965	8,103
حسابات جارية	20,726	24,538
حساب البلاد	1,583	8,159
حساب الاستثمار المباشر	–	90,001

إن كبار المساهمين هم المساهمون الذين يمتلكون نسبة 5% أو أكثر من رأس مال البنك المصدر.

ب – أرصدة صناديق البنك الإستثمارية:

كان هناك أرصدة قائمة مع الصناديق الإستثمارية للبنك كما هي في31 ديسمبر:

	2011		2010
	بآلاف الريالات السعودية		بآلاف الريالات السعودية
ودائع العملاء	5,274		6,202

ج – الإيرادات والمصاريف المتعلقة بالأطراف ذات العلاقة:

فيما يلي تحليلاً بالإيرادات والمصاريف المتعلقة بالمعاملات مع الأطراف ذات العلاقة والمدرجة في قائمة الدخل الموحدة للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر:

	2011		2010
	بآلاف الريالات السعودية		بآلاف الريالات السعودية
دخل التمويل	21,233		24,197
الدخل من التعهدات والالتزامات المحتملة	743		691
أتعاب إدارية – صناديق البلاد الإستثمارية	11,043		13,332
مكافآت وبدلات أعضاء مجلس الإدارة	4,180		4,091
رواتب ومكافآت و بدلات أعضاء الإدارة التنفيذية	37,304		31,775

يقصد بأعضاء الإدارة التنفيذية الاشخاص الذين لهم السلطة والمسؤولية لتخطيط وتوجيه والتحكم في أنشطة البنك، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.

33. كفاية رأس المال

تتمثل أهداف البنك عند إدارة رأس المال في التوافق مع المتطلبات الرأسمالية المعتمدة من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي للإشراف على قدرة البنك في استمرار نشاطه وفقا لمفهوم استمرارية النشاط والاحتفاظ بقاعدة رأسمالية قوية.

تقوم إدارة البنك بمراقبة كفاية رأس المال واستخدام رأس المال بصورة يومية. تتطلب تعليمات مؤسسة النقد العربي السعودي في احتفاظ البنك بأقل مستوى من رأس المال والمحافظة على معدل 8 %من إجمالي رأس المال لنسبة الموجودات المساوية لمقدار المخاطرة.

	(غير مدققة)	(غير مدققة)
	2011	2010
	بآلاف الريالات السعودية	بآلاف الريالات السعودية
الموجودات المرجحة لمخاطر الائتمان	17,182,708	15,100,311
الموجودات المرجحة للمخاطر التشغيلية	2,167,026	1,933,075
الموجودات المرجحة لمخاطر السوق	631,838	1,126,288
إجمالي الركيزة الأولى للموجودات المرجحة المخاطر	19,981,572	18,159,674
رأس مال الشريحة الأولى	3,086,625	3,010,642
رأس مال الشريحة الثانية	572,528	155,335
إجمالي رأس مال الشريحة الأولى و الثانية	3,659,153	3,165,977
نسبة كفاية رأس المال		
نسبة الشريحة الأولى	%15،45	%16،58
نسبة الشريحة الأولى والثانية	%18،31	%17،43

34. خدمات إدارة الاستثمار والوساطة

يقدم البنك خدمات إدارة الاستثمار والوساطة لعملائه من خلال شركته التابعة شركة البلاد للاستثمار. تتضمن الخدمات إدارة خمسة صناديق إستثمارية يبلغ إجمالي موجـــوداتها 795 مليون ريال سعودي (2010: 961 مليون ريال سعودي). تدار كافة الصناديق الاستثمارية وفقاً للضوابط الشرعية وتخضع لرقابة شرعية بصفة دورية، وتدار بعض هذه الصناديق بالتعاون مع مستشاري استثمارات متخصصين خارجيين. كما يدير البنك محافظ استثمارية خاصة نيابة عن عملائه. لا تشمل القوائم المالية للبنك على القوائم المالية لهذه الصناديق والمحافظ الاستثمارية الخاصة. تم إيضاح المعاملات التي تتم بين البنك وهذه الصناديق تحت المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة (إيضاح 32).

35. إفصاحات خاصة بالركيزة الثالثة لبازل 2

بناءا على بازل 2 الركيزة الثالثة، يجب الإفصاح عن بعض الافصاحات الكمية والنوعية المحددة، وهذه الافصاحات سوف تكون متاحة على موقع البنك الالكتروني (www.bankalbilad.com)حسب متطلبات مؤسسة النقد العربي السعودي، ولم تخضع هذه الإفصاحات لمراجعة مراجعي البنك القانونيين.

36. معايير دولية صدرت ولم يتم تطبيقها

معايير المحاسبة الدولية / معايير التقارير المالية الدولية الجديدة أو المعدلة

لقد ارتأى البنك عدم الاتباع المبكر للمعايير الجديدة/ المعدلة التالية المصدرة من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية ويقوم البنك حاليا بتقييم تأثيرها:

1 – معيار المحاسبة الدولي 27 القوائم المالية المنفصله (2011):

النسخة المعدلة للمعيار الدولي 27، قابل للتطبيق اعتبارا من 1 يناير 2013 ويتم الآن فقط التعامل مع متطلبات القوائم المالية المنفصله والتي تم ترحيل جزء كبير غير معدل منها للمعيار المحاسبي الدولي 27 . إن متطلبات القوائم المالية الموحدة مدرجة في معيار التقارير المالية الدوليه 10 القوائم المالية الموحدة.

2 – معيار التقارير المالية الدولي 9 الأدوات المالية (2010):

النسخة المعدلة لمعيار التقارير المالية الدولي 9 قابل للتطبيق اعتبارا من 1 يناير 2015. وهذا يتضمن المتطلبات المعدلة لتصنيف وقياس الإلتزامات المالية. ويتضمن متطلبات إلغاء الإعتراف الحالية من معيار المحاسبة الدولي 39 الأدوات المالية: الإعتراف والقياس.

3 – معيار التقارير المالية الدولي 10 توحيد القوائم المالية (2010):

قام معيار التقارير المالية الدولي 10 باستبدال المتطلبات السابقة لمعيار المحاسبة الدولي 27 القوائم المالية الموحدة والمنفصلة و SIC-12 التوحيد. الكيانات ذات الأغراض الخاصة والقابل للتطبيق اعتبارا من 1 يناير 2013. المعيار يقدم نموذج توحيد لكل الكيانات على أساس التحكم بغض النظر عن طبيعة المستثمر (سواء كان الكيان مسيطر عليه عن طريق التصويت للمستثمرين أو من خلال ترتيبات تعاقدية أخرى كما هو شائع في الكيانات ذات الأغراض الخاصة).

4 – معيار التقارير المالية الدولية 12 الافصاح عن المصالح في الكيانات الأخرى:

وتتطلب ايضاحات واسعة من المعلومات التي تمكن مستخدمي القوائم المالية لتقييم الوضع، المخاطر المرتبطة مع المصالح في الكيانات الأخرى وتأثير هذه المصالح على مركزها المالي، الأداء المالي و التدفقات النقدية وقابل للتطبيق اعتبارا من 1 يناير 2013.

5 – معيار التقارير المالية الدولي 13 قياس القيمة العادلة:

يستبدل الارشادات الخاصة بقياس القيمة العادلة في معايير التقارير المالية الدولية الحالية في معيار واحد والقابل للتطبيق اعتبارا من 1 يناير 2013. إن المعايير الدولية عرفت القيمة العادلة، وقدمت ارشادات بشأن تحديدها والايضاحات المطلوبة لقياس القيمة العادلة. ومع ذلك فإن معيار التقارير المالية 13 لم يغير المتطلبات بخصوص البنود التي يجب قياسها أو الافصاح عنها بالقيمة العادلة وهو قابل للتطبيق اعتبارا من 1 يناير 2013.

التعديلات على معايير المحاسبة الدولية / معايير التقارير المالية الدولية

لقد ارتأى البنك عدم الاتباع المبكر للتعديلات التالية على معايير المحاسبة الدولية / معايير التقارير المالية الدولية المصدرة من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية ويقوم البنك حاليا بتقييم تأثيرها.

1 – التعديلات على معيار المحاسبة الدولي 19 مزايا الموظفين (2011):

التعديلات على معيار المحاسبة الدولي 19 لاعادة النظر في متطلبات التقاعد وما بعده من المزايا واستحقاقات نهاية الخدمة وغيرها وهو قابل للتطبيق اعتبارا من 1 يناير 2013.

2 – التعديلات على معيار المحاسبة الدولي 1 عرض القوائم المالية:

التعديلات على معيار المحاسبة الدولي 1 لإعادة النظر في طريقة عرض الدخل الشامل الأخر وهو قابل للتطبيق اعتبارا من 1 يناير 2013.

3 – التعديلات على معيار التقارير المالية الدولي 7 الأدوات المالية : الإيضاحات:

تم تعديل متطلبات الافصاح لمعيار التقارير الدولي7 للحصول على معلومات حول جميع الأدوات المالية المعترف بها وفقا للفقرة 42 من معيار المحاسبة الدولي 32 وتتطلب أيضا الافصاح عن معلومات عن الأدوات المالية المعترف بها والخاضعة للاتفاقيات والترتيبات القابلة للتنفيذ بمبدأ الصافي تحت معيار المحاسبة الدولي 32 وقابل للتطبيق اعتبارا من 1 يناير 2013.

4 – التعديلات على معيار المحاسبة الدولي 32 عرض الأدوات المالية:

التعديلات على معيار المحاسبة الدولي 32 لتوضيح بعض الجوانب المتعلقة بالمقاصة وهو قابل للتطبيق اعتبارا من 1 يناير 2014.

37. برنامج أسهم الموظفين

المميزات الهامة للبرنامج هي كما يلي:

تاريخ المنح	17 ديسمبر 2011
تاريخ الاستحقاق	1 يناير 2014
عدد الأسهم المعروضة بتاريخ المنح	159,000
سعر السهم بتاريخ المنح (بالريال السعودي)	19،60
قيمة الأسهم الممنوحة بتاريخ المنح (بآلاف الريالات السعودية)	3,116
فترة المنح	3 سنوات
شرط المنح	إكمال فترة الخدمة
طريقة التسوية	أسهم

حركة عدد الأسهم هي كما يلي :	2011
في بداية العام	–
الأسهم الممنوحة خلال العام	159,000
الأسهم المصادرة	–
المستعمل	–
في نهاية العام	159,000

تم منح هذه الأسهم بشرط أساسي وهو إكمال فترة الخدمة. ولا يوجد شرط سوقي مرتبط بها.

38. أرقام المقارنة

أعيد تبويب بعض أرقام المقارنة للسنة الماضية كي تتماشى مع تبويب السنة الحالية.

39. إعتماد القوائم المالية

اعتمد مجلس الإدارة القوائم المالية بتاريخ 21 ربيع أول 1433 هـ الموافق 13 فبراير 2012.

إفصاحات بازل II
الكمية والنوعية

كما في 31 ديسمبر 2011
بآلاف الريالات السعودية

الجدول الثاني : هيكل رأس المال	
مكونات رأس المال	القيمة
رأس المال الأساسي – الشريحة الأولى	
رأس المال المؤهل المدفوع	3,000,000
الإحتياطيات المؤهلة	17,385
الإحتياطي النظامي	52,247
الإحتياطيات الأخرى	(34,862)
أرباح مبقاة	69,240
إجمالي الشريحة الأولى	3,086,625
مخصصات عامة مؤهلة	242,903
ربح الفترة	329,625
إجمالي الشريحة الثانية	572,528
إجمالي رأس المال المؤهل	3,659,153

كما في 31 ديسمبر 2011
بآلاف الريالات السعودية

الجدول الثالث: كفاية رأس المال		
المحفظة	مبلغ التعرض	رأس المال المطلوب
السيادية والبنوك المركزية	–	–
مؤسسة النقد العربي السعودي والحكومة السعودية	4,678,457	–
أخرى	–	–
بنوك التنمية متعددة الأطراف	–	–
مؤسسات القطاع العام	–	–
البنوك وشركات الأوراق المالية	5,152,183	134,741
الشركات	6,077,800	486,224
تمويل الأفراد ما عدا الرهونات العقارية	4,149,184	248,951
تمويل الشركات الصغيرة	35,391	2,123
الرهونات		–
السكنية	1,447,882	115,831
التجاري	2,268,353	181,468
التسنيد	–	–
الأسهم	951,489	28,089
التمويل المتأخر	44,041	3,523
أخرى	3,165,293	59,807
الإجمالي	27,970,073	1,260,757

كما في 31 ديسمبر 2011
بآلاف الريالات السعودية

	مخاطر أسعار الفائدة	مخاطر مركز الأسهم	مخاطر الصرف الأجنبي	مخاطر السلع	الإجمالي
النهج الموحد	–	–	50,547	–	50,547

	رأس المال المطلوب
رأس المال المطلوب لمخاطر العمليات	
المؤشرات الأساسية للنهج الموحد	173,362

	إجمالي نسبة كفاية رأس المال	نسبة كفاية رأس المال الشريحة الأولى
	%	
المستوى الموحد	18،31	15،45

كما في 31 ديسمبر 2011
بآلاف الريالات السعودية

الجدول الرابع: (STA) مخاطر الإئتمان: الإفصاحات العامة		
المحفظة	إجمالي التعرض لمخاطر الائتمان	متوسط إجمالي التعرض لمخاطر الائتمان على مدى الفترة
السيادية والبنوك المركزية		
مؤسسة النقد العربي السعودي والحكومة السعودية	4,678,457	2,139,338
أخرى	–	–
بنوك التنمية متعددة الأطراف	–	–
مؤسسات القطاع العام	–	–
البنوك وشركات الأوراق المالية	5,245,669	4,832,047
الشركات	7,438,497	6,094,662
تمويل الأفراد ما عدا الرهونات العقارية	4,149,184	3,883,084
تمويل الشركات الصغيرة	50,322	56,344
الرهونات	–	–
السكنية	1,447,882	1,412,980
التجاري	2,268,353	2,074,143
التسنيد	–	–
الأسهم	951,489	1,558,989
التمويل المتأخر	44,041	42,019
أخرى	3,165,293	3,214,805
الإجمالي	29,439,187	25,308,411

كما في 31 ديسمبر 2011
بآلاف الريالات السعودية

الجدول الرابع: (STA) مخاطر الإئتمان: الإفصاحات العامة							
المحفظة	المنطقة الجغرافية						
	المملكة العربية السعودية	دول مجلس التعاون الخليجي والشرق الأوسط	أوروبا	أمريكا الشمالية	جنوب شرق آسيا	دول أخرى	الإجمالي
السيادية والبنوك المركزية							
مؤسسة النقد العربي السعودي والحكومة السعودية	4,678,457	–	–	–	–	–	4,678,457
أخرى	–	–	–	–	–	–	–
بنوك التنمية متعددة الأطراف	–	–	–	–	–	–	–
مؤسسات القطاع العام	–	–	–	–	–	–	–
البنوك وشركات الأوراق المالية	2,769,695	2,300,956	175,018	–	–	–	5,245,669
الشركات	7,438,497	–	–	–	–	–	7,438,497
تمويل الأفراد ما عدا الرهونات العقارية	4,149,184	–	–	–	–	–	4,149,184
تمويل الشركات الصغيرة	50,322	–	–	–	–	–	50,322
الرهونات	–	–	–	–	–	–	–
السكنية	1,447,882	–	–	–	–	–	1,447,882
التجاري	2,268,353	–	–	–	–	–	2,268,353
التسنيد	–	–	–	–	–	–	–
الأسهم	951,489	–	–	–	–	–	951,489
التمويل المتأخر	44,041	–	–	–	–	–	44,041
أخرى	1,794,844	55,645	1,202,716	14,213	39,803	58,072	3,165,293
الإجمالي	25,592,764	2,356,601	1,377,734	14,213	39,803	58,072	29,439,187

كما في 31 ديسمبر 2011
بآلاف الريالات السعودية

الجدول الرابع: (STA) مخاطر الإئتمان: الإفصاحات العامة												
المحفظة	قطاع الصناعة											الإجمالي
	الحكومية وشبه الحكومية	البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	الزراعة وصيد الأسماك	التصنيع	التعدين	الكهرباء والماء والغاز والخدمات الصحية	البناء والتشييد	التجارة	النقل والاتصالات	الخدمات	القروض الشخصية وبطاقات الائتمان	أخرى	
السيادية والبنوك المركزية													–
مؤسسة النقد العربي السعودي والحكومة السعودية	4,678,457	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	4,678,457
أخرى	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
بنوك التنمية متعددة الأطراف	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
مؤسسات القطاع العام	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
البنوك وشركات الأوراق المالية	–	5,245,669	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	5,245,669
الشركات	–	–	742,569	1,194,479	–	–	1,055,866	2,261,457	5,478	588,393	–	1,590,255	7,438,497
تمويل الأفراد ما عدا الرهونات العقارية	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	4,149,184	–	4,149,184
تمويل الشركات الصغيرة	–	–	–	6,041	–	–	7,671	19,727	–	11,044	–	5,839	50,322
الرهونات	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
السكنية	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	1,447,882	–	1,447,882
التجاري	–	–	–	–	–	–	–	2,268,353	–	–	–	–	2,268,353
التسنيد	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
الأسهم	600,371	34,455	10,737	114,658	4,990	–	2,211	–	20,389	12,015	1,663	150,000	951,489
التمويل المتأخر	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	44,041	44,041
أخرى	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	3,165,293	3,165,293
الإجمالي	5,278,828	5,280,124	753,306	1,315,178	4,990	–	1,065,748	4,549,537	25,867	611,452	5,598,729	4,955,428	29,439,187

كما في 31 ديسمبر 2011
بآلاف الريالات السعودية

الجدول الرابع: (STA) مخاطر الإئتمان: الإفصاحات العامة										
المحفظة	تفاصيل الإستحقاقات									
	أقل من 8 أيام	يوم 8–30	يوم 30–90	يوم 90–180	يوم 180–360	سنة 1–3	سنوات 3–5	بدون تاريخ استحقاق	أكثر من 5 سنوات	الإجمالي
السيادية والبنوك المركزية										
مؤسسة النقد العربي السعودي والحكومة السعودية	3,497,649	1,180,808	–	–	–	–	–	–	–	4,678,457
أخرى	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
بنوك التنمية متعددة الأطراف	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
مؤسسات القطاع العام	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
البنوك وشركات الأوراق المالية	291,962	3,143,320	609,821	1,188,269	12,297	–	–	–	–	5,245,669
الشركات	323,410	829,947	1,282,521	1,228,291	2,461,581	702,209	143,864	–	466,674	7,438,497
تمويل الأفراد ما عدا الرهونات العقارية	601	92,109	190,827	285,503	560,447	2,058,625	960,114	–	958	4,149,184
تمويل الشركات الصغيرة	4,761	2,527	4,470	15,345	5,532	12,098	1,959	–	3,630	50,322
الرهونات										
السكنية	1,250	9,886	19,491	29,424	59,605	256,949	282,498	–	788,779	1,447,882
التجاري	31,977	312	477,691	337,720	800,563	612,766	7,324	–	–	2,268,353
التسنيد	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
الأسهم	551,225	–	–	400,264	–	–	–	–		951,489
التمويل المتأخر	20,654	–	–	2,285	–	21,102	–	–	–	44,041
أخرى	1,342,891	–	–	–	–	–	–	1,822,402	–	3,165,293
الإجمالي	6,066,380	5,258,909	2,584,821	3,487,101	3,900,025	3,663,749	1,395,759	1,822,402	1,260,041	29,439,187

كما في 31 ديسمبر 2011
بآلاف الريالات السعودية

الجدول الرابع: (STA) مخاطر الإئتمان: الإفصاحات العامة										
القروض المخفضة، القروض المتأخرة السداد (جدول 4، F)										
القطاعات	قروض مخفضة	القروض المتأخرة (> 90 يوم) وغير مخفضة	متعثر	العمر الائتماني للقروض المخفضة (أيام)				مخصصات محددة			المخصصات العامة
				أقل من 90	90 – 180	180 – 360	أكثر من 360	محمل على الفترة	معدم خلال الفترة	رصيد نهاية الفترة	
القطاع الحكومي وشبة الحكومي	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
القطاع البنكي والشركات المالية	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
القطاع الزراعي وصيد الاسماك	1,410	–	1,410	–	–	–	1,410	(4,201)	–	1,410	–
القطاع الصناعي	358,484	–	358,484	–	–	–	358,484	(2,900)	–	360,617	–
قطاع التعدين	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
قطاع الكهرباء، الماء، الغاز والخدمات الصحية	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
قطاع البناء والمقاولات	5,576	–	5,576	59,312	1,526	–	4,050	430	–	5,581	–
القطاع التجاري	83,147	–	55,093	45,812	9,341	11,135	34,617	11,259	–	51,687	–
قطاع النقل والاتصالات	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
قطاع الخدمات	50,998	–	50,998	–	–	–	50,998	(4,814)	(1,176)	53,653	–
القروض الاستهلاكية وبطاقات الائتمان	44,847	–	44,847	24,800	15,980	5,180	23,687	6,508	(16)	27,735	99,297
اخرى	140,753	–	10,559	–	–	–	10,559	66,071	–	140,792	143,606
		–									
الإجمالي	685,215	–	526,967	129,924	26,847	16,315	483,805	72,353	(1,192)	641,475	242,903

كما في 31 ديسمبر 2011
بآلاف الريالات السعودية

الجدول الرابع: (STA) مخاطر الإئتمان: الإفصاحات العامة							
التوزيع الجغرافي	القروض المخفضة، القروض المتأخرة السداد (جدول 4، G)						
	قروض مخفضة	العمر الائتماني القروض المتأخرة السداد (أيام)				مخصصات محددة	المخصصات العامة
		أقل من 90	90 – 180	180 – 360	أكثر من 360		
المملكة العربية السعودية	685,215	129,924	26,847	16,315	483,805	641,175	242,903
دول مجلس التعاون الخليجي والشرق الأوسط	–	–	–	–	–	–	–
أوروبا	–	–	–	–	–	–	–
أمريكا الشمالية	–	–	–	–	–	–	–
دول جنوب شرق آسيا	–	–	–	–	–	–	–
دول أخرى	–	–	–	–	–	–	–
الإجمالي	685,215	129,924	26,847	16,315	483,805	641,175	242,903

الجدول الرابع : (STA) مخاطر الإئتمان : الإفصاحات العامة		
مطابقة التغيرات في مخصص انخفاض القروض (جدول 4، H)		
	مخصصات محددة	المخصصات العامة
الرصيد في بداية العام	570,014	63,015
المبالغ المجنبة (المعكوسة) خلال الفترة	91,616	159,433
المحول بين المخصصات	(20,455)	20,455
الرصيد كما في نهاية العام	641,175	242,903

كما في 31 ديسمبر 2011
بآلاف الريالات السعودية

الجدول الخامس: مخاطر الإئتمان، افصاحات تتعلق بالنهج الموحد							
	%0	%20	%35	%50	%75	%100	%150
السيادية والبنوك المركزية							
مؤسسة النقد العربي السعودي والحكومة السعودية	4,678,457	–	–	–	–	–	–
أخرى	–	–	–	–	–	–	–
بنوك التنمية متعددة الأطراف	–	–	–	–	–	–	–
مؤسسات القطاع العام	–	–	–	–	–	–	–
البنوك وشركات الأوراق المالية	–	2,972,747	–	2,263,719	–	9,203	–
الشركات	–	–	–	–	–	7,438,497	–
تمويل الأفراد ما عدا الرهونات العقارية	–	–	–	–	4,149,184	–	–
تمويل الشركات الصغيرة	–	–	–	–	50,322	–	–
الرهونات	–	–	–	–	–	–	–
السكنية	–	–	–	–	–	1,447,882	–
التجاري	–	–	–	–	–	2,268,353	–
التسنيد	–	–	–	–	–	–	–
الأسهم	600,371	–	–	–	–	351,118	–
التمويل المتأخر	–	–	–	–	–	44,041	–
أخرى	2,417,718	–	–	–	–	747,575	–
الإجمالي	7,696,546	2,972,747	–	2,263,719	4,199,506	12,306,669	–

كما في 31 ديسمبر 2011
بآلاف الريالات السعودية

الجدول السابع: تخفيف حدة المخاطر الائتمانية (**CRM**) لافصاحات النهج الموحد		
المحفظة	مغطى بـ	
	ضمانات مالية مدفوعة	ضمانات / مشتقات الائتمان
السيادية والبنوك المركزية		
مؤسسة النقد العربي السعودي والحكومة السعودية		
أخرى		
بنوك التنمية متعددة الأطراف		
مؤسسات القطاع العام		
البنوك وشركات الأوراق المالية		
الشركات	251,691	
تمويل الأفراد ما عدا الرهونات العقارية		
تمويل الشركات الصغيرة	77,164	
الرهونات		
السكنية		
التجاري		
التسنيد		
الأسهم		
التمويل المتأخر		
أخرى		
الإجمالي	251,691	

كما في 31 ديسمبر 2011
بآلاف الريالات السعودية

الجدول العاشر: مخاطر التسويق، الافصاحات للبنوك التي تستخدم النهج الموحد					
	مخاطر أسعار الفائدة	مخاطر مركز الأسهم	مخاطر الصرف الأجنبي	مخاطر السلع	الإجمالي
رأس المال المطلوب	–	–	50,547	–	50,547

الجدول الثالث عشر: الأسهم: الإفصاحات المتعلقة بمركز البنك				
	الإستثمارات الغير متداولة		الإستثمارات المتداولة	
	القيمة المفصحة في القوائم المالية	القيمة العادلة	القيمة المفصحة في القوائم المالية	القيمة العادلة
الإستثمارات	150,000	150,000	201,118	201,118

الإستثمارات	التداول العام	الخاصة
الحكومية وشبه الحكومية		
البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	34,455	
الزراعة وصيد الأسماك	10,737	
التصنيع	114,658	
التعدين	4,990	
الكهرباء والماء والغاز	–	
البناء والتشييد	2,211	
التجارة	–	
النقل والاتصالات	20,389	
الخدمات	12,015	
أخرى	1,663	150,000
الإجمالي	201,118	150,000

كما في 31 ديسمبر 2011
بآلاف الريالات السعودية

الأرباح / الخسائر وما إلى ذلك	
	القيمة
المكاسب (الخسائر) المتحققة المتراكمة الناتجة عن عمليات التصفية أو البيع لفترة التقرير	
إجمالي مكاسب (خسائر) غير محققة	6,236

مجموعات الأسهم	رأس المال المطلوب
الحكومية وشبه الحكومية	–
البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	2,756
الزراعة وصيد الأسماك	859
التصنيع	9,172
التعدين	399
الكهرباء والماء والغاز	–
البناء والتشييد	177
التجارة	–
النقل والاتصالات	1,631
الخدمات	961
أخرى	12,134
الإجمالي	28,089

إفصاحات بازل II
النوعية

الجدول رقم (1)

مجال التطبيق

أ) المجال

تعمل الإفصاحات النوعية التالية على تحديد مسار بنك البلاد لتقييم رأس المال.

ب) أسس التوحيد

للغايات المحاسبية، يتم توحيد كل كيان عليه رقابة ضمن القوائم المالية للمجموعة.

الوحدات (ضمن المجموعة) الموحدة بالكامل:

1) شركة البلاد للاستثمار

تأسست شركة البلاد للاستثمار في المملكة العربية السعودية عام 2007 كشركة سعودية ذات مسؤولية محدودة، وتشتمل نشاطاتها على: التعامل، الإدارة، الترتيب، والمشورة والوصاية على الأوراق المالية. ويمتلك بنك البلاد حالياً 99 % من رأسمالها أما 1 % الباقية فيمتلكها ممثلون عن المساهمين.

2) شركة البلاد العقارية

تأسست شركة البلاد العقارية في المملكة العربية السعودية عام 2006، وتشتمل نشاطاتها على تسجيل الضمانات العقارية التي يحصل عليها البنك من عملائه. ويمتلك بنك البلاد حالياً 100 % من رأسمالها.

ج) ليست هنالك أية قيود أو موانع رئيسية تحد من تحويل الأرصدة أو رأس المال النظامي ضمن المجموعة.

الجدول رقم (2)

هيكل رأس المال

يتألف رأس مال البنك من الوحدات التالية:

1. أسهم رأس المال النظامية المدفوعة

تتألف أسهم رأس المال العادية للبنك من 300,000,000 سهم بقيمة عشرة (10) ريالات للسهم الواحد. وتتمتع جميع الأسهم بنفس حقوق التصويت، كما إنها غير قابلة للاستبدال. وتعتبر الأسهم في المرتبة الصغرى بالمقارنة مع وحدات رأس المال الأخرى في حالة وجود مطالبات على البنك.

2. الاحتياطيات النظامية

يتم تكوين الاحتياطيات النظامية من تخصيص وتجميع مبالغ من الأرباح، ويحتفظ بها للنمو في المستقبل.

الجدول رقم (3)

كفاية رأس المال

ما زالت أحكام كفاية رأس المال للبنوك تستند منذ عام 1988 على توصيات بازل 1، وهي مجموعة من الأحكام التي يصدرها بنك التسويات الدولي. وقد كانت الغاية من بازل 1 هي وضع متطلبات رأس المال في موضع شديد الحساسية تجاه المخاطر ودمج تأثيرات النشاطات التي تتم خارج المركز المالي. كذلك كان لها هدف آخر وهو إيجاد نظام أكثر تجانساً للبنوك على مستوى العالم.

ما زال رأس المال النظامي للبنوك اعتباراً من تقديم بازل 1 يعتمد على مفاهيم مركزية مثل رأس المال (Tier 1) ورأس المال الإضافي، والبنود المرجحة للمخاطر. وتجرى على بازل 1 تعديلات مستمرة، ومن ذلك على سبيل المثال طرح قياس المخاطر السوقية عام 1999.

في السادس من شهر حزيران (يونيو) عام 2006 قامت مؤسسة النقد العربي السعودي بطرح حدود أولية لقواعد جديدة ومختلفة لرأس المال استناداً على توصيات بازل II التي يصدرها كذلك بنك التسويات الدولي. وتتمثل الاحتياجات النظامية الرئيسية في هذه القواعد في التوسع في إدارة المخاطر، والمرونة وازدياد الحساسية تجاه المخاطر.

وتعمل بازل II على ثلاث ركائز: احتساب الاحتياجات الدنيا لرأس المال (الركيزة الأولى)؛ عملية المراجعة الإشرافية (الركيزة الثانية)؛ والانتظام السوقي/ الإفصاح (الركيزة الثالثة).

وكقاعدة عامة، ترمي لجنة بازل إلى الاحتفاظ بمستوى رأس المال الحالي للقطاع المصرفي، إلا أن بعض البنوك سيستفيد بلا شك من تخفيف الضغوط الرأسمالية بموجب هذه المتطلبات. وهناك عدد من العوامل المختلفة التي تنعكس بالفائدة على بنك البلاد تحت القواعد الجديدة لكفاية رأس المال، منها:

- التنوع الجيد لمخاطر الائتمان ما بين الدول، شرائح العملاء، والمصالح العملية.
- الإنتاج العالي والثابت رأس المال الداخلي.
- الإدارة الراسخة للمخاطر، ورأس المال والأداء.

يتم احتساب الموجودات المرجحة للمخاطر في الركيزة الأولى (حسب توجيهات بازل II) باستخدام "الأسلوب الموحد" الموضح للمخاطر الائتمانية والسوقية، "وأسلوب المؤشرات الرئيسية" لمخاطر العمليات. ويقوم البنك بإجراء عدد من اختبارات التحمل من خلال " الإجراءات الداخلية لتقييم كفاية رأس المال" (ICAAP) لضمان الكفاية في رأس ماله، وكذلك في المناخات الاقتصادية غير الملائمة. وفي أثناء هذه الاختبارات يتم تعريض محفظة المخاطر لدى البنك إلى حالات من الضغوط الشديدة، وتشكل الزيادة في الضغوط الرأسمالية الناجمة من هذه الاختبارات جزءاً من الركيزة الثالثة من المتطلبات الرأسمالية.

تنص سياسة "ICAAP" لدى بنك البلاد على أن على البنك أن يحتفظ بغطاء إضافي علاوة على المطلب النظامي، علماً بأن هذه السياسة تهدف التأكد من أن رأس مال المجموعة يدعم نمو الأعمال. وسوف تبقى هذه السياسة بدون تغيير، كما إن بنك البلاد سيحتفظ بغطاء إضافي علاوة على المطلب النظامي.

تهدف إدارة رأس المال لدى بنك البلاد ضمان الاستخدام الفعال لرأس المال بحيث يلبي أهداف رأس المال الكلية لدى البنك.

بدأ بنك البلاد خلال العام 2007 بالعمل بموجب أحكام بازل II لكفاية رأس المال، وقد اختار البنك تبنّي "الأسلوب الموحد" (للمخاطر الائتمانية والسوقية) و"أسلوب المؤشرات الرئيسية" (لمخاطر العمليات) لاحتساب المتطلبات النظامية لكفاية رأس المال.

إن استراتيجية بنك البلاد هي التطبيق الكامل لطريقة بازل II المتطورة. بالإضافة إلى ممارسة عملية التقييم التي ستساعد البنك في تحديد العمل الذي ينبغي التعهد به، خطة الإجراءات وما هو قابل للتسليم أثناء تطبيق تعليمات بازل II بموجب الطريقة المتقدمة لمخاطر الإئتمان، السوق والعمليات.

ويشمل ذلك التحول إلى التقدير الداخلي القائم على معالجة مخاطر الإئتمان، مخاطر السوق والمعالجة القياسية لمخاطر العمليات. والبنك حالياً بصدد صياغة

نموذج رأسمالي اقتصادي لدعم موقف بنك البلاد في أسوأ حالات الاعتمادات، السوق أو سيناريوهات الخسارة التشغيلية.

يتطابق المنظور الكلي للمخاطر لدى البنك مع أهداف رأس المال، وذلك يتضمن، بالإضافة إلى أمور أخرى، أن على البنك أن يحتفظ برأس مال كافٍ لتغطية النمو الطبيعي إلى جانب التذبذبات الحالية في تعرضات البنك. وبينما يقوم مجلس الإدارة بتحديد المخاطر وأهداف رأس المال، فإن لجنة الموجودات والمطلوبات هي المسؤولة عن ضمان تحقيق هذه الأهداف.

تقوم إدارة المخاطر في البنك باستلام تقارير منتظمة حول التطورات في هيكل كشوف الميزانية وفي حركات كشوف الميزانية، بما في ذلك استخدام رأس المال واحتمالات المخاطر.

"ICAAP"

تعمل "ICAAP" لدى بنك البلاد على الجمع بين المنظور الكلي لمخاطر البنك، والإطار الكلي لإدارة المخاطر مع رأس المال المتاح والمطلوب. وكانت "ICAAP" قد أسست عام 2008 مبينة الأدوار والمسؤوليات التي يتم التكليف بها تحت مظلة لجنة الموجودات والمطلوبات، علماً بأن مجلس الإدارة قد اعتمد أول تقرير "ICAAP" من المجموعة لعام 2009.

يتمثل أحد أهداف "ICAAP" في التأكد من أن الإدارة تقوم بتحديد وقياس مخاطر البنك بدقة. كذلك، فإن هذه العملية تساعد على التحقق من أن الإدارة تتخذ الخطوات اللازمة لضمان احتفاظ البنك برأس مال داخلي كافٍ بالنظر إلى المنظور الكلي للمخاطر، وأنه يطبق ويتم تطوير الأنظمة المناسبة لإدارة المخاطر. وتبعاً للمتطلبات النظامية، فإن مؤسسة النقد العربي السعودي ستقوم بمراجعة وتقييم تطبيق البنك لعملية "ICAAP" ولمستوى الإجراءات الإدارية الداخلية التي تشكل "ICAAP" جزءاً منها.

التعرض للمخاطر وتقييم المخاطر – إفصاحات عامة

يتمثل أحد المكونات الرئيسية لاستراتيجية أعمال بنك البلاد في أن تكون إدارة المخاطر قادرة على دعم الهدف من البقاء كشريك مالي قوي يتمتع بالرؤية والشفافية في التعامل مع المخاطر.

كما تتمثل رؤية البنك في تبنّي أفضل المستويات والممارسات الدولية في إدارة المخاطر، لذلك فإن البنك يستخدم مصادر جوهرية لتطوير إجراءاته وأدواته التي تدعم هذه الرؤية. وعلى هذا الأساس، فقد تمكن البنك من بناء خبرة شاملة في إدارة المخاطر ورأس المال.

وتعتبر إدارة المخاطر من العمليات التي تؤدى بشكل مستقل في وحدات العمل في بنك البلاد، حيث تهدف إلى تعزيز ثقافة راسخة لإدارة المخاطر من خلال مجموعة شاملة من العمليات المصممة لتحديد وقياس ومراقبة التعرضات للمخاطر بشكل فعال. ويشارك كل من مجلس الإدارة والإدارات العليا في وضع عمليات المخاطر وتحديد الإرشادات والتوقعات الدورية التي تقع في وظائف إدارة المخاطر. وتبقى هذه العمليات خاضعة للتفتيش والمتابعة من قبل هيئة شرعية مستقلة وكذلك من قبل المراجعين الداخليين والخارجيين ومنظمي البنك، مما يساعد على زيادة تقوية ممارسات إدارة المخاطر.

يبين الشكل التالي الهيكل التنظيمي لإدارة المخاطر:

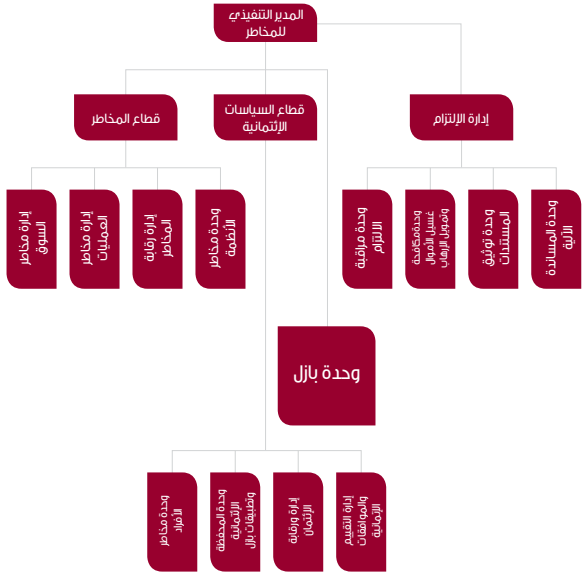

يتعرض بنك البلاد إلى أنواع عديدة من المخاطر التي تتم إدارتها على مستويات متفاوتة في المؤسسة، وفيما يلي بيان بأهم هذه الأنواع:

- **مخاطر الائتمان:** وهي مخاطر الخسارة الناجمة من عجز الأطراف الأخرى عن تلبية التزاماتهم، كلياً أو جزئياً.
- **مخاطر السوق:** وهي مخاطر الخسارة الناجمة من تذبذب القيمة السوقية لأصول وخصوم بنك البلاد تبعاً لتغيرات الظروف السوقية.
- **مخاطر السيولة:** وهي مخاطر الخسارة التي تنشأ إذا بقي احتياطي السيولة النقدية العادية لدى البنك غير كاف لتلبية التزامات البنك.
- **مخاطر العمليات:** وهي مخاطر الخسارة الناجمة من إجراءات داخلية قاصرة أو خاطئة أو أخطاء بشرية أو من تطبيق النظام، أو الأحداث الخارجية.

ويتم تعريف كل من هذه المخاطر على حدة وفقاً للمتطلبات التشريعية أو التنظيمية، كما يجري بيانه بتفصيل أوسع على الشبكة العنكبوتية.

تخصص إدارة المخاطر مصادر عديدة لضمان استمرار الالتزام بالحدود الائتمانية وللرقابة على محافظ الائتمان لديها. ولدى الإدارة دائرة محددة للتقارير تعمل على التأكد من أن جهات الإدارة ذات العلاقة، بما في ذلك مجلس الإدارة واللجنة التنفيذية، تبقى على اطلاع بالتطورات في محفظة الائتمان، والقروض غير العاملة، وما شابه ذلك.

الجدول رقم (4)

مخاطر الائتمان – الإفصاحات العامة

تتمثل مخاطر الائتمان في مخاطر الخسائر الناتجة عن عدم مقدرة أحد الأطراف على الوفاء بالتزاماته تجاه البنك، وتشكل مخاطر الائتمان الشق الأكبر من تعرضات المخاطر لدى البنك.

إدارة مخاطر الائتمان

يقوم البنك بقياس وإدارة هذه المخاطر بالالتزام بالمبادئ التالية:

• يتم تطبيق معايير منتظمة على مستوى البنك في عمليات اتخاذ قرارات منح الائتمان من خلال استخدام نموذج «موديز» لاحتساب درجة المخاطرة لكافة العملاء من الشركات. ويقوم البنك باستخدام نموذج تم تطويره داخلياً لتقييم إقراض العملاء الأفراد، كما يقوم البنك باستعمال نظام SIMAH لأغراض تقييم مخاطر الائتمان للأفراد.

• بدأ البنك بإجراءات تعبئة المعلومات الائتمانية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والشركات من واقع بطاقات التقييم المعدّة والنماذج في نظام موديز. بالإضافة إلى الاستفادة من نموذج تقييم المخاطر في نظام موديز للحصول على مكونات مخاطر الائتمان، أي عامل الخسارة، وعامل التعرض في نظام موديز، من أجل ربط تقييم مخاطر العملاء مع احتمالات التعرض والتي يتم التنبؤ بها بناءً على البيانات التاريخية للبنك /بيانات السوق السعودي ليتماشى مع توصيات بازل II فيما يتعلق بمدخل تقييم المخاطر داخلياً.

• يجب أن يتطابق اعتماد الحدود الائتمانية للأطراف وإدارة تعرضات الائتمان الفردية مع إرشادات محفظة البنك وإستراتيجيته الائتمانية، وأن يشتمل كل قرار على تحليل المخاطر بالمقارنة مع العائدات.

• يتطلب كل تمديد يجري على أي تسهيل ائتماني لأي طرف أو تغيير مادي به (مثل تغيير في المدة، هيكل الضمانات، أو القيود الرئيسية) موافقة ائتمانية من جهة الصلاحية المعنية.

• يمنح البنك حالياً صلاحيات الموافقة الائتمانية على أساس نظام موافقة ثنائي مشترك بين وحدات الأعمال والمخاطر وذلك حتى مستوى معيّن، أما الموافقات الائتمانية التي تتجاوز هذا المستوى، فتتم إحالتها إلى لجنة الائتمان الفرعية ولجنة الائتمان العليا واللجنة التنفيذية وأخيراً مجلس الإدارة للموافقة عليها.

الاستراتيجيات:

أهداف إدارة مخاطر الائتمان:

• الاستمرار بالمحافظة على بيئة اقتراضية قوية مدعومة بسياسات ونظام رقابي فعّال للمخاطر.
• تشكيل تحدي فعّال للقائمين بالأعمال من خلال حثهم على تعريف وتطبيق سياسات تحمّل المخاطر.
• ضمان وجود خبرات مستقلة قادرة على الموافقة على المخاطر الائتمانية أو تقليصها

أنواع مخاطر الائتمان الرئيسية:

تشتمل مخاطر الائتمان على مخاطر التركيز والتسوية.

• **مخاطر تركز الائتمان:** هي المخاطر التي تنشأ من أي تعرض بشكل إفرادي أو بشكل مجموعة من التعرضات التي تنطوي على احتمال وقوع خسائر كبيرة (تتعلق برأس مال البنك، أو إجمالي أصوله، أو على مستوى المخاطر الشاملة) مما قد تؤثر على مركز البنك أو قدرته على المحافظة على سير عملياته الرئيسية. تعتبر مخاطر تركز الائتمان من أكبر أسباب المشاكل في البنوك.

• **مخاطر التسوية:** هي المخاطر التي تكون مرتبطة بتسويات الدفعات مقابل التداول في الأوراق المالية وغيرها من الأدوات. وتنشأ المخاطر إذا تم تحويل الدفعات قبل أن يتمكن البنك من التأكد من أن الدفعات قد تم تحويلها إلى أحد الحسابات البنكية.

سياسة الائتمان:

تمثل سياسة الائتمان الوسائل الأساسية للاتصال، التي يقوم مجلس الإدارة والإدارة العليا من خلالها بتوجيه الإرشادات لتسيير ومراقبة النشاطات التمويلية بحيث يتم تحقيق أهداف الأعمال دون تعريض البنك إلى مستوى يتجاوز مستويات التحمل التي اعتمدها مجلس الإدارة.

إن الجزء الأساس في سياسة الائتمان هو ما يلي:

• يقوم البنك بشكل أساسي بتوفير التمويل القصير الأجل لتلبية احتياجات رأس المال العامل، أما احتياجات التمويل المتوسط والطويل الأجل فتتم مراجعتها بشكل انتقائي بالنسبة للعملاء التجاريين التي تتمتع بسمعة جيدة في السوق وذات تقييم مالي جيد ولديها سجل جيد من الجدارة الائتمانية.
• يكون التمويل في الأصل مرتبطاً بالأعمال التي تتناسب مع معايير قبول المخاطر.
• يسهم أداء المحفظة الائتمانية وإدارتها بحكمة ضمن حدود المخاطرة في تحقيق أهداف بنك البلاد من حيث تحقيق الأرباح والنمو المستدام.
• لن يقوم البنك بتمديد أي تسهيل ائتماني إذا كان مخالفاً للقواعد والإجراءات التي تحددها مؤسسة النقد العربي السعودي أو أية سلطة تنظيمية أخرى من وقت لآخر.
• تعمل سياسة الائتمان على تأمين استمرارية التواصل وتأخذ في اعتبارها خصائص الدورة الاقتصادية للمملكة.
• سوف تكون كافة السياسات الائتمانية الحالية والمستقبلية في بنك البلاد ضمن الإطار العام لمبادرة بازل II التي سيتم إتباعها بموجب الخطة الموضوعة أو التي سوف توضع مستقبلاً من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي.
• سيتأكد البنك من أن التسهيلات الممنوحة متفقة مع هيكل الأعمال للعميل واحتياجات العميل وقدرته على سداد التسهيلات.
• يعتبر تقديم التمويل لأغراض المضاربة نشاطات غير مرغوب بها ومخالفة لسياسة البنك.
• يولي بنك البلاد أهمية كبيرة لإقامة وتوسيع علاقات طويلة الأجل مع العملاء.
• يقوم بنك البلاد بانتظام بمتابعة التطورات في الأوضاع المالية للعملاء بغية التأكد من عدم حصول أي تغيير على الأسس التي منح بموجبها الائتمان.
• سوف يأخذ بنك البلاد في اعتباره تسهيلات التمويل طويلة الأجل على أساس انتقائي فقط، وذلك للعملاء الذين يتمتعون بوضع مالي راسخ.
• يتم تجنب قبول الضمانات من العملاء الأفراد، ولكنها تُقبل لتوفير المزيد من الاطمئنان.
• يتعامل البنك بمنتهى الحرص عند منح ائتمان لمنشآت الأعمال التي تعاني صعوبات أو تقلبات صناعية.

تركيز مخاطر الائتمان

يتمثل تركيز المخاطر في تلك الأخطار التي تنشأ من التوزيع غير المتوازن للمدينين/ أطراف العلاقة الائتمانية أو من التركيز في قطاعات الأعمال أو في مناطق جغرافية معيّنة. ومن هذا المفهوم فإن مخاطر التركيز في محافظ الائتمان تنشأ من خلال التوزيع غير المتوازن للتسهيلات الائتمانية المقدّمة إلى مقترضين أفراد (تركيز الأسماء)، أو إلى القطاع الصناعي/الخدمي وإلى مناطق جغرافية معينة (التركيز القطاعي).

يتم تحديد تركيز المخاطر في محفظة الائتمان لدى بنك البلاد باعتبارها مقياساً لإدارة مخاطر الائتمان. وتشكل مخاطر التركيز التالية جزءاً طبيعياً من إستراتيجية الأعمال لدى بنك البلاد:

• التعرضات الكبيرة لطرف منفرد.
• التعرضات الكبيرة لصناعة/قطاع معيّن.
• التركز مع عملاء بدرجة تصنيف ائتمانية واحدة .

مخاطر الائتمان – الإفصاحات العامة

التعثر (العجز)

يعتبر تعريف التعثر «العجز» المستخدم لدى بنك البلاد متناسباً مع متطلبات بازل II ، إذ يتم اعتبار وجود عجز في المديونية عندما يكون من غير المحتمل أن يقوم العميل بتسديد كافة التزاماته إلى البنك أو أي من شركاته التابعة.

إدارة معالجة الديون

يتم التعامل بمنتهى الحرص والحيطة عند منح التمويل للعملاء، كما يتم إتباع كافة المقاييس التي تحددها أحكام مؤسسة النقد العربي السعودي وسياسات البنك. هذا وفي الحالات التي يكون هناك احتمال ضئيل في تحصيل المديونية يقوم البنك بإعادة جدولة التمويل ومتابعته حتى تسويته بشكل مناسب. وعند وجود مثل تلك الحالات، فإن البنك لا يستطيع أن يقف متفرجاً على الانخفاض الحاصل في جودة أصوله.

أنواع المخصصات:

1 – المخصصات العامة

بالنسبة لأغراض القوائم المالية المحاسبية يتم إتباع الإرشادات الواردة في معايير المحاسبة الدولية، كما بدأ البنك بتكوين مخصصات عامة لمحفظة الديون الجيدة.

2 – المخصصات المحدّدة (الخاصة)

يجب تكوين مخصص محدّد بالنسبة للخسائر المتكبدة والمتوقعة بشكل إفرادي لكل تمويل شركات أو جهة حكومية أو جهات بنكية خاصة، والأصول الأخرى ذات المخاطر العالية وذلك لمعرفة صافي القيمة القابلة للتحقق من الأصول ذات المخاطر.

كذلك ينبغي تكوين مخصصات محدّدة لتغطية المخاطر المتعلقة بتمويل الأفراد التي تندرج تحت بند الفئات غير العاملة.

إجراءات الشطب

يتم شطب القروض والسلف حال اكتمال إجراءات التحصيل الاعتيادية، وعندما يصبح من الممكن احتساب الخسارة من القرض بشكل محدد، ويتم خصم المبالغ المشطوبة من حساب المخصصات.

يتم اقتراح الشطب بعد استنفاذ كافة الجهود الممكنة إما للتحصيل أو تحسين التقييم الائتماني بما في ذلك إعادة تأهيل أو تنشيط أعمال المقترضين، دون تعريض البنك للمزيد من المخاطر. وفي مثل هذه الحالة تأخذ الجهة المخوّلة بالموافقة في الاعتبار آراء الأشخاص الذين يقدمون اقتراحات الشطب سعياً وراء تحسين معدل المخاطر أو تصنيف الأصول ذات المخاطر، بما في ذلك إعادة هيكلة التسهيلات الائتمانية. وعلى كل حال، فإن مثل هذه الاقتراحات يجب أن تبيّن بوضوح التحسن في مركز البنك ويفضل أن يكون ذلك في كل من المدى القصير والمدى الطويل.

تقليص مخاطر الائتمان

يستخدم بنك البلاد مجموعة متنوعة من الضمانات والكفالات المالية وغير المالية لتخفيف مخاطر الائتمان الرئيسة في عمليات الإقراض وأعمال الخزينة الاعتيادية لديه، وتجدر الإشارة إلى أنه ليس هنالك أي ضمانات على عمليات الخزينة، أي عمليات «المرابحة». كذلك، يعتبر استخدام أساليب الحماية التي يتم تأمينها على شكل مشتقات مالية ائتمانية أمراً ليس بذات أهمية حالياً. إن البنك ملتزم بقائمة من الضمانات المقبولة والحماية الائتمانية التي تحددها مؤسسة النقد العربي السعودي لكافة البنوك في المملكة (باستثناء الذهب والفضة).

تشتمل أنواع الضمانات التي يستخدمها بنك البلاد حالياً بشكل عام على:

• الضمانات المالية

• الهوامش النقدية (الغطاء النقدي) .
• "حصة العميل" في عمليات "المشاركة".
• الضمان المالي لمنح الائتمان للحماية من عجز الأطراف الأخرى
• الأسهم المحلية المدرجة والمعتمدة من الهيئة الشرعية في البنك بالنسبة لإقراض الشركات والتداول بالأسهم. وتتم مراجعة قائمة الأسهم المقبولة بشكل دوري من قبل لجنة الائتمان.
• وحدات الصناديق المشتركة، المحلية والخارجية، التي تشتمل على الشركات المدرجة والمقبولة شرعاً.

• الضمانات العقارية

• العقار التجاري المستخدم لضمان تعرض البنك للمقترضين من شركات ومقترضين تجاريين.
• العقار السكني المستخدم لضمان التمويل المقدّم لعملاء تمويل الأفراد.

• الكفالات

• الكفالات الرسمية والنافذة بالنظام التي يتم استلامها من البنوك.
• الكفالات الشخصية النافذة بالنظام.

• ضمانات أخرى

• التنازل عن العائدات المتحصلة للمشاريع التي يمولها بنك البلاد، حيث إن لكل مشروع يتم تمويله حدوداً معروفة بشكل مستقل يمثل جزءاً من الحد الائتماني المقدم إلى الأطراف المتعاملة.
• تحويل الراتب الشهري للعميل في حالة كان المقترضين أفراد، حيث يتم اقتطاع مبلغ من كل دفعة ترد للحساب في التاريخ المحدد.

تقييم الضمانات

تقوم لجنة الائتمان بإجراء تقييم مستقل للأصول المطروحة للرهن قبل قبولها وضمن فترات معينة بالنظر إلى طبيعة الضمانات. ويتم هذا التقييم من قبل فريق من خبراء التقييم المستقلين.

يُبنى تقييم الضمانات على القيمة السوقية لشبيهاتها، ويتم التأكد من استقلالية خبراء التقييم بحيث لا يكون التقييم متحيزاً تجاه:

• إعطاء حد ائتماني أعلى للمقترض.
• تكوين مخصص غير كاف.
• الاستمرار في الاعتراف بالعوائد لائتمان متعثر.

تقوم إدارة المخاطر بالتأكد من أن طريقة التقييم المستخدمة، سواءً كانت داخلية أم خارجية، تستند إلى افتراضات معقولة وحكيمة وأن جميع الافتراضات قد تم توثيقها بشكل واضح.

يتم تقييم الضمانات حسب قيمتها الصافية القابلة للتحقق، كلّما كان ذلك ممكناً، كما يتم تعريفها على أنها القيمة السوقية الحالية ناقصاً أية تكاليف تحقيق محتملة، بما في ذلك ودون حصر، تحمّل مصاريف الضمانات المسترجعة أو المصاريف القانونية أو أية مصاريف أخرى مرتبطة بالتصرف بالضمانات.

حدد بنك البلاد من ضمن أهدافه الاحتفاظ بمستوى من المعلومات حول الرهون والضمانات الكافية لتقدير قيمتها بانتظام. ويتم احتساب القيمة على أساس القيمة المستلمة من عملية البيع الجبري ناقصاً التكاليف البيعية، بما في ذلك تكاليف الأيام التي تم فيها عرض الضمانات في السوق.

يستقبل البنك إلى حد ما ضمانات لتعرضات ائتمانية، ويتم تقديم جزء كبير من هذه الضمانات من مؤسسات أو أشخاص تربطها علاقة قائمة مع المقترض. كما يقوم البنك بتقييم ملاءة الكفيل قبل استيفاء كفالته.

الأسلوب الموحد وأوزان المخاطر الإشرافية

يستخدم بنك البلاد بالنسبة للمحافظ التي تخضع للأسلوب الموحد تقييمات المخاطر الصادرة عن معاهد تقييم المخاطر الخارجية كجزء من وسائل تحديد حجم المخاطر:

لا يتم حالياً عمل تقييم خارجي لمحفظة البنك لدى الشركات، إلا أن هناك ثلاث وكالات تقييم ائتماني خارجية معتمدة من مؤسسة النقد العربي السعودي تستخدم لتقييم المؤسسات المالية، وقد تمت تسميتها لهذه الغاية. وهذه الوكالات هي: «موديز لخدمة المستثمرين»، «مجموعة التقييم ستاندرد آند بورز» و «مجموعة فيتش».

يتم تقدير معدلات الائتمان لكافة التعرضات بشكل فردي من وكالات الائتمان أعلاه ويُدخل إلى معدلات تقييم المخاطر حسب الجداول الإشرافية.

يتشابه التوزيع الأبجدي للمعدلات لمجموعة المخاطر في كل وكالة مع إرشادات بنك التسويات الدولي ومؤسسة النقد العربي السعودي.

المطالبات على الحكومات وبنوكها المركزية

	AAA إلى AA–	A+ إلى A–	BBB+ إلى BBB–	BB+ إلى B–	أدنى من B–	غير مقيّم
نسبة المخاطرة	%0	%20	%50	%100	%150	%100

المطالبات على البنوك ومؤسسات الأوراق المالية (تحت خيار رقم 2 حسب طلب مؤسسة النقد العربي السعودي)

تقييم الائتمان	AAA إلى AA–	A+ إلى A–	BBB+ إلى BBB–	BB+ إلى B–	أدنى من B–	غير مقيّم
نسبة المخاطرة تحت خيار 2	%20	%50	%50	%100	%150	%50
نسبة المخاطرة للمطالبات القصيرة الأجل تحت خيار 2	%20	%20	%20	%50	%150	%20

بنوك التنمية المتعددة الجوانب

تعتبر نسبة صفر٪ هي نسبة المخاطر لتحديد أهلية بنوك التنمية المتعددة الجوانب حسب تعليمات مؤسسة النقد العربي السعودي وضمن نسب المخاطر العامة المطلوب تحديدها، على أساس معدلات فردية لهذه البنوك حسب الخيار رقم 2 للبنوك.

المطالبات على الشركات

تقييم الائتمان	AAA إلى AA-	A+ إلى A-	BBB+ إلى BB-	أدنى من BB-	غير مقيّم
نسبة المخاطرة	%20	%50	%100	%150	%100

المطالبات المشمولة في محافظ التجزئة النظامية (أفراد) غير المرهونة

تعطى مثل هذه التعرضات نسبة 75 % من تقييم هذه المخاطر.

المطالبات المضمونة برهونات سكنية

تطبق على مثل هذه المطالبات نسبة 100 % من تقييم هذه المخاطر.

المطالبات المضمونة برهونات عقارية تجارية

تطبق على مثل هذه المطالبات نسبة 100 % من تقييم هذه المخاطر.

القروض المتجاوزة لتواريخ الاستحقاق

نسبة وزن المخاطر	مستوى الاحتياط
150	حتى 20%
100	20% إلى 50%
100	50% فأكثر

الأصول الأخرى

يكون وزن المخاطر الموحد لكافة الأصول الأخرى 100% باستثناء الذهب الذي يعامل معاملة مساوية للنقد وبالتالي يكون وزن المخاطر 0 %.
عند احتساب القيمة المقدرة للمخاطر لأي تعرض تحت الأسلوب الموحد، يتم تطبيق وظيفة البحث النظري على قاعدة البيانات المركزية المحفوظة باستخدام برنامج (إكسل) وتخصص لكل تعرّض بشكل إفرادي.

الجدول رقم (10)

مخاطر السوق: إفصاحات البنوك التي تستخدم الأساليب الموحدة 2011

مخاطر السوق

تعنى مخاطر السوق بمعدلات هوامش الربح والأسعار، حيث تنشأ مخاطر السوق نتيجة التغيرات في الأسعار سواء أسعار المرابحة أو الصرف الأجنبي أو المعادن أو الأسهم ، ولا يوجد لدى البنك أي تعرضات لمخاطر السوق ناتجة لغرض المتاجرة (Trading Book) فيما عدا تعرضات البنك لسعر الصرف الأجنبي .

ويعتمد بنك البلاد على طريقة الأسلوب الموحد عند احتسابه لمخاطر السوق بالنسبة للركيزة الأولى لكفاية رأس المال، وكذلك يعتمد على طريقة قياس المخاطر المتقدمة للركيزة الثانية مثل القيمة عند المخاطر واختبارات التحمل.

وقد بلغ مقدار كفاية رأس المال لمخاطر السوق لدى بنك البلاد في تاريخ 31 ديسمبر 2011 مبلغ 50,547 ألف ريال سعودي، وذلك نتيجة صافي التعرضات لمخاطر الصرف الأجنبي للبنك .

مخاطر هوامش الربح

تعرّف مخاطر هوامش الربح للأغراض الاستثمارية (Banking Book) بأنها تعرض القيمة العادلة لموجودات البنك الاستثمارية وهوامش الربح للتغير، وتنتج هذه بشكل رئيسي بسبب عدم التطابق بين تواريخ إعادة الاستثمار للموجودات وتواريخ استحقاقات المطلوبات و التغيرات في معدلات الربح.

وبهدف إدارة مخاطر هامش الربح، تقوم إدارة مخاطر السوق لدى بنك البلاد بقياس مخاطر التغير في منحنى العائد والذي يعكس مقدار الخسائر إذا تغيرت معدلات هامش الربح لجميع فترات الاستحقاق المختلفة وبشكل مستقل لكل عملة وفقاً لحجم التعرض.

مخاطر الصرف الأجنبي

مخاطر الصرف الأجنبي هي مخاطر التعرض للخسائر سواء لأغراض المتاجرة أو الاستثمار في العملات الأجنبية بسبب التغيرات العكسية في أسعار الصرف وتأثيرها على تعرضات البنك للعملات الأجنبية .

ويتم احتساب مقدار الخسارة الكلية المحتملة باستخدام صافي تعرضات البنك الموجبة والسالبة وقياسها باستخدام طريقة القياس الموحد وفقاً للتعرض الأعلى.

السياسات والمسؤوليات

حدد مجلس الإدارة الحدود العامة لمخاطر السوق وتقوم إدارة المخاطر بوضع الحدود والإرشادات لوحدات الأعمال بحيث تحد من التعرض للمخاطر الإستراتيجية وذلك ضمن مقدار محدد للمخاطر المقبولة وفقاً لسياسات مخاطر السوق لدى البنك.

بالإضافة لذلك تقوم لجنة الموجودات والمطلوبات بشكل منتظم بمتابعة ومناقشة الأمور المتعلقة بمخاطر السوق والأسعار والسيولة.

يستخدم بنك البلاد طرق قياس المخاطر التقليدية وطرق قياس المخاطر المتقدمة كحدود مخاطر السوق وفجوة استحقاقات السيولة وحدود التركيز والقيمة عند المخاطر لقياس ومراقبة تعرضاته لمخاطر السوق وذلك من خلال:

- إبلاغ الإدارة العليا بمخاطر السوق لدى بنك البلاد وإرسال التقارير الدورية لمجلس الإدارة والإدارة العليا بتعرضات البنك لمخاطر السوق .
- إرسال التقارير الدورية لمؤسسة النقد العربي السعودي .

• الإدارة والمتابعة اليومية لمخاطر السوق .

يقوم بنك البلاد حالياً بإستخدام طريقة القيمة عند المخاطر لقياس مخاطر السوق للركيزة الثانية، وفي نفس الوقت يستخدم أنظمة لقياس مخاطر السوق والسيولة بشكل يومي.

وتعتبر القيمة عند المخاطر إجراءً إحصائياً لقياس مقدار الحد الأعلى للخسارة التي قد يتكبدها البنك في محافظه خلال فترة زمنية محددة وضمن مستوى مقبول من الثقة، وهي أيضاً إجراء إحصائي خاص بالمخاطر يمكن من خلاله تحديد حجم الخسائر المتوقعة تحت الظروف الطبيعية.

وتتميز طريقة قياس القيمة عند المخاطر بإعطاء رقماً مشتركاً لجميع أنواع المخاطر يسهل عملية القياس والمراقبة، حيث تأخذ طريقة القيمة عند المخاطر في اعتبارها معايير الارتباط والتشتت في عوامل السوق المالية.

ويستخدم بنك البلاد طرق القياس التاريخية لاحتساب القيمة عند المخاطر، والتي تأخذ في الاعتبار تأثير تغيرات الاسعار خلال الفترات السابقة، ويفترض في هذا الأسلوب للقياس أن تكون الموجودات موزعة توزيعاً طبيعياً .

بلغت القيمة عند المخاطر بتاريخ 31 ديسمبر 2011 في بنك البلاد مبلغ 71,329 ألف ريال سعودي، وهو أقصى مبلغ يمكن أن يخسره بنك البلاد من الناحية الإحصائية بدرجة من الثقة تبلغ مستوى 99 % على افتراض أن التعرض قد كان ثابتاً لمدة عشرة أيام عمل.

ويقوم بنك البلاد بإجراء اختبارات التحمل وتحليل للسيناريوهات لقياس مقدار المخاطر تحت الظروف غير الاعتيادية للسوق. تعمل اختبارات التحمل على تقدير خسائر بنك البلاد المحتملة إذا تعرضت موجودات ومطلوبات البنك لمعدلات هوامش الربح ضمن حدود +/- 200 نقطة أساس .

وبالإضافة إلى اختبارات التحمل، يتم القيام بعدد من السيناريوهات التي يتم تحديدها على أساس الوقائع التاريخية التي تسببت في وقوع أزمات في الأسواق المالية، إلا أن الوقائع الحالية أو المستقبلية التي يتوقع أن يكون لها تأثير على الأسواق المالية تستخدم كوسيلة لتحديد سيناريوهات اختبارات التحمل، وتتم مراجعة هذه السيناريوهات وتغييرها بانتظام بحيث تعكس التغييرات في محافظ المخاطر لدى بنك البلاد والأوضاع الاقتصادية، ويتم إجراء التحليل على أساس اختبارات التحمل التي توصي بها لجنة بازل .

كذلك يقوم بنك البلاد بإجراء اختبارات التحمل على فترات منتظمة ويتم تقديم النتائج إلى الإدارة العليا، وبالإضافة إلى ذلك هناك عدد من المعايير النوعية الأخرى اللازمة للتأكد من الطرق المستخدمة تم تحديثها وتنفيذها من حيث توفر المستندات وتطبيقات طرق الاحتساب والوسائل الرقابية .

كما يمتلك بنك البلاد أدوات مالية غير مقيمة في الأسواق وعوضاً عن ذلك فإن تقييمها يتم على أساس تطبيقات التسعير التي يتم تطويرها داخلياً لدى البنك، وتقوم إدارة المخاطر بتفعيل هذه التطبيقات بشكل مستقل بهدف تقييم إمكانية التطبيق على تسعير وإدارة المخاطر بالنسبة لمنتج معين.

ويتم التحقق بشكل منتظم من فعالية ودقة التطبيقات المستخدمة وذلك بهدف التأكد من عدم إجراء أي تغيير على المنتج أو حصول أي تغير في السوق مما يكون له تأثير كبير على صحة التطبيق، كما أنه يتم باستمرار وضع إجراءات للمراقبة والتحقق من أسعار السوق المستخدمة في تقييم واحتساب المخاطر.

ويتم رفع تقارير القياس والرقابة والإدارة الخاصة بمخاطر السوق بشكل يومي إلى الإدارة العليا والمسؤولين، ويتم احتساب مخاطر السوق الحالية وإرسال التقارير باستخدام قاعدة بيانات رئيسية.

وفيما يتعلق بإدارة مخاطر السوق اليومية، يتم وضع حدود لمخاطر المتاجرة والاستثمار لوحدات الأعمال المختلفة وتتم الرقابة على هذه الحدود بشكل منتظم، وقد تم وضع الإجراءات اللازمة للمتابعة والرقابة لتلك الحدود.

يتم إبلاغ المسئولين في مجلس الإدارة ولجنة الموجودات والمطلوبات وإدارة المخاطر بانتظام من خلال تقارير دورية حول مخاطر السوق والأحداث ذات التأثير، وتشتمل عمليات الإبلاغ على متابعة كل مخاطر السوق مصنفة بشكل مستقل أو عام على شكل "القيمة عند المخاطر"، وبالمثل فقد تم وضع إجراءات الإبلاغ عن المخاطر لكل وحدات العمل المعرضة لمخاطر السوق.

مخاطر السيولة

هي المخاطر الناتجة عن عدم تمكن البنك من مواجهة التزاماته عند حلولها ضمن تكلفة سوقية مقبولة، وهذه المخاطر يتم قياسها من خلال الاستحقاقات المحددة مسبقاً والمعتمدة على مطابقة التدفقات النقدية لموجودات ومطلوبات البنك .

تعرّف مخاطر السيولة بأنها مخاطر تعرض البنك للخسارة وذلك لعدة أسباب هي :

- تكاليف التمويل لدى البنك قد تزداد بشكل غير متناسب.
- نقص التمويل قد يعيق البنك عن إنشاء أعمال جديدة.
- نقص التمويل قد يؤدي في النهاية إلى إعاقة البنك عن تلبية التزاماته.

تقوم إدارة مخاطر السيولة بشكل رئيسي على رقابة وإدارة السيولة اليومية للعمليات والبنية المستقبلية للاستحقاقات الكافية لمقابلة المتطلبات المستقبلية.
تعرف سياسات مخاطر السيولة لدى بنك البلاد على أنها جزء من السياسات الموضوعة لمخاطر السوق ، كما تم وضع خطط للطوارئ بهدف التأكد من أن بنك البلاد مهيأ بشكل كاف لاتخاذ الإجراءات العلاجية اللازمة عند حدوث أزمات مالية تؤثر على سيولة البنك.
كما يعتبر بنك البلاد أنه من الضروري الأخذ في الاعتبار المخاطر في مجال السيولة ولذلك تم تحديد سياسات البنك التي تبين حجم السيولة السلبية التي يقبلها البنك حيث يميّز البنك بين السيولة بالعملة المحلية والسيولة بالعملات الأجنبية الأخرى.

وقد قامت إدارة المخاطر بوضع حدود لمخاطر السيولة يتم احتسابها بشكل مستقل وذلك بالنسبة للريال السعودي والعملات الرئيسية الأخرى، وبالمقابل فإن إدارة مخاطر السوق هي المسئولة عن التأكد من الالتزام بحدود مخاطر السيولة المعتمدة ورفع التقارير الدورية للإدارة العليا.
كما يتلقى المسؤولون في وحدات الأعمال ووحدات المخاطر تقارير منتظمة عن مخاطر السيولة لدى البنك وتقوم لجنة الموجودات والمطلوبات باستمرار بتقييم التطورات في سيولة البنك ووضع خطط للتمويل الطويل الأجل.

إدارة مخاطر السيولة القصيرة الأجل

تهدف إدارة مخاطر السيولة القصيرة الأجل أو التشغيلية لدى بنك البلاد بشكل رئيسي لضمان توفر سيولة مالية دائمة لدى البنك بحيث تكون كافيه لتمكينه من امتصاص الصدمات المالية القصيرة الأجل وتأثيرها على المعاملات القائمة والمتوقعة.
ويتم تحديد السيولة على أساس التدفقات النقدية للمعاملات المبرمة مسبقاً، ويتم احتسابها مع الأخذ في الاعتبار مقدار الموجودات القابلة للتسييل .

إدارة مخاطر السيولة الطويلة الأجل

يتم إدارة مخاطر السيولة على المدى المتوسط والطويل من خلال قياس عدم تطابق سيولة البنك على المدى الطويل وتحديد مقدار الفجوة لكل فترة على حدة وكذلك بشكل تراكمي ، وتهدف إدارة هذه المخاطر إلى التأكد من عدم تعرض البنك لتجميع احتياجات تمويل مستقبلية كبيرة بشكل غير متناسب ، ويعتبر تحديد بنية السيولة من الأمور الهامة لقيام البنك بتخطيط نشاطات التمويل لديه وتسعير المعاملات .
يدير البنك مخاطر بنية السيولة الهيكلية بناءً على تقرير فجوة الاستحقاقات وهذا التقرير يبنى على توزيع موجودات البنك ومطلوباته وبنود المواد خارج كشوف الميزانية تبعاً لاستحقاقها، ولهذه الغاية يستخدم البنك تواريخ الاستحقاق المثبتة تعاقدياً لكل منتج.
وكجزء من إدارة مخاطر بنية السيولة لدى البنك يتم تقسيم سيولة البنك في تقرير فجوة الاستحقاقات بناء على مجموعة من العوامل مثل العملة والمنتج والوحدات التنظيمية وتبين تلك التقارير أن البنك لديه فائض في بنية السيولة بالريال في الأوضاع الاعتيادية .

تحليل السيناريوهات

يقوم بنك البلاد بإجراء اختبارات التحمل لقياس المخاطر الفورية للسيولة لدى البنك والتأكد من أن البنك لديه الوقت الكافي لمواجهة حصول تلك الأزمات، وتعمل اختبارات التحمل على تقدير مخاطر بنية السيولة في العديد من السيناريوهات وتشمل تحليل السيناريوهات الأزمات التي تخص بنك البلاد وكذلك أزمات السوق عموماً التي قد تؤثر على سيولة البنك. ويعمل البنك على مراقبة التنوع في المنتجات والعملات والاستحقاقات في مصادر التمويل للتأكد من أن البنك يتمتع بقاعدة تمويل من شأنها حماية البنك إلى أقصى درجة ممكنة في حال حدوث أزمات سوقية.

الجدول رقم (12)

مخاطر العمليات 2011

نظرة عامة

تهدف مخاطر العمليات إلى الحد من المخاطر الناتجة عن أخطاء في الإجراءات أو الأنظمة أو التدخل البشري أو الأحداث الخارجية، ولذلك فان البنك سعى لتفعيل إدارة مخاطر العمليات من خلال الربط بين الإجراءات والضوابط والتي من شانها التأثير إيجابياً على ما يلي :-

الدخل

ويشمل إجمالي الدخل والقيمة الضامنة لحملة الأسهم، السمعة، والاستقرار على المدى الطويل .

المخاطر والضوابط

تقليص المخاطر من خلال القيام بحصر إجراءات العمل الرئيسية وربطها بالمخاطر والضوابط، وكبار المديرين المسؤولين عن إدارة تلك المخاطر.

الفعالية

التركيز على وجود نظام تقني لتنفيذ الضوابط الفعالة والخروج بإجراءات فعالة تدعمها تقنية عالية المستوى.

حوكمة الشركات

وجود أدوات الرقابة الفعالة على مستوى الإدارة تؤدي إلى حوكمة أفضل للبنك، وهي من الأساسيات التي تركز عليها الجهات المنظمة.

قام فريق إدارة مخاطر العمليات في بنك البلاد بتقديم المفاهيم والأطر والأدوات اللازمة للحد من مخاطر العمليات إلى المستويات المقبولة وذلك وفقاً لمستوى المخاطر المقبول، ومن ذلك على سبيل المثال الاحتفاظ ببيئة رقابة قوية تتم إدارتها من خلال إطار إدارة مخاطر العمليات، ويسعى البنك دوماً إلى إيجاد الطريقة التي بموجبها يتم دمج هذه الأدوات والأساليب باعتبارها حلولاً طويلة الأجل.

من ناحية تقوم تلك الضوابط بتحديد وتقليص مخاطر العمليات أثناء العمل، إلا أنها تعمل في الوقت ذاته على تحسين إجراءات العمل الرئيسية تحت مظلة إعادة هيكلة إجراءات العمل.

الرؤية

تتمثل رؤيتنا في تطوير وتنفيذ إجراءات قوية لإدارة المخاطر بهدف الوصول إلى أن نكون أفضل إدارة لمخاطر العمليات في قطاع المصرفية الإسلامية مما ينعكس مباشرة على بنك البلاد من خلال أطر عمل وسياسات تؤدي إلى زيادة القيمة للمساهمين واستخدام رأس المال على الوجه الأمثل.

الأهداف

تنفيذ إجراءات وممارسة أفضل المعايير المطبقة لتسهيل أعمال الإدارة اليومية لمخاطر العمليات، إلى جانب الأطر التالية التي تلبي الاحتياجات التنظيمية المحلية (متطلبات مؤسسة النقد العربي السعودي) والدولية (متطلبات لجنة بازل).

- هيكل الحوكمة.
- تحديد المخاطر والضوابط.
- تنفيذ التقييم الذاتي لرقابة المخاطر (Control Risk Self Assessment) ومؤشرات المخاطر الرئيسية (Key Risk Indicators) وجمع بيانات الخسائر (Loss Data Collection) .
- إدارة التنفيذ الكامل على إدارة مخاطر العمليات في بنك البلاد.
- التوسع في تطبيق أطر إدارة مخاطر العمليات على مستوى الفروع وخطوط الأعمال.
- العمل وفقاً لأسلوب إدارة متقدم لاحتساب رأس مال مخاطر العمليات.

الإستراتيجية

تتلخص إستراتيجية إدارة مخاطر العمليات في تنفيذ إطار لمخاطر العمليات يتناسب مع أفضل الممارسات في هذا القطاع ويلبي المتطلبات التنظيمية. ويشتمل هذا الإطار على ما يلي:

- بيانات الخسائر – المعتمدة على السيناريوهات الداخلية / الخارجية.
- المؤشرات الرئيسية للمخاطر – حسب إدارات الأعمال ونوع المخاطر مع تبيان مستويات الرقابة والتطور.
- الأسلوب الموحد لمراقبة المخاطر وعملية التقييم الذاتي.
- وضع الصياغة العامة لفئات وأنواع مخاطر العمليات لاستخدامها في تطبيق إطار مخاطر العمليات.
- وضع السياسات والإرشادات الخاصة بمخاطر العمليات على أن تكون قابلة للتطبيق على مستوى البنك للمساندة في تنفيذ الإطار وتلبية المتطلبات المستمرة لتقارير المخاطر.
- إبلاغ إدارة الأعمال ولجنة المخاطر بشكل فوري عن التعرضات لمخاطر العمليات.
- إشراك إدارة مخاطر العمليات في اتخاذ القرارات الخاصة بالعمل.
- التأكد من أن احتياطات مخاطر العمليات (الخسائر المتوقعة/ الخسائر غير المتوقعة/ الخسائر الناجمة عن الضغوط) موجهة نحو المخاطر الرئيسية التي تواجهها الأعمال.
- التأكد من ضم مقدار مخاطر العمليات إلى حساب تقدير العوائد والمخاطر ، وكذلك عمل الرقابة المستمرة لمخاطر العمليات في مجال العمل بشكل عام .

سياسة مخاطر العمليات في بنك البلاد

تبنّى بنك البلاد طريقة (المؤشر الرئيسي) (BIA) لإجراء التقييم النظامي لرأس المال بموجب الركيزة الأولى من بازل وهي معدل إجمالي الدخل السنوي للسنوات الثلاث الماضية ، ويمكن فرض تكاليف رأسمالية إضافية بموجب الركيزة الثانية إذا نشأت مخاطر العمليات بسبب عجز في الضوابط ، ويسعى البنك لإتباع طرق متطورة خلال السنوات المقبلة للوصول إلى طريقة القياس المتقدمة (AMA) .

إجراءات تقليص المخاطر

يتبنّى البنك مزيجاً من الطرق المركزية وغير المركزية لإدارة مخاطر العمليات مما يمكّن البنك من إدارة مخاطر العمليات بشكل فعال بالنظر إلى المستويات المختلفة

من تقبّل المخاطر والاستقلالية التشغيلية لكل وحدة عمل.

يعزز بنك البلاد الرقابة على المخاطر من خلال ثلاثة أجزاء تشكل وظائف إدارة مخاطر العمليات وهي:

التقييم الذاتي لرقابة المخاطر: تحليل الإجراءات لتحديد المخاطر المرتبطة ومراقبة الثغرات والمخاطر المترتبة عليها ومعالجتها ومن ثم وضع المقاييس اللازمة لتقليص أخطارها من خلال خطط عمل لتحسين الضوابط.

مؤشرات المخاطر الرئيسية: وهي مقاييس تخدم كمؤشرات أولية لوجود المخاطر وتعطي إشارات تحذيرية مبكرة لوحدات العمل.

جمع بيانات الخسائر: تظهر نتائج المخاطر على شكل خسائر، ولذلك فإن جمع البيانات الخاصة بالخسائر الناجمة من مخاطر العمليات يعتبر أمراً حيوياً لقياس التكلفة التي يتحملها رأس المال بسبب مخاطر العمليات، ومن ثم تركيز الجهود على تقليص المخاطر وتطبيق الإجراءات التصحيحية اللازمة لمنع تكرار تلك الخسائر.

800 123 6666

www.bankalbilad.com